

وثيقة صادرة عن
البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PAD1797

المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة التقييم المسبق للمشروع

بشأن

المنحة المقترحة

بما مقداره 35.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة
(ما يعادل 50 مليون دولار أمريكي)

إلى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لصالح

مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة

5 يوليو/تموز 2016

قطاع الممارسات العالمية المعنية بالحماية الاجتماعية والعمل
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أُتيحت هذه الوثيقة للجمهور العام قبل أن ينظر فيها مجلس المديرين التنفيذيين. ولا يعني ذلك التوصل إلى نتيجة مفترضة، حيث يجوز تحديثها بعد أن ينظر المجلس فيها، وسيتم نشر نسخة محدّثة منها للجمهور وفقاً لسياسة البنك الدولي المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات.

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها
(سعر الصرف الساري في 31 مايو/أيار 2016)

ريال يمني	=	وحدة العملة
1 دولار	=	248.80
0.71281934 وحدة سحب خاص	=	1 دولار

السنة المالية	=	1 يناير/كانون الثاني
31 ديسمبر/كانون الأول	-	

الاختصارات والأسماء المختصرة

الجمعيات الأهلية	CBOs
التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية	CDD
مذكرة المشاركة القطرية	CEN
برنامج المال مقابل العمل	CFWP
تقييم الأضرار والاحتياجات	DNA
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	FAO
اتفاق المبادئ الائتمانية	FPA
حكومة الجمهورية اليمنية	GOY
آلية إنصاف أصحاب المظالم	GRM
النازحون داخلياً	IDPs
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
البنك الإسلامي للتنمية	IsDB
برنامج الأشغال الكثيفة العمالة	LIWP
الرصد والتقييم	M&E
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
مؤسسات التمويل الأصغر	MFIs
المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	MSME
مؤتمر الحوار الوطني	NDC
المنظمات غير الحكومية	NGOs
مكتب الأمم المتحدة المعني بتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
التشغيل والصيانة	O&M
الهدف الإنمائي للمشروع	PDO
مدير المشروع	PM
فريق إدارة المشروع	PMT
برنامج الأشغال العامة	PWP
المعايير الاجتماعية والبيئية	SES
الصندوق الاجتماعي للتنمية	SFD
المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	SME
تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	SMED
صندوق الرعاية الاجتماعية	SWF
المتابعة والرصد من جهة خارجية	TPM
الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	UNICEF
برنامج مجابهة المخاطر في اليمن	YRP
منظمة الصحة العالمية	WHO

الجمهورية اليمنية

حافظ غانم	نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
أسعد علام	المدير الإقليمي المسؤول عن مصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي:
عمر أرياس (بالإنابة)	مدير أول بمجموعة الممارسات العالمية:
هنا بريكسي	مدير مجموعة الممارسات:
أفراح الأحمد، وسابين بيديس	رئيسا فريق العمل:

مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة

جدول المحتويات

الصفحة

1	أولاً. مقدمة
1	ثانياً. السياق الاستراتيجي
1	ألف. السياق القطري
3	باء. أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو القيود على القدرات
4	جيم. السياق القطاعي والمؤسسي
6	دال. الأهداف العليا التي يسهم المشروع في تحقيقها
7	ثالثاً. الأهداف الإنمائية للمشروع
7	ألف. الأهداف الإنمائية للمشروع
7	باء. المنتفعون بالمشروع
7	جيم. مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع
7	رابعاً. وصف المشروع
8	ألف. مكونات المشروع
9	باء. تمويل المشروع
10	جيم. دروس مستفادة يعكسها تصميم المشروع
11	خامساً. التنفيذ
11	ألف. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ
12	باء. الآثار الإنمائية والخاصة بالحوكمة لاتفاق المبادئ الإنمائية
13	جيم. ترتيبات البنك الخاصة بمساندة التنفيذ
14	دال. رصد وتقييم النتائج
14	هاء. الاستدامة
15	سادساً. المخاطر الرئيسية
15	ألف. تفسير التصنيف العام للمخاطر
17	سابعاً. موجز التقييم المسبق
17	ألف. الجانب الفني
17	باء. الإدارة المالية
18	جيم. التوريدات والمشتريات
18	دال. الجوانب الاجتماعية

18 هاء، البيئة

19..... الملحق 1: إطار ومتابعة النتائج

22..... الملحق 2: الوصف التفصيلي للمشروع

26..... الملحق 3: ترتيبات التنفيذ

32..... الملحق 4: خطة مساندة التنفيذ

34..... الملحق 5: نهج الاستهداف

42..... الملحق 6: خريطة الجمهورية اليمنية

[

صحيفة بيانات وثيقة التقييم المسبق للمشروع

الجمهورية اليمنية

مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة في اليمن (P159053)

وثيقة التقييم المسبق للمشروع

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قطاع الممارسات العالمية المعنية بالحماية الاجتماعية والعمل

تقرير رقم: PAD1797

معلومات أساسية	
الرقم التعريفي للمشروع P159053	فئة التصنيف البيئي باء - تقييم جزئي
أداة الإقراض تمويل المشروعات الاستثمارية	القيد على الهشاشة و/أو القدرات [X] - الدول الهشة - الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
	الوسطاء الماليون <input type="checkbox"/>
	سلسلة المشاريع <input type="checkbox"/>
تاريخ بدء تنفيذ المشروع 20 يوليو/تموز 2016	تاريخ إنهاء تنفيذ المشروع 28 فبراير/شباط 2018
تاريخ السريان المتوقع 31 أغسطس/آب 2016	التاريخ المتوقع للإقفال 31 أغسطس/آب 2018
مشاركة مؤسسة التمويل الدولية لا	
مدير مجموعة الممارسات هنا بريكسي	مدير أول بمجموعة الممارسات العالمية بالإنابة عمر أرياس
	المدير الإقليمي المسؤول عن نائب رئيس البنك الدولي مصر واليمن وجيبوتي بالبنك لشؤون منطقة الشرق الأوسط والشمال أفريقيا: أسعد علام
	رئيسا فريق العمل أفراح الأحمدى، وسابين بيديس حافظ غانم
تأجيل السياسات الوقائية	

هل سيتم تأجيل استعراض ومراجعة الإجراءات الوقائية؟ نعم [X] لا
على ضوء تطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية بشأن هذه العملية، لن يتم تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية الخاصة بالبنك. وبدلاً من ذلك، سيتم تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014، وسيتم اعتمادها في هذه العملية، وسيعتمد البنك الدولي بصورة منفردة على سياسات وإجراءات وممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الأثر البيئي والاجتماعي لهذا المشروع.

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار)			
<input type="checkbox"/>	قرض	<input checked="" type="checkbox"/>	منحة من المؤسسة الدولية للتنمية
<input type="checkbox"/>	اعتماد	<input type="checkbox"/>	منحة
<input type="checkbox"/>	ضمان	<input type="checkbox"/>	أدوات أخرى
50	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	50	التكلفة الإجمالية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:

مصدر التمويل		المبلغ
المقترض/المستفيد		0.00
منحة من المؤسسة الدولية للتنمية		50.00
الإجمالي		50.00

المبالغ المتوقعة صرفها (مليون دولار)									
0000	0000	0000	0000	0000	0000	0000	2018	2017	السنة المالية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	20	30	سنويا
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	50	30	الطريقة التراكمية

البيانات المؤسسية	
مجالات الممارسات المساهمة	
العمل والحماية الاجتماعية	
الموضوعات العامة المشتركة	
<input type="checkbox"/>	تغير المناخ
<input checked="" type="checkbox"/>	الهشاشة، والصراع، والعنف
<input checked="" type="checkbox"/>	المساواة بين الجنسين
<input checked="" type="checkbox"/>	الوظائف
<input type="checkbox"/>	الشراكة بين القطاعين العام والخاص

القطاعات/تغير المناخ			
القطاع (5 بحد أقصى، وإجمالي % يجب أن يعادل 100)			
القطاع الرئيسي	القطاع	في المائة (%)	المنافع المشتركة للتخفيف %
			المنافع المشتركة للتكيف %

		100	الخدمات الاجتماعية الأخرى	الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى
		100		الإجمالي
<input checked="" type="checkbox"/> أشهد بعدم وجود معلومات عن المنافع المشتركة لجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره مطبقة على هذا المشروع.				
محاور التركيز				
محور التركيز (5 بحد أقصى، وإجمالي % يجب أن يعادل 100)				
	محور التركيز الرئيسي	محور التركيز	في المائة (%)	
	الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	شبكات الأمان الاجتماعي/المساعدات الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية	60	
	التنمية الريفية	الخدمات والبنية التحتية الريفية	30	
	التنمية الحضرية	الخدمات والبنية التحتية الحضرية	10	
	الإجمالي		100	
الأهداف الإنمائية المقترحة				
يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في توفير فرص عمل على المدى القصير وتوفير سبيل الوصول إلى خدمات أساسية مختارة للفئات الأشد ضعفًا وتعرضًا للمخاطر؛ والحفاظ على القدرات التنفيذية لبرنامجين لتقديم الخدمات.				
المكونات				
	اسم المكون	التكلفة (بملايين الدولارات الأمريكية)		
	المكون 1: الأشغال كثيفة الاستخدام للعمالة والخدمات المجتمعية	45.0		
	المكون 2: إدارة المشروع وأعمال الرصد	5.0		
الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات				
	فئة المخاطر	التصنيف		
	1. الجوانب السياسية والحوكمة	عالية		
	2. جوانب الاقتصاد الكلي	عالية		
	3. الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	عالية		
	4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	جوهرية		
	5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	جوهرية		
	6. الجوانب المالية والتعاقدية	عالية		
	7. الجوانب البيئية والاجتماعية	عالية		
	8. أصحاب المصلحة	عالية		
	9. بنود أخرى - عدم وجود جهة مناظرة للحكومة	عالية		
	المخاطر بوجه عام	عالية		

الامتثال			
السياسة			
هل يحيد هذا المشروع عن استراتيجية المساعدة القطرية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟	نعم [] لا [X]		
هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟	نعم [X] لا []		
هل وافق جهاز إدارة البنك على هذه الاستثناءات؟	نعم [X] لا []		
هل طلب جهاز الإدارة العليا للبنك موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على أي استثناءات من سياسات البنك؟	نعم [X] لا []		
التفسير:			
حتى يتسنى تسهيل قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ هذا المشروع، من المفترض الاستعانة باتفاق المبادئ الائتمانية، وسياسات وإجراءات العمليات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدلاً من اتفاقية التمويل المعتادة وسياسات وإجراءات العمليات الخاصة بالبنك التي تراعي تمويل المشروعات الاستثمارية. ولهذا الغرض، يُقترح الإعفاء من موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للسماح بتطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية على المشروع الممول من المؤسسة الدولية للتنمية بصورة استثنائية.			
هل يستوفي هذا المشروع المعايير الإقليمية المتعلقة بالاستعداد للتنفيذ؟	نعم [X] لا []		
السياسات الوقائية التي يفعلها المشروع			
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 4.01	x		
الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)	X		
الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)	X		
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)	X		
الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	X		
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	X		
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	X		
سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	X		
المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	X		
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)	X		
الاتفاقيات/المعاهدات القانونية			
الاسم	المتكررة	التاريخ المقرر	معدل التكرار والتواتر
يتم تطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الثاني 2008 بين البنك ومنظمات محددة تابعة للأمم المتحدة (من بينها			

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وبناء عليه، ينظم اتفاق الصرف (النموذج المتفق عليه مرفق باتفاق المبادئ الانتمائية) العلاقة بين البنك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن هذا المشروع.

الشروط					
مصدر الأموال		الاسم	النوع		
وصف الشرط					
أعضاء فريق العمل					
موظفو البنك					
الاسم	الدور	المسمى الوظيفي	التخصّص	الوحدة	
أفراح علوي الأحمدى	رئيسة فريق العمل (المسؤولة الإدارية)	كبير أخصائيين في مجال الحماية الاجتماعية	الحماية الاجتماعية	GSP05	
سابين بيديس	رئيسة فريق العمل المشاركة	كبير أخصائيين في مجال التنمية الحضرية	التنمية الحضرية	GSU11	
جمال عبد الله عبد العزيز	إحصائي ومشتريات (إداري)	كبير أخصائيين توريدات ومشتريات	التوريدات والمشتريات	GGODR	
مُعاذ الربيدي	أخصائي إدارة الشؤون المالية	كبير أخصائيين إدارة مالية	الإدارة المالية	GGODR	
إيساتو ميشا ديكو	عضو فريق العمل	محلل عمليات	عمليات الحماية الاجتماعية	GSP05	
عامر عبد الوهاب على الغرباني	أخصائي شؤون بيئية	أخصائي شؤون بيئية	الإجراءات الوقائية	GEN05	
إديث موندا	مستشار	مستشار أول	الشؤون القانونية	الإدارة القانونية	
إيريك رانجيفا	أخصائي مالي	أخصائي مالي	الصرف	WFALA	
إبراهيم اسماعيل محمد باسلامة	أخصائي سياسات وقائية	أخصائي اجتماعية	التنمية	الإجراءات الوقائية	GSU05
خالد أحمد علي محيي الدين	عضو فريق العمل	خبير الحماية الاجتماعية	الحماية الاجتماعية	GSP05	
ليري إرسادو	عضو فريق العمل	خبير اقتصادي أول	الحماية الاجتماعية	GSP05	
لويجي جوفين	عضو فريق العمل	كبير مسؤولي العمليات	المواقف التي تتسم بالهشاشة والصراعات	GCFDR	
ديغو غاريدو مارتين	عضو فريق العمل	أخصائي أول عمليات ورصد وتقييم	الرصد والتقييم	GCFDR	
نبيلة عساف	عضو فريق العمل	كبير خبراء تنمية القطاع الخاص	القطاع الخاص	GTC05	
سامي صوفان	عضو فريق العمل	محلل مختص بشؤون التمويل وتنمية القطاع الخاص	القطاع الخاص	GTC05	
صفاء الشريف	عضو فريق العمل	عضو فريق العمل	الإدارة	MNCYE	

فريق العمل الموسع					
الموقع	هاتف المكتب	المسمى الوظيفي	الاسم		
المواقع					
الملاحظات	الفعلي	المخطط	الموقع	التقسيم الإداري الأول	البلد
			يحدد لاحقاً	يحدد لاحقاً	الجمهورية اليمنية

أولاً. مقدمة

1. تسعى وثيقة التقييم المسبق للمشروع التي نحن بصدها إلى الحصول على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على تقديم منحة بقيمة 35.7 مليون وحدة سحب خاصة (ما يعادل 50 مليون دولار) إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساندة المشروع المقترح للاستجابة للأزمات الطارئة لصالح الجمهورية اليمنية.

2. ستساعد المنحة المقترحة في تمويل الإجراءات التدخلية في حالات الطوارئ من خلال مؤازرة قدرات المجابهة لدى المؤسسات المحلية للتخفيف من الآثار الكبرى للصراعات الدائرة في الجمهورية اليمنية على الرفاهية وسبل كسب العيش للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية المتضررة. وتعتبر الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة وهيئات المساعدات الإنسانية في غاية الأهمية من أجل تقديم الخدمات الأساسية وحماية رأس المال البشري أثناء فترات الصراع. وتثبت الشراكات الحالية مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية اللذان يديران حاليًا تنفيذ الأنشطة الرئيسية لمشروعين ممولين من البنك الدولي في مجال الرعاية الصحية أن مثل هذه الشراكات في غاية الأهمية أثناء الصراعات. وتستند هذه العملية المقترحة إلى هذه الخبرات والتجارب الإيجابية، وتستفيد منها.

3. تمخض التطبيق المقترح لاتفاق المبادئ الانتمانية الخاص بالبنك الدولي والأمم المتحدة عن التطبيق الناجح (بحسب مجموعة التقييم المستقلة وبناءً على تصنيف وتقييم النواتج وفق تقرير استكمال التنفيذ والنتائج) للمشروع الطارئ للصحة والتغذية في منطقة القرن الأفريقي، وهو المشروع الوحيد للمؤسسة الدولية للتنمية الذي تم استخدام أداة اتفاق المبادئ الانتمانية فيه حتى الآن. وقد تحقق هذا النجاح بسبب الإغفاء من موافقة مجلس المديرين التنفيذيين الذي أدى إلى استثناءات كبرى تخص السياسات فيما يتعلق بشروط الإقراض الموحدة للمؤسسة الدولية للتنمية، وبالتالي، جرى الإعداد السريع، والتنفيذ الكفء، وتحققت النتائج المرجوة التي لم تكن ممكنة فيما لو تم اتباع مسار آخر. وفي نهاية المطاف، فإن نجاح هذا المشروع باستخدام اتفاق المبادئ الانتمانية يعوض بصورة كبيرة مخاطر الأثر الإنمائي المتأتبة من عدم الاستجابة سريعًا، ويسلط الضوء على ما يتمتع به البنك من مرونة ومراعاة للواقع العملي.

4. ستساعد العملية المقترحة قدرات التعامل والمجابهة لدى الأسر والأفراد، ويشمل ذلك النازحون داخليًا من خلال توفير فرص عمل على المدى القصير، والشروع في استعادة تقديم الخدمات بصورة مبكرة إلى حد ما، مع الحفاظ على القدرات الحالية الخاصة بتقديم الخدمات على المستوى المحلي لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. وقد استثمر البنك الدولي وشركاء التنمية التابعين له في الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة لمدة عقدين من الزمان، وأظهر هذان البرنامجان مرونة في تحقيق النتائج وقت الأزمات، وكان من ضمن هذه الأزمات أزمة اليمن في 2011، والصراع الدائر حاليًا. ويعتبر الحفاظ على قدرات التنفيذ الموجودة مثل قدرات الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في غاية الأهمية لتسهيل وتيسير إعادة انخراط شركاء التنمية على نحو سريع بمجرد أن تعود البلاد إلى مسار السلام.

5. يتوافق هذا المشروع مع مذكرة المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي (تقرير رقم: YE-106118) للسنة المالية 2017 - 2018 الذي يحدد مساهمات البنك من أجل المشاركة في انتقال الجمهورية اليمنية إلى مسار السلام والاستقرار من خلال العمل على تجنب المزيد من الاهتراء في النسيج الاجتماعي اليمني، ووضع اللبنة الأساسية لإقامة مجتمع أكثر قدرة على المجابهة والتحمل في مرحلة ما بعد الصراعات. ويساهم هذه المشروع المقترح بصورة ملموسة في تحقيق الهدف الأول لمذكرة المشاركة القطرية الذي يتمثل في "تقديم مساندة طارئة للحفاظ على قدرات تقديم الخدمات على المستوى المحلي بغية مساندة الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة من الصراعات. وسيتم ذلك في إطار شراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة". وسيعتمد هذا المشروع على النتائج المتأتبة من التقدير الديناميكي للأضرار والاحتياجات¹ حسب مقتضيات الأمور.

ثانيًا. السياق الاستراتيجي

ألف. السياق القطري

6. تمخض الصراع الحالي والهشاشة في المجتمع اليمني من دوائر العنف التي دارت رحاها لمدة 15 سنة، والمظالم الجاثمة منذ أمد بسبب نفثي الفساد، وسيطرة النخبة على الموارد، والانقسامات القبلية والإقليمية والطائفية التي ظهرت في الآونة الأخيرة² وبعد توحيد الجمهورية اليمنية في 1990 بعدما كانت دولتان لهما أنظمة سياسية واقتصادية متباينة ومختلفة، كافتحت دولة اليمن لإقامة سلطة مركزية ونظام سياسي تعددي في البلاد يتضمن دوائر انتخابية ومناطق إقليمية وقبلية معقدة. وقد كان بناء دولة حديثة على أشكال

¹ تم الشروع في القيام بالتقدير الديناميكي للأضرار والاحتياجات في سبتمبر/أيلول 2015 من قبل البنك في إطار شراكة مع السلطات المعنية في البلاد، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، وتم الانتهاء من المرحلة الأولى في مارس/آذار 2016.
² للمزيد من التفاصيل حول السياق القطري، يرجى الرجوع إلى مذكرة المشاركة القطرية الخاصة باليمن (2017 - 2018).

قبلية وتقليدية من الحكم في واحدة من أشد البلدان فقرًا في العالم تحديًا لا يزال قائمًا. وأدى تحكّم القوى السياسية التقليدية في العائدات الاقتصادية إلى تعقيد عملية التحول نحو نظام الحكم الذي يشمل الجميع والذي يتسم بالعدل والإنصاف.

7. بدأ الربيع العربي في اليمن في بداية 2011. وأدت الاحتجاجات والثورات التي عمت ربوع البلاد التي تطالب بتحسين نظام الحكم، وتوفير فرص عمل، وتحسين سبل كسب العيش إلى مأزق سياسي وتدهور اقتصادي. وتم التوصل إلى اتفاق بقيادة مجلس التعاون الخليجي في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2011 يقضي بانتقال سلمي مشروط للسلطة من الرئيس على عبد الله صالح إلى حكومة انتقالية برئاسة الرئيس المؤقت عبد ربه منصور هادي. ونص هذا الاتفاق على إطلاق الحوار الوطني الشامل للجميع تحت إشراف الأمم المتحدة. وتم إطلاق مؤتمر الحوار الوطني للنظر في المظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين جميع المناطق وجميع شرائح المجتمع، وضم هذا الحوار حركات مثل الحوثيين في الشمال، وحراك الجنوب اليمني، وأدى هذا إلى فتح الباب لانتخابات جرت في فبراير/شباط 2012 وتولي حكومة انتقالية أمور البلاد. ومع ذلك، لم يتم اتخاذ سوى النزر اليسير من الخطوات لتنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني، وأدى ذلك إلى إهدار فرص مهمة لمعالجة هذه المظالم واستعادة جزء من ثقة الجمهور والشارع. وارتأت جماعات مثل الحوثيين وحراك الجنوب اليمني أن ذلك يؤدي إلى تهميش مطالبهم التي تنادي بمزيد من الحكم الذاتي وتقسام الموارد. ونظرًا لهذه النتيجة التي توصل إليها الحوار الوطني، تدهور الموقف الأمني.

8. اندحرت الجمهورية اليمنية إلى صراع عسكري متكامل الأركان، ولا تزال جهود الوساطة السلمية مستمرة إلى الآن. وفي يونيو/حزيران 2014، بدأ الصراع المسلح بين الحكومة والمليشيات في الانتشار في معظم أرجاء البلاد. واستغلت مليشيات الحوثي المسلحة، مدعومة من قوات صالح، السخط الشعبي، ودخلت العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، وسيطرت تدريجيًا على المؤسسات الحكومية خلال الربع الأول من عام 2015. وأضطر الرئيس منصور هادي وحكومته إلى الخروج. وشن تحالف يتألف من 10 بلدان عربية حملة عسكرية لإعادة حكومة الرئيس هادي إلى سدة الحكم. وعادت حكومة رئيس الوزراء أحمد بن دغر مؤخرًا فقط إلى عدن، ولا تزال حتى الآن تعمل على حل المشكلات الأمنية الخطيرة التي ازدادت سوءًا بسبب عودة ظهور القاعدة في شبه الجزيرة العربية وبعض الحركات الإسلامية الأصولية (الراдикаلية)، ومنها دولة داعش، لا سيما في جنوب وشرق البلاد. وقاد المبعوث الخاص للأمم المتحدة العديد من الجهود للتوسط من أجل إحلال السلام، وشمل ذلك جولة لا تزال مستمرة من محادثات السلام التي استضافتها الكويت بدعم من المجتمع الدولي مع وقف إطلاق النار اعتبارًا من 11 أبريل/نيسان 2016. وعلى الرغم من تباطؤ سير المحادثات، لكن الأمل معقود على إحداث بعض التقدم الملموس في القريب العاجل لكن هناك تقارير تشير إلى خرق هدنة إطلاق النار بصورة مستمرة.

9. أسفر الصراع عن حالات طوارئ إنسانية مأساوية. وفي مايو/أيار 2015، وضعت الأمم المتحدة اليمن في المستوى الثالث من المحن الإنسانية، وهي أعلى فئة بين البلدان التي في حالات صراع. وبحسب الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ففي الفترة بين مارس/آذار 2015 وفبراير/شباط 2016، خلف هذا الصراع 7600 قتيلًا من بينهم 3 آلاف مدني، و6 آلاف جريحًا. ويعيش حوالي نصف سكان اليمن البالغ عددهم 26.3 مليون نسمة في مناطق متضررة بصورة مباشرة من الصراع. وحوالي 21.1 مليون يمني (80 في المائة من السكان) بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وحوالي 2.8 مليون يمني اضطرتهم الظروف إلى النزوح داخليًا (النازحين داخليًا).³ ويعاني النازحون داخليًا من نقص بشع في الخدمات، ناهيك عن المعاناة بسبب الخلطة والصدمات والعزلة الاجتماعية.⁴ ويلاحظ أن توفير جوانب الحماية للأسر المعيشية التي تعولها امرأة والتي تمثل 52 في المائة من مجتمع النازحين والنازحين حافلة بالتحديات.⁵ ويؤثر انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة على 7.6 مليون نسمة، وتشير التقديرات إلى أن حوالي مليوني نسمة يعانون من سوء التغذية، من بينهم 1.3 مليون طفل، ومنهم 320 ألف يعانون من سوء تغذية حاد. أما الخدمات الأساسية في جميع ربوع البلاد فهي على شفا الانهيار. ويؤدي النقص المزمن في الأدوية وأعمال التدمير ذات الصلة بالصراع إلى تقييد سبل وصول حوالي 14 مليون يمني من بينهم 8.3 طفل إلى خدمات الرعاية الصحية. كما أن أكثر من 1.8 مليون طفل آخر حرّموا من التعليم منذ تصاعد الصراع، وبذلك يزداد عدد الأطفال المحرومين من التعليم إلى 3 ملايين طفل. ولا تزال 1600 مدرسة مغلقة بسبب انعدام الأمن، أو الدمار المادي الذي لحق بها، أو استخدامها كملاجئ للمشردين. وتأثر تقديم المعونات بسبب اندلاع العنف والمخاوف الأمنية.

10. زادت معدلات الفقر، التي كانت مرتفعة بالفعل قبل الصراع، بوتيرة سريعة أيضًا. فقبل 2014، واجه اليمن العديد من التحديات الجسام على جبهات عديدة – ارتفاع معدلات النمو السكاني، وانعدام التوازن والخلل بين المناطق الريفية والحضرية، وندرة المواد الغذائية والمياه، وانتشار الأمية بين الإناث، وتقشي الفقر، والركود الاقتصادي. ومن المرجح أن الصراع الدائر حاليًا سيؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في المشهد الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وزيادة معدلات تقشي الفقر. وتبين المحاكاة المبدئية لأثر الصراع أن تقشي الفقر قد يتضاعف على المستوى الوطني (من 34.1 في المائة في 2014 إلى 62 في المائة في 2016).⁶ وتشير التقديرات إلى أن

³ https://www.iom.int/sites/default/files/situation_reports/file/IOM-Yemen-Crisis-Sitrep-24Mar-6Apr2016.pdf

⁴ http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016_HNO_English_%20FINAL.pdf

⁵ انظر جينغس، راي سالفاتور، 2015. موجز عن التشرّد القسري في اليمن، البنك الدولي.

⁶ المنظمة الدولية للهجرة (IOM) 2015، فريق العمل المعني بنزوح السكان في اليمن: النشرة السادسة.

⁶ تستند أعداد الفقراء إلى خط الفقر الوطني البالغ 10913 ريال يمني (أو حوالي 50 دولارًا للفرد) في الشهر بحسب أسعار 2014. وفيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية في 2011، يبلغ المعدل 3.52 دولار للفرد في اليوم أو حوالي 105.6 دولار للفرد في الشهر.

إجمالي الخسائر والأضرار ذات الصلة بالصراع في قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية قد بلغت حوالي 3 مليارات دولار بسبب نقص الكهرباء، والمياه التي يتم ضخها، ومستلزمات الإنتاج، وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتعطل السلاسل اللوجستية. وأدى الصراع إلى تدمير البنية التحتية المادية، واضمحلال الخدمات المدنية والعامّة. كما أدى الصراع وما صاحبه من تدهور في الأوضاع الأمنية إلى تعميق الأزمة الاقتصادية، وإحداث المزيد من التدهور في الظروف المعيشية في البلاد. وفي 2015، انكمش النشاط الاقتصادي بنحو 28 في المائة. وهناك زيادة متلاحقة في معدلات التضخم، وتشير التقديرات إلى وصول معدلات التضخم إلى 30 في المائة في 2015. وانكمش مجال المالية العامة بنحو الثلث، وهو ما أدى إلى نقص نصيب الدولة في النشاط الاقتصادي ليصل إلى أقل من 20 في المائة، وهذه النسبة تمول بصورة أساسية رواتب الموظفين العموميين فقط، كما إن ضعف هذه النسبة يؤدي إلى تقييد الموارد المتاحة للخدمات العامة مثل الصحة والتعليم أو أي إجراءات خاصة بالسياسات. وتوقف إنتاج وصادرات النفط وهو ما كان يمثل الدعامة الرئيسية للاقتصاد في اليمن قبل نشوب الصراع.

11. علاوة على ذلك، فإن للحرب الدائرة وأشكال العنف السياسي الأخر آثار سلبية هائلة على النسيج والترابط الاجتماعي للمجتمع اليمني. وسيجري إجراء المزيد من التحليل ومحاولة الفهم بصورة أكبر لهذا الوضع؛ لكن المتابع للأوضاع السياسية ووسائل التواصل الاجتماعي في اليمن يمكنه بسهولة التعرف على حجم الأضرار والدمار الذي لحق بالنسيج الاجتماعي، ومدى الاستقطاب في المجتمع حول الانحياز القبلي والسياسي الذي يحمل في طياته الصراع وتآجج النزعات الطائفية. وأدى تعقيد الصراع بين الفصائل المتحاربة وتغيير التحالفات إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. وتم استغلال الشباب الذين راودهم الطموح في 2001 بدولة حديثة شاملة للجميع لإذكاء نيران الصراع أو تم تهميشهم وإشعارهم بالاغتراب في وطنهم. وعلاوة على ذلك، عانى الشعب اليمني لعقود من الزمان من تدني معدلات التنمية، أما قدرته الملحوظة على مجابهة الأخطار والتصدي لها فهي الآن محل اختبار لأقصى طاقة لها، وسيستمر التدهور في هذه القدرة إن لم تعالج الأمور. فالناس والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة بحاجة إلى مساندة ودعم للتوائم مع هذه الأوضاع وبناء القدرة على المجابهة والمرونة في مسارات السلام وتحقيق الانتعاش. ومن الضروري استعادة وتعزيز القدرة على المجابهة لدى الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات من البداية، بل لا يقل هذا الأمر ضرورة عن الحوار السياسي وجهود الإغاثة الإنسانية.⁷

باء. أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو القيود على القدرات

12. يجري إنجاز هذه المشروع وفق الفقرة 12 من سياسة العمليات رقم 10 (OP10.00) ("المشروعات في أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو القيود على القدرات"). ويؤثر عدم الاستقرار والعنف على جميع أنحاء البلاد. ومن بين عدد محافظات اليمن البالغ عددها 22 نجد 21 محافظة متضررة بصورة مباشرة من الضربات الجوية، والمواجهات المسلحة، والقصف بالمدافع والقنابل، مع وقوع الآلاف ما بين موتى وجرحى. وأعلنت الأمم المتحدة عملياتها الطارئة في اليمن عند المستوى الثالث من الاستجابة للطوارئ في مايو/أيار 2015، وتم إعلان 10 محافظات عند المستوى الرابع من حالة الطوارئ.⁸ وفي 28 يناير/كانون الثاني 2016، حذرت منظمة الفاو من التدهور السريع في انعدام الأمن الغذائي. فاليمن يستورد حوالي 90 - 95 في المائة من المواد الغذائية الأساسية، ومنها حوالي 85 في المائة من الحبوب. ويبلغ الإنتاج المحلي حوالي 20 - 25 في المائة من المتاح من المواد الغذائية بوجه عام. وقد أثر هذا الصراع، والقيود على الاستيراد، ونقص الوقود (المحروقات) على الإنتاج الزراعي، وتوفر المواد الغذائية، ونشاط السوق، والنقل والتوزيع. ونتيجة لذلك، زادت الأسعار بوتيرة سريعة للمواد الغذائية الأساسية المستوردة والإنتاج الزراعي المحلي. وزادت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 40 - 160 في المائة. وتعاني الغالبية العظمى من السكان من الزيادة المرتفعة في أسعار المواد الغذائية وما يصاحبها من فقدان هائل لفرص التوظيف والعمل، وبالتبعية فقدان للدخل.

13. أضرت هذه الأزمة بشدة سبل كسب العيش وقطاع الزراعة الذي يعمل فيه نحو 50 في المائة من قوة العمل في اليمن، كما أن الزراعة تمثل المصدر الرئيسي لكسب العيش لحوالي ثلثي السكان. وأدت هذه الأزمة إلى خفض الأنشطة الحقلية، وتوقف الصادرات، وتدمير الصوبات الزراعية - وهي مصدر رئيسي لإنتاج الخضروات في منطقة الشمال الغربي. ويؤثر انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود على تخزين ونقل المنتجات الزراعية القابلة للتلف. كما أن زيادة أسعار الوقود (المحروقات) تؤدي إلى زيادة تكاليف مياه وشبكات الري والنقل والتسويق، وهو ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج على المزارعين دون زيادة الأرباح. وتراجع متوسط أسعار الحيوانات الحية بنسبة 30 - 50 في المائة بالنسبة للمنتجين بسبب معوقات التجارة في الثروة الحيوانية والماشية داخل اليمن ومع بلدان الجوار. وتآثر صيد الأسماك بسبب انعدام الأمن ونقص الوقود والكهرباء، وهو ما يؤدي إلى فساد السمك والتأثير سلبيًا على الأسواق (داخليًا وبالنسبة للتصدير). وأدى الإحصاران اللذان ضربا اليمن في بداية نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى تعقيد الموقف، وتسبب ذلك في إلحاق أضرار فادحة في المناطق الساحلية، وكان لذلك أثر سلبي على سبل كسب العيش لفئة المزارعين والصيادين القابلين للتأثر بالأخطار.

⁷ برنامج مجابهة المخاطر في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكتوبر/تشرين الأول 2015.

⁸ موجز تنفيذي صادر عن الفاو، نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

14. حدد العديد من الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة المساعدات النقدية وتهيئة فرص لتحقيق دخل كإجراءات تدخلية ذات أولوية أثناء الطوارئ. ومن بين إجراءات الاستجابة والتصدي التي قامت بها اليونيسيف تنفيذ برنامج للتحويلات النقدية على نطاق صغير للمشردين داخلياً، ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن في إطار شراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية على تنفيذ إجراءات تدخلية تتمثل في برنامج تقديم الأموال مقابل العمل على نطاق صغير، كما تعمل الفاو في الوقت الحالي على تنفيذ الأنشطة الخاصة بتحويل الأموال النقدية والمساعدات العينية المرتبطة بإنتاج المواد الغذائية في إطار إجراءات الاستجابة التي تقوم بها، وذلك للحفاظ على دخل الأسر المعيشية وزيادة قدرات هذه الأسر على مجابهة التهديدات المرتبطة بالأمن الغذائي. ويقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية القائم حالياً والذي ثبت جدواه وكذلك البرامج كثيفة العمالة الخاصة بمشروعات الأشغال العامة والإجراءات التدخلية المعنية بتقديم الخدمات فرصة مهمة في إطار الاستجابة للاحتياجات الملحة التي تمت الإشارة إليها، وكذلك فرصة مهمة للحفاظ على القدرات التنفيذية لهذه البرامج التي كان من الضروري تقليل نطاقها في الشهور الأخيرة بسبب النقص الكبير في الأموال.

الاستثناء من السياسات والإعفاء من موافقة مجلس المديرين التنفيذيين

15. في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2008، صادق مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك على "اتفاق المبادئ الائتمانية بين البنك والأمم المتحدة للالتزامات والمواقف الطارئة" (SecM2008-0404)، ونتيجة لذلك تم إدخال هذا الاتفاق إلى وكالات وهيئات محددة تابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى يتسنى تسهيل قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ هذا المشروع، من المفترض الاستعانة باتفاق المبادئ الائتمانية، وسياسات وإجراءات العمليات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدلاً من اتفاقية التمويل المععادة وسياسات وإجراءات العمليات الخاصة بالبنك التي تراعي أداة تمويل المشروعات الاستثمارية. ولهذا الغرض، يُقترح الإعفاء من موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للسماح بتطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية على المشروع الممول من المؤسسة الدولية للتنمية بصورة استثنائية.

جيم. السياق القطاعي والمؤسسي

16. قبل اندلاع هذا الصراع، شرعت الجمهورية اليمنية في حزمة من السياسات والبرامج الاجتماعية التي تقدم مجموعة متنوعة من مزايا ومنافع الحماية الاجتماعية للسكان. وتضمن ذلك برامج مدفوعة باحتياجات المجتمع المحلي، وبرنامج تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الذي قام بتنفيذه الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج شبكات الأمان الاجتماعي من خلال برنامج الأشغال كثيفة الأيدي العاملة تحت إشراف الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج التحويلات النقدية الذي يستهدف المستحقين تحت إشراف صندوق الرعاية الاجتماعية. وتم تأسيس هذه البرامج الوطنية في منتصف التسعينيات، وتم تطوير قدراتها عبر عقدين من الزمان باستثمارات كثيفة من مجتمع المانحين وحكومة اليمن. وتتضمن العوامل التي ساهمت في نجاح هذه البرامج على سبيل المثال وليس الحصر: تعيين أطقم الإدارة والموظفين دونما أي اعتبارات سياسية، واستقلالية الإدارة بسند من القانون (في حالة الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ بموجب القانون رقم 10 لسنة 1997)، وإجراءات تعيين الموظفين بناء على الأداء، وإجراءات تنفيذية محددة بصورة واضحة من بينها توزيع الأموال واستهداف المستحقين، ونهج تشاركية مدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية نحو تحديد المشروعات وتنفيذها، وإجراء ممارسات رصد وتقييم قوية. وقبل اندلاع الصراع المسلح في بداية 2015، عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية بنجاح على تنفيذ برنامج المرحلة الرابعة بقيمة بلغت حوالي 1.12 مليار دولار تم الالتزام بتقديمها من قبل ما يزيد على 14 جهة مانحة منها البنك الدولي وبمساهمة مخططة بنسبة 20 في المائة من الحكومة. وكان برنامج الأشغال العامة ينفذ برنامج المرحلة الرابعة الخاص به بقيمة بلغت 283 مليون دولار تعهد بتقديمها 5 جهات مانحة وبمساهمة بلغت 4 في المائة من الحكومة. وصندوق الرعاية الاجتماعية هو برنامج ممول بالكامل من الحكومة، وقد عمل الصندوق على توسيع مظلة تغطيته على مدار السنوات الماضية، وبلغت التغطية 1.5 مليون أسرة معيشية مستفيدة.

17. قام البنك وغيره من الوكالات الإنمائية الإقليمية والثنائية والدولية بتمويل ومساندة الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة منذ الشروع فيهما في 1996. وحتى الآن، قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بصرف ما يقرب من 1.67 مليار دولار في مشروعات فرعية في 13 ألف قرية و3700 حي في أشد المناطق الحضرية فقراً في محافظات اليمن البالغ عددها 22. وفي السنوات ما بين 1996 و2015، نفذ برنامج الأشغال العامة 5149 مشروعاً في حوالي 11200 قرية، و1300 منطقة حضرية بقيمة إجمالية بلغت 648 مليون دولار. وقد قام هذان البرنامجان بدور مهم للغاية في تحسين توفير خدمات التعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والرعي وغيرها من الأنشطة للمجتمعات المحلية الفقيرة. وعلاوة على ذلك، لا يزال الصندوق الاجتماعي للتنمية يقوم بتنفيذ برنامج تقديم الأموال مقابل العمل، ومشروعات الزراعة البعلية، والأنشطة الخاصة بتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال التمويل الأصغر، وتقديم القروض للمشروعات الصغيرة، وتقديم المساعدات الفنية، وبناء قدرات أجهزة الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني. وأظهرت خبرات وتجارب البنك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة أن لهاتين المؤسستين سمعة طيبة من حيث الحياد السياسي، والمصداقية، وتحقيق النتائج على نحو فعال.

18. عملت هذه المشروعات بمرور السنين على تحسين جودة الحياة لملايين اليمنيين، كما خلقت فرص عمل للعديد من الشرائح الأشد فقراً. وأظهرت خبرات وتجارب اليمن في تنفيذ الإجراءات التدخلية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة

نواتج في غاية الأهمية من حيث توفير فرص عمل على المدى القصير، وتحسين الوصول إلى الخدمات، وتمكين المجتمعات المحلية والأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة. وقد وجد أحدث تقييم للأثر للصندوق الاجتماعي للتنمية أن حوالي 70 في المائة تقريباً من أمواله يستفيد منها الشرائح العشرية الثلاثة للدخل الأشد فقراً، ووجد تقييم للأثر لبرنامج الأشغال كثيفة الأيدي العاملة⁹ "أثاراً ذات دلالة إحصائية كبيرة لهذه البرنامج على استهلاك المواد الغذائية، وسداد الديون، وامتلاك السلع المعمرة"، وقد قام هذا البرنامج بدور مهم للغاية في موازنة المجتمعات المحلية المستهدفة وحمايتها من الصدمة الاقتصادية في 2010 - 2011، وتفادي التبعات الأطول أجلاً التي كان من الممكن حدوثها والمرتبطة بالتصرف في الأصول وزيادة الديون، وتحقيق آثار إيجابية من البنية التحتية التي تمت إقامتها من خلال برنامج الأشغال كثيفة الأيدي العاملة على توفير المياه".

19. أثرت الصراعات الدائرة في البلاد والموقف الأمني بصورة سلبية على التمويل، ومن ثم توسيع نطاق الأعمال¹⁰ الخاصة بهذه البرامج بالغة الأهمية. وقد كان ذلك في وقت كانت هناك حاجة ماسة فيه إلى المنافع والخدمات المقدمة من هذه البرامج والمشروعات، لا سيما بالنسبة للفقراء والشرائح المستضعفة لتخفيف الآثار السلبية للصراع وخاصة طويلة الأجل. وأدى تدهور الموقف السياسي والوضع الأمني في البلاد إلى آثار سلبية في جميع برامج شبكات الأمان الاجتماعي.¹¹ ومنذ بداية 2015، لم تكن الحكومة قادرة على تحويل المساعدات النقدية إلى 1.5 مليون أسرة معيشية مستفيدة من الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتأثر كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة اللذان يُحْمَلان تكاليف التشغيل على المشروعات الموقعة مع الجهات المانحة بتراجع التمويل المقدم من الجهات المانحة بسبب الصراع الدائر. وعمل ذلك على تآكل الأموال المتاحة لتكاليف التشغيل الخاصة بهما بصورة كبيرة مع زيادة المخاطر الخاصة بنفاد أموال التشغيل في المستقبل القريب - برنامج الأشغال العامة في يونيو/حزيران 2016، والصندوق الاجتماعي للتنمية في ديسمبر/كانون الأول 2016.

20. على الرغم من الأثر الهائل للتحديات المرتبطة بالوضع الأمني والتمويل، لا يزال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة يعملان ويتكيفان مع البيئة الحالية. ولا يزال الصندوق الاجتماعي للتنمية يحصل على تمويل - على الرغم من الصراع الدائر - من وزارة التنمية الدولية البريطانية، وحكومة هولندا، وبنك التنمية الألماني، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكن بسعر تمويل أقل من 10 في المائة من مستويات ما قبل الأزمة. ولا يزال برنامج الأشغال العامة يحصل على تمويل من البنك الإسلامي للتنمية لكن بسعر أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة (15 في المائة). وعلى الرغم من قدرة الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة على الاحتفاظ بموظفيهما الأساسيين على مدى الاثنى عشر شهراً الماضية، لكن مع التراجع الحاد في الأموال المتاحة لهما، يواجه هذان البرنامجان مخاطر عالية تتمثل في إمكانية فقدان موظفيهما ومن ثم القدرات المتمثلة في أفضل أدوات لتقديم مثل هذه الخدمات في البلاد. وبسبب مخصصات التمويل الضئيلة، لن يستطع كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة تدعيم القدرات التنفيذية الحالية لفترة أطول، ما لم يشاركا في عمليات أكبر حجماً.

21. تأثر المزارعون والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بصورة كبيرة وهم يكافحون الآن من أجل البقاء. وتعتبر المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مع قطاع الزراعة هي القطاعات الأسهل وصولاً من قبل الفقراء لتحقيق دخل وتحسين سبل كسب عيشهم. ويوفر هذان القطاعان أكثر من ثلثي فرص العمل في جميع أنحاء البلاد. وأدى الصراع الحالي إلى تعطيل عمليات أنشطة الأعمال القائمة في جميع أنحاء البلاد، مما جعل أصحاب مشروعات العمل الحر والشركات إما أن توقف عملياتها بصورة مؤقتة أو تغلق بصورة دائمة أو في حالة الشركات الكبرى تقوم بنقل عملياتها إلى خارج البلاد. وتحملت مؤسسات التمويل الأصغر آثار سلبية غير مسبوقه في 2015 نتيجة الحرب، وخاصة تلك التي تعمل في المناطق الأشد تأثراً وتضرراً مثل محافظتي عدن وتعز. وزاد متوسط الحافطة المعرضة لمخاطر بصورة غير مسبوقه إلى 29 في المائة، وهو ما نجم عنه تراجع في عدد مؤسسات التمويل الأصغر القادرة على الاستدامة المالية من 5 من بين 11 في 2014 إلى واحدة من بين 11 في أغسطس/آب 2015. وتأثر الأداء التشغيلي والمالي لمؤسسات التمويل الأصغر تأثراً كبيراً. وأدى عدم قدرة معظم مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى العملاء، وتقديم الخدمات المالية، وتحصيل دفعات السداد، مع إغلاق وتدمير عدد من الفروع إلى تعرض عدد من هذه المؤسسات لمخاطر الانهيار ونقص في قدرات تحقيق الاكتفاء الذاتي.

22. عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن منذ 1966. ويعمل في هذا البرنامج 13 موظفًا دوليًا و95 موظفًا محليًا يساندون الأنشطة في 15 محافظة في جميع أنحاء اليمن. واستجابة لهذا الصراع، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد برنامج مجابهة المخاطر في اليمن بهدف بناء القدرة على المجابهة على نحو تصاعدي بالاستعانة بالأنظمة والقدرات والمؤسسات المحلية لتعزيز تقديم الخدمات بصورة متقدمة وتعزيز أنظمة الحكم والحوكمة. ومن خلال تشجيع نهج إعادة البناء على نحو أفضل، وتشجيع التغيير في ديناميكيات الصراع والسلطة والعلاقات بين الجنسين، فإن هذا البرنامج يرسى الأساس لتحقيق التعافي في المستقبل وتعزيز جهود بناء الدولة. ولهذا البرنامج ثلاثة أهداف: (أ) استعادة سبل كسب العيش من خلال توفير فرص العمل على المدى القصير، وتحقيق الانتعاش والتعافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛ (ب) استعادة الخدمات إلى ما كانت عليه؛ و(ج) بناء السلام.

⁹ قامت وزارة التنمية الدولية البريطانية بتمويل أعمال التقييم التي تم القيام بها في 2011 - 2013 من خلال جامعة كاليفورنيا بيركلي ومؤسسة راند.

¹⁰ أدى انسحاب الشركاء و/أو خفض التمويل الخارجي لهذه البرامج إلى التأثير بصورة كبيرة على برامج الحماية الاجتماعية.

¹¹ آخر المستجدات الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

23. في 2015، ساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات تدخلية مختلفة نتج عنها تحسين فرص العمل وطاقات العمل الحر وريادة الأعمال لما بلغ 784723 شخصاً وذويهم وأسرهم (المستفيدين المباشرين وغير المباشرين) في محافظات صعدة، وحجة، وصنعاء، وتعز، وعدن، وأبين حيث تشير التقديرات إلى تحقيق منافع لما بلغ 2144700 نسمة (بصورة مباشرة وغير مباشرة). وحتى يتسنى الحفاظ على القدرات المؤسسية الأساسية، وبناء القدرات المحلية، وتقديم الخدمات، أبرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية دعماً لبرنامج المال مقابل العمل. ووقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2015 لصالح 4 مناطق ريفية في محافظة تعز للوصول إلى 738 أسرة معيشية (تضم 50 في المائة نساء). ودار محور تركيز هذا البرنامج حول إعادة تأهيل الأصول على مستوى المجتمعات المحلية، وبصورة أكثر تحديداً إعادة تأهيل المصاطب الزراعية، وبناء خزانات تجميع المياه والمراحيض. ويمثل ذلك ما إجماليه 68081 يوم عمل. وفي أبريل/نيسان 2016، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية على وثيقة تمديد للشراكة المبرمة بينهما لمدة 3 سنوات، وتضمن ذلك مساندة قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية المحرومة من خلال برنامج المال مقابل العمل¹² ومنذ بدء الصراع في اليمن، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 3 منح للصندوق الاجتماعي للتنمية لمساندة استئناف تقديم الخدمات الاجتماعية (مياه وتعليم وصحة)، وفي الوقت نفسه توفير فرص عمل وفرص لكسب العيش تعمل على تعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية، وهو ما يسهل بدوره عودة الأمور إلى طبيعتها نسبياً، وكذلك تعزيز الترابط الاجتماعي.

دال. الأهداف العليا التي يسهم المشروع في تحقيقها

24. يسهم هذا المشروع في زيادة الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لمساندة سبل كسب العيش والخدمات التي يحتاجها السكان بشدة وخاصة هؤلاء الذين تضرروا أيما تضرر من الصراع الدائر. ويسهم هذا المشروع في تحسين قدرات المجابهة لدى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية المشاركة؛ ومساعدة المجتمعات المحلية التي تأوي النازحين داخلياً على التواء مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الموارد المحلية التي تعاني بالفعل من الندرة؛ وكذلك المساهمة في الأنشطة الاقتصادية في المناطق المحلية من خلال مساندة وتدعيم المجتمعات المحلية، ومقاولي القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؛ وتحسين القوة الشرائية للمجتمعات المحلية المستفيدة.

25. من خلال تحقيق نتائج فورية في مجال توفير فرص العمل على المدى القصير وشبكات الأمان الاجتماعي للمجتمعات المحلية المستهدفة، فإن المشروع المقترح سيعمل على حماية الشرائح الفقيرة والأسر المعيشية المتضررة من الصراع والمجتمعات المحلية المستهدفة من الوقوع في براثن الفقر المدقع. كما يتوافق هذا المشروع المقترح بصورة مباشرة مع العمل على توفير الخدمات المالية للجميع من خلال توفير الموارد لتخفيف الأضرار الناجمة عن انكماش قطاع التمويل الأصغر في اليمن، والمساعدة في ضمان حصول الشركات الصغيرة على المساندة المطلوبة للتشغيل والتوسع، ومن ثم تشجيع خلق فرص العمل. وتحدد هذه الإجراءات التدخلية خطأ واضحاً لرؤية الهدف الاستراتيجي المزدوج لمجموعة البنك الدولي المتمثلة في الحد من الفقر المدقع، وتشجيع الرفاهية المشتركة على نحو مستدام.

26. يساند هذا المشروع تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي المعنية بتشجيع السلام والاستقرار من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستناداً إلى الدروس المستخلصة من تقرير التنمية في العالم 2011، عملت هذه الاستراتيجية على تغيير مشاركة البنك من العمل حول الصراع وعدم الاستقرار إلى استهداف السلام والاستقرار بصورة مباشرة. ومع أخذ في الحسبان نطاق عمل البنك الدولي ونقاط القوة النسبية التي يتمتع بها، فإن استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطرح 4 دعائم للتصدي لهاتين الجبهتين: (أ) تجديد العقد الاجتماعي؛ (ب) التعاون الإقليمي؛ (ج) تعزيز القدرة على مجابهة الصدمات الناشئة عن تدفق النازحين والمشردين / اللاجئين؛ و (4) مساندة التعافي وإعادة الإعمار. وسيساهم هذا المشروع في تدعيم الركيزة (أ) و(ج) في استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك مذكرة المشاركة القطرية المقترحة لمجموعة البنك الدولي 2017 - 2018، (تقرير رقم: YE-106118) التي تدعو إلى مساندة الجمهورية اليمنية للمضي في مسار السلام والاستقرار من خلال العمل على تجنب المزيد من الأضرار في النسيج الاقتصادي والاجتماعي اليمني.

27. علاوة على ذلك، سيساهم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لهذا المشروع بمشاركة البرامج المحلية المعنية بتقديم الخدمات والتابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في الحفاظ على قدرات البرنامجين الأكثر فعالية في إطار نظام الحماية الاجتماعية في اليمن. وسيضمن ذلك أن هذه البرامج المهمة قادرة ومستعدة لتوسيع نطاق إجراءاتها التدخلية أثناء فترة ما بعد الصراع مباشرة، وذلك عندما يحتاج اليمن إلى قدرات تنفيذية جوهرية وقادرة على استيعاب التمويل في إطار جهوده الرامية إلى تحقيق التعافي والانتعاش وإعادة الإعمار. ولن يعمل ذلك على المساعدة في تقديم خدمات سريعة وهناك حاجة ماسة إليها فحسب للشرائح المستضعفة والمجتمعات المتضررة من الصراعات، ولكن أيضاً بناء مصداقية عملية السلام أثناء فترة ما بعد الصراع. وعلاوة على ذلك، فإن إشراك المؤسسات والبرامج التي ينظر إليها الناس باعتبارها عادلة ومحايدة في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية بغض النظر عن انتماءاتها السياسية يعد

¹² <http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/presscenter/pressreleases/2016/04/27/undp-and-the-social-fund-for-development-expand-their-cooperation-to-enhance-job-creation-for-the-poor.html>

أمرًا ضروريًا كقوة تعمل على تحقيق الاستقرار في السياق الحالي المشوب بالصراع المسلح والمظالم السياسية والاجتماعية والسياسية. وتعتبر النهج المدفوعة باعتباريات المجتمعات المحلية ومنهجيات التعاقدات المجتمعية ترتيبات إنمائية فعالة من أجل المشاركة المجتمعية، وبناء القدرات على نحو تصاعدي دعمًا لجهود تحقيق اللامركزية في المستقبل، وإعادة الترابط الاجتماعي، ووضع لبنات إجراءات وتدابير الحماية الاجتماعية التي ستدعم العقد الاجتماعي الجديد الذي تحتاجه الجمهورية اليمنية.

ثالثًا. الأهداف الإنمائية للمشروع

ألف. الأهداف الإنمائية للمشروع

28. يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع (هذه العملية الطارئة) في توفير فرص عمل على المدى القصير وتوفير سبيل الوصول إلى خدمات أساسية مختارة للفئات الأشد ضعفًا وتعرضًا للمخاطر؛ والحفاظ على القدرات التنفيذية لبرنامجين تقديم الخدمات.¹³

باء. المنتفعون بالمشروع

29. سيققق هذا المشروع المقترح منافع لحوالي 58700 شخص متضرر من خلال توفير فرص عمل بأجر مباشر، منهم 30 في المائة من النساء، و20 في المائة من النازحين داخليًا/العائدين، و30 في المائة من الشباب (في الشريحة العمرية 16 - 25). كما سيوفر هذا المشروع الخدمات الرئيسية لحوالي 387 ألف شخص فقير، منهم 40 في المائة من الفقراء. وفي نهاية المطاف، سيساعد هذا المشروع في الاحتفاظ بحوالي 70 في المائة من الموظفين الأساسيين في الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة.

جيم. مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

30. تُستخدم المؤشرات التالية في قياس إنجاز الهدف الإنمائي للمشروع:

(أ) عدد المستفيدين المباشرين من فرص العمل (مصنفين حسب نوع الجنس، والشباب، والنازحين داخليًا) - لقياس نطاق تغطية مساندة الدخل

(ب) عدد الأشخاص المتاح لهم فرص الحصول على الخدمات الأساسية (مصنفين حسب نوع الجنس) - لقياس التغطية المحتملة للخدمات المجتمعية والاجتماعية

(ج) نسبة وظائف الموظفين الأساسيين¹⁴ المحتفظ بهم في الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة - لقياس معدل الحفاظ على قدرات هذين البرنامجين الوطنيين الأساسيين

رابعًا. وصف المشروع

31. يعمل هذا المشروع على تنفيذ إجراءات تدخلية سريعة على نطاق صغير لتكون بمثابة استجابة سريعة، وهو ما يعمل على تقديم مساندة للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية المتضررة من الصراع فيما يتعلق بتحقيق الدخل (كأجور) لشراء الضروريات الأساسية. وستعمل هذه الإجراءات التدخلية قصيرة الأجل أيضًا على تحقيق منافع للمجتمع المحلي الأوسع نطاقًا من خلال إنشاء أصول لهذا المجتمع، وإنشاء بنية تحتية، وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، وكذلك استعادة سبل كسب العيش (على سبيل المثال، الإجراءات التدخلية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر) وستجمع هذه المشروعات المجتمعات المحلية معًا حول مبادرات إنسانية وإنمائية مشتركة، ومن ثم تشجيع الترابط الاجتماعي، وحماية رأس المال البشري. وسيولي هذا المشروع اهتمامًا خاصًا للشباب، وكثيرة مهمة من ثمار السلام، سيقدم لهم فرص تحقيق الدخل والمشاركة، وسيشمل سمات تصميمية تعمل على ضمان توفير فرص وصول النساء إلى المشروعات. وسيمول هذا المشروع تكاليف تشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة لضمان إبقاء الموظفين الأساسيين والحفاظ على القدرات التشغيلية. وسيتم تنفيذ هذا المشروع من خلال مكونين اثنين. يقدم الملحق 2 الوصف التفصيلي لكل مكون من هذين المكونين.

¹³ هذان البرنامجان على وجه التحديد هما الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة

¹⁴ الموظفون الرئيسيون، مع استبعاد الاستشاريين، الذين يمثلون ضرورة لضمان أن كل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة لمواصلة العمل وإنجاز العمليات

ألف. مكونات المشروع

المكوّن 1: برنامج الأشغال كثيفة العمالة والخدمات المجتمعية (تقدر مساهمة المؤسسة الدولية للتنمية فيه بما يعادل 45 مليون دولار أمريكي).

32. تتمثل الأهداف العامة لهذا المكون في (أ) تقديم مساندة فيما يتعلق بتحقيق الدخل إلى المجتمعات المحلية المستهدفة من خلال فرص العمل المؤقتة، (ب) زيادة الأصول الإنتاجية وسبل كسب العيش للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية المستفيدة، وتحسين سبيل الوصول إلى الخدمات المجتمعية والاجتماعية، و(ج) الحفاظ على القدرات التنفيذية للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة كبرنامجين وطنيين أساسيين لتقديم الخدمات. وسيتم تنفيذ هذا المكون من خلال 3 مكونات فرعية تعمل على إشراك الصندوق الاجتماعي للتنمية في المكون الفرعي 1.1 والمكون الفرعي 1.3، وإشراك برنامج الأشغال العامة في المكون الفرعي 1.2، وسيتم ذلك على برامج قائمة ومستقرة على نحو جيد قام بتنفيذها هاتين المؤسستين. وعلى الرغم من أن كل من المكونين الفرعيين 1.1 و1.2 سيطران إجراءات تدخلية تتعلق ببرامج كثيفة العمالة، فإن الأهداف الأساسية لهما والنهج المتبعة مختلفة: سيقدم المكون الفرعي 1.1 الأموال مقابل العمل مع نهج شبكات الأمان الاجتماعي، وبموجب ذلك سيكون المستفيدون من هذه الأموال على مستوى فرادى الأسر المعيشية، بينما الهدف الأساسي للمكون الفرعي 1.2 هو إنشاء أصول مجتمعية وتحسين البنية التحتية للمجتمع المحلي، وعند القيام بذلك يتم توفير فرص عمل على المدى القصير للعاملين المشاركين.

المكوّن الفرعي 1.1: الأموال مقابل العمل والخدمات المجتمعية التي تستهدف الشباب (25 مليون دولار)

33. سيعمل هذا المكوّن الفرعي على تنفيذ مشروعات فرعية للأشغال كثيفة العمالة يحددها المجتمع المحلي مثل الري، أو تجميع مياه الأمطار، أو استصلاح المصاطب الزراعية، أو صيانة وتحسين الطرق المؤدية إلى القرى، أو تحسين موارد مياه الشرب، أو إدارة مستجمعات المياه، أو المستلزمات الزراعية، أو أي أعمال أخرى استناداً إلى الطلب والاحتياجات ذات الأولوية في كل مجتمع من المجتمعات المحلية المستهدفة. وستكون كل أسرة معيشية مشاركة مؤهلة للحصول على مبلغ بحد أقصى 500 دولار (حسب حجم الأسرة) في صورة أجر مقابل عمل. وسيتم تحديد حجم وعدد الإجراءات التدخلية لكل مجتمع محلي حسب مخصصات الموازنة المتاحة لهذا المجتمع محسوبة على أساس عدد الأسر المعيشية المسجلة للمشاركة في العمل. وسيمول هذا المكون الفرعي أيضاً مشروعات فرعية تتيح فرصاً لتحقيق الدخل، وتوفير برامج تدريب وخبرات عملية للشباب في الشريحة العمرية 16 - 25 سنة، وإشراكهم في تقديم الخدمات المجتمعية مثل محو الأمية والخدمات التعليمية البديلة، وخدمات التغذية، وزرع الأشجار، وتعبيد الطرق، وتنظيف الشواطئ، وكذلك إشراكهم في مبادرات الشباب التي تشجع حماية رأس المال البشري من خلال الاهتمام بصورة خاصة بالإجراءات التدخلية ذات الصلة بالتغذية؛ والإجراءات التدخلية المعنية ببناء السلام والترابط الاجتماعي بحسب ما يقترحه المجتمعات المحلية ومجموعات الشباب.

34. من المتوقع أن يخلق هذا المكون الفرعي حوالي 900 ألف يوم عمل تقريباً، ومن المتوقع أن يستفيد حوالي 32 ألف شخص بصورة مباشرة من العمل مقابل أجر، وستتوفر الخدمات الأساسية لحوالي 92600 شخص. ومن المتوقع أن تكون نسبة الأجر في هذه المشروعات الفرعية في إطار هذا المكون الفرعي 50 - 60 في المائة على الأقل من متوسط إجمالي تكلفة المشروعات الفرعية. وسيتم تنفيذ المكونات الفرعية من خلال ترتيبات تعاقدية ومنح مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للصندوق الاجتماعي للتنمية. وسيقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ هذه المشروعات الفرعية من خلال مشاركة مباشرة من المجتمع المحلي وجماعات المجتمع المدني (على سبيل المثال المنظمات المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية/الجمعيات الأهلية، وجماعات المستخدمين، ومجالس الجمعيات التعاونية القروية، والمنظمات غير الحكومية المحلية) باستخدام أساليب تنفيذ متنوعة تركز على النهج المراعية لاحتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية مثل التعاقدات المجتمعية. وستمول المنحة المقدمة في إطار هذا المكون الفرعي المنح الخاصة بالمجتمعات المحلية والأجور وبرامج التدريب للشباب والمجتمعات المحلية، وخدمات الاستشاريين والسلع والأعمال والخدمات الأخرى غير خدمات الاستشاريين وتكاليف تشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية.

المكوّن الفرعي 1.2: البنية التحتية المجتمعية (للمجتمع المحلي) على نطاق صغير (15 مليون دولار)

35. يعمل هذا المكون الفرعي على تنفيذ مشروعات بنية تحتية على نطاق صغير وكثيفة استخدام العمالة يتم تقديمها من خلال التعاقد مع مقاولين محليين من القطاع الخاص. وستتضمن المشروعات الفرعية، على سبيل المثال وليس الحصر، مشروعات تجميع المياه، وتعبيد الطرق والشوارع المؤدية إلى القرى الريفية بالحصباء، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، وإعادة تأهيل المدارس، وبنود أخرى، بناء على الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها كل مجتمع محلي مستهدف. وعند اختيار هذه المشروعات ينظر بعين الاعتبار إلى قدرة المجتمعات المحلية على تشغيل وصيانة البنية التحتية المدعومة، وعدم اشتراط خبرة فنية للقيام بذلك؛ وستراعي المواصفات الفنية لمد الطرق وبناء المدارس المعايير الخاصة بالسلطات القطاعية المعنية حسب الاقتضاء. ويجب أن تصل نسبة الأجر في

المشروعات الفرعية 1535 في المائة أو أكثر من تكلفة المشروع الفرعي. وسيخلق هذا المكون الفرعي حوالي 256 ألف يوم عمل تقريباً، ومن المتوقع أن يشارك حوالي 20 ألف مستفيد بصورة مباشرة في العمل، وستتوفر الخدمات الأساسية لحوالي 310,000 شخص. وسيتم تنفيذ المشروعات الفرعية من خلال ترتيبات تعاقدية ومنح مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج الأشغال العامة. وستمول المنحة المقدمة في إطار هذا المكون السلع والأشغال، وخدمات الاستشاريين، والخدمات الأخرى غير خدمات الاستشاريين وتكاليف تشغيل برنامج الأشغال العامة.

المكون الفرعي 1.3: إعادة إنعاش المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتوفير فرص عمل (5 ملايين دولار).

36. يساند هذا المكون بصورة مباشرة حوالي ألفي عميل يمثلون مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر حصلوا على خدمات تمويل أصغر، وقد تضررت هذه المشروعات بشدة بسبب الصراع الدائر، وستكون المساندة من خلال إعفائهم من سداد القروض القائمة لدى مؤسسات التمويل الأصغر، ومساندة أعمال إعادة تأهيل مشروعاتهم. وسيستعين هذا المشروع بصندوق التكافل القائم داخل كل مؤسسة تمويل أصغر لسداد الديون المستحقة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوجيه المساندة المطلوبة لإعادة تأهيل وإنعاش أنشطة الأعمال الخاصة بها التي تضررت. وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء الدور المهم الذي تقوم به صناعة التمويل الأصغر في المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر، سيساند هذا المشروع العجز في مصروفات التشغيل لما يبلغ 7 مؤسسات تمويل أصغر في مناطق ريفية، وهو ما سيعمل على مؤازرة قدرات هذه المؤسسات ودعم انتشارها ومواصلة تقديم الخدمات المالية المطلوبة للفقراء.

37. بالإضافة إلى ذلك، سيساند المكون الفرعي 800 مزرعة تنتج محاصيل أساسية تضررت من الصراع الدائر وذلك بتوفير البذور والشتل وشبكات الري بالتنقيط وغير ذلك من المستلزمات الزراعية. وستكون المستلزمات الزراعية بديلاً عن مستلزمات المزارعين التي دُمرت، وستعمل على استعادة قدرتهم على زراعة المحاصيل الغذائية، وتحقيق الدخل، وتوفير فرص عمل بأجور. وسيدور محور التركيز حول مزارع المنتجات البستانية مثل الطماطم والبطاطس والخيار والحبوب مثل القمح والذرة والشوفان. ومن المتوقع أن يعمل هذا الإجراء التخلي على توفير 6400 فرصة عمل موسمية ودائمة في قطاع الزراعة، وزيادة قدرة المزارعين على مجابهة الأخطار، وزيادة مستوى الإمدادات والتوريدات، والوصول إلى السلع الغذائية الأساسية داخل المجتمعات المحلية المستهدفة. وسيجري تنفيذ هذا المكون الفرعي وفق نفس الترتيبات التعاقدية مع تقديم منحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية كما هو الحال في المكون الفرعي 1.1، وسيتم التنفيذ من خلال برنامج قائم ومستقر وهو برنامج تطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية.

المكون 2: إدارة المشروع ومتابعته (المساهمة التقديرية للمؤسسة الدولية للتنمية تبلغ ما يعادل 5 ملايين دولار أمريكي)

38. سيساند هذا المكون إدارة المشروع ومتابعته ورسده وتقييمه لضمان تنفيذه بنجاح وكفاءة وفقاً لاتفاقية الصرف وثيقة التقييم المسبق للمشروع. وسيمول هذا المكون ما يلي: (أ) التكاليف (المباشرة) لمساندة الإدارة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) التكاليف المباشرة لإدارة المشروع والإشراف عليه والمطلوبة لمساندة تنفيذه؛ (ج) تكليف هيئة متابعة ورسد خارجية؛ و(د) تقييم المشروع. وسيضم الفريق الأساسي لمساندة إدارة وتنفيذ المشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مديراً للمشروع، ورئيساً لفريق العمل، ومنسقاً للمشروع، وأخصائي اتصالات يكون مسؤولاً عن المساندة الاجتماعية، وأخصائي رصد وتقييم، ومحلل توريدات، وأخصائي إدارة مالية، ومساعداً إدارياً. وسيتم الاتفاق على نطاق اختصاص ومهام وصلاحيات جهة المتابعة والرصد الخارجية وتقييم المشروع مع البنك. وسيكون لدى المشروع نظام حيوي للرصد والمتابعة، وهو ما يستلزم القيام بأعمال جمع البيانات بصورة متواترة من أرض الواقع باستخدام التكنولوجيا الرقمية إن كان ذلك ممكناً، وجمع القصص الواقعية ورفع تقارير بشأنها، وتحديد إجراءات لرفع المظالم ومعالجتها، وإجراء زيارات ربع سنوية شاملة والاستعانة بالتقارير المعدة من جهة المتابعة والرصد الخارجية. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقارير سير العمل ورفعها إلى البنك الدولي في موعد أقصاه 45 يوماً من نهاية كل فترة خاصة برفع التقارير والإبلاغ عن سير العمل. وسيتم رفع التقارير المالية للبنك وفق اتفاق المبادئ الائتمانية. وعلاوة على ذلك، سيتم تقديم التقارير النهائية لجهة المتابعة والرصد الخارجية للبنك.

باء. تمويل المشروع

أداة التمويل

39. أداة التمويل لهذا المشروع المقترح هي منحة لتمويل مشروع استثماري مدته التشغيلية سنتين. وسيتم تمويل هذا المشروع من خلال منحة من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 50 مليون دولار مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو الجهة التي ستحصل على هذا

¹⁵ تعتبر نوعية العمل المطلوبة في إطار الإجراءات التدخلية لبرنامج الأشغال العامة أكثر كثافة لرأس المال مقارنة بتلك الأعمال الواردة في إطار المكون الفرعي 1.1.

المبلغ والمنفذة لهذا المشروع المقترح من خلال تطبيق "اتفاق المبادئ الائتمانية بين البنك والأمم المتحدة للأزمات والمواقف الطارئة" لسنة 2008.

تكلفة المشروع وموارده التمويلية

40. سيتم تمويل هذا المشروع بمنحة من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 50 مليون دولار. ويبين الجدول 1 التكاليف التقديرية لمكونين هذا المشروع.

الجدول 1. تمويل المشروع المقترح (بملايين الدولارات)

مكونا المشروع	تكلفة المشروع	التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية	نسبة التمويل (%)
المكون 1: الأشغال كثيفة الاستخدام للعمالة والخدمات المجتمعية	45.00	45.00	100
1.1 برنامج الأموال مقابل العمل والخدمات المجتمعية التي تستهدف الشباب	25.00	25.00	100
1.2 البنية التحتية المجتمعية على نطاق صغير	15.00	15.00	100
1.3 إعادة إنعاش المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتوفير فرص عمل	5.00	5.00	100
المكون 2: إدارة المشروع وأعمال الرصد	5.00	5.00	100
2.1 التكاليف غير المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي *	2.38	2.38	100
2.2 التكاليف المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2.27	2.27	100
2.3 جهة المتابعة والرصد والتقييم الخارجية	0.35	0.35	100
التكلفة الكلية للمشروع	50.00	50.00	100

* وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التكاليف غير المباشرة بصورة استثنائية على ضوء السياق الطارئ للمشروع.

جيم. دروس مستفادة يعكسها تصميم المشروع

41. أظهرت الأزمة الحالية في الجمهورية اليمنية أن شراكة البنك مع منظومة الأمم المتحدة وهينات الإغاثة الإنسانية تعتبر في غاية الأهمية لتقديم الخدمات الأساسية أثناء فترات الصراع. وقد أحدث وقف صرف الدفعات في معظم العمليات الممولة من البنك قصوراً في تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والحماية الاجتماعية والمياه والتعليم أثناء الصراع. وتثبت الشراكة الحالية مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية لمشروعين ممولين من البنك الدولي في مجال الرعاية الصحية والتغذية أن مثل هذه الشركات في غاية الأهمية أثناء الصراعات.

42. تمخض التطبيق الاستثنائي لاتفاق المبادئ الائتمانية عن الدروس المستفادة من التطبيق الناجح للمشروع الطارئ للصحة والتغذية في منطقة القرن الأفريقي، وهو المشروع الوحيد للمؤسسة الدولية للتنمية الذي تم استخدام أداة اتفاق المبادئ الائتمانية فيه. ويسلط تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج الخاص بهذا المشروع الضوء على كيف أن هذا المشروع كان ناجحاً ومرضياً بناءً على تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع وتجاوز جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية، وكذلك التصنيف المرضي من قبل مجموعة التقييم المستقلة للنتائج المحققة، وكذلك أداء الهيئة المنفذة (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين). وقد تحقق هذا النجاح بسبب الإعفاء من موافقة مجلس المديرين التنفيذيين الذي أدى إلى استثناءات كبرى تخص السياسات، وبالتالي، جرى الإعداد السريع، والتنفيذ الكفء، وتحققت النتائج المرجوة التي لم تكن ممكنة فيما لو تم اتباع مسار آخر. وعلى وجه التحديد، فإن التعاقد مع الوكالات الشريكة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بفضل اتفاق المبادئ الائتمانية، أدى إلى تمكين البنك من الاستجابة الفعالة على نحو مرض، وسد الفجوة بين الاستجابة الإنسانية وأجندة التنمية الأوسع نطاقاً، وذلك عندما كانت الحاجة إلى السرعة والمرونة في غاية الأهمية لمعالجة الأزمة الطارئة. وفي نهاية المطاف، فإن نجاح هذا المشروع باستخدام اتفاق المبادئ الائتمانية يعوض بصورة كبيرة مخاطر الأثر الإنمائي المتأنيب من عدم الاستجابة سريعاً، ويسلط الضوء على ما يتمتع به البنك من مرونة ومراعاة للواقع العملي.

43. ثمة سؤال حول الثقة في المؤسسات الدولية، وهل ذلك يُعد من بين العوامل المؤثرة على الصراع. فبالإضافة إلى التخفيف من تبعات الضاغطة من خلال البرامج الموضحة في هذا التقييم، فإن المساعدة المقدمة، على سبيل المثال، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة ستساعد على صون المؤسسات والبرامج الإنمائية اليمنية الأساسية والجديرة بالثقة، وهي لا تمثل أهمية للأنشطة الطارئة الحالية فحسب، ولكن أيضاً لمرحلة التعافي بعد الصراع. وأظهرت خبرات وتجارب البنك، على مدى العشرين سنة الماضية ومن بينها السنوات 2011 - 2014 التي شهدت بيئة تشغيل هشة، مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة أن لهاتين المؤسستين سمعة طيبة من حيث الحياد السياسي، والمصداقية، وتحقيق النتائج على نحو فعال. وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في ذلك، منها: الموضوعية والشفافية في تخصيص الأموال والاستهداف، والإجراءات الإدارية والائتمانية وفق أفضل

الممارسات، ومعايير الجودة الفنية للمشروعات التي تجري مسانبتها، ومساهمتهما في بناء القدرات وتحقيق الجودة لأهالي المجتمعات المحلية والمقاولين وجهات التعاقد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الخاص - إذا تعتبر كل هذه العناصر في غاية الأهمية لتحقيق الانتعاش والتعافي وإعادة الإعمار لجمهورية اليمن.

44. تعتبر خبرات وتجارب اليمن في مجال التنمية المجتمعية التي ساندت وشجعت إنشاء وتمكين شبكة موسعة في جميع أنحاء البلاد في غاية الأهمية بالنسبة للإجراءات التدخلية المعنية بتقديم خدمات الإغاثة والاستجابة للأزمات والممولة من الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والجهات المانحة أثناء الأزمة الحالية. ويتمتع كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة بخبرات وتجارب غنية مع المجتمعات المحلية والجمعيات الأهلية في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الصغيرة وبناء القدرات المجتمعية وإدارة هذه الأصول. ومن الممكن الاعتماد على نهج التنمية المجتمعية والاستفادة منه لتعزيز شبكات الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز جهود تقديم الخدمات، وبهدف تدعيم حرية التعبير والصوت المسموع ومشاركة المواطنين مع تعزيز دورهم في الوقت نفسه في مساهمة مقدمي الخدمات. وعلى طريق المضي قدماً، فإن تعميم هذا النهج التشاركي سيشجع الاشتغال ويرسي الأساس من أجل مساندة تصاعديّة من أسفل إلى أعلى لسياسة اللامركزية، مع إشراك المواطنين في صنع القرار على المستوى المحلي وتحسين نواتج التنمية.

45. تبين الدروس المستفادة من العديد من بيئات الصراع وما بعد الصراع أهمية تحقيق "مكاسب سريعة": المشروعات التي لها آثار إيجابية مرئية وملموسة على جودة حياة الأغلبية وفي تقديم الخدمات ذات الأهمية للمجتمعات المحلية. ونظراً لأن المؤسسات الوطنية تمر بتغيرات بعد الصراع، ففي الغالب لا نجد سوى المجتمعات المحلية هي التي بوسعها أن تقدم المساندة. وتحتاج المجتمعات المحلية إلى التوزيع العادل للمنافع والمزايا وتخصيص الموارد بناء على معايير موضوعية وليس بناء على الانتماءات السياسية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية. ويشمل ذلك الحاجة أيضاً إلى إجراءات تدخلية قصيرة الأجل داعمة وملموسة تساعد بصورة سريعة على تحقيق الدخل، وترشيد الاستهلاك، وتوفير قنوات لإدارة المخاطر. وقد أثبت الاشتغال المالي (تعميم الخدمات المالية للجميع) وفرص تنمية الاقتصاد الكلي، لا سيما لصالح الشرائح المستضعفة ومنها المزارعين، فعالية في بيئات أخرى بعد الصراع.

46. ثمة درس مهم آخر تم الوقوف عليه في تجربة اليمن وفي أماكن أخرى يتمثل في الحاجة إلى مشروعات تشغيل الشباب. فنسبة الشباب الذكور في السكان تعتبر من عوامل المخاطر الكبرى التي تفسر أسباب الصراع: كلما زادت فرص العمل، كلما كان انجذاب الشباب لحمل السلاح وإطالة أمد الصراع أقل.¹⁶ وعلاوة على ذلك، فإن المشروعات التي تعمل على خلق فرص عمل تعتبر من بين الوسائل الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار للمجتمعات المحلية وحفظ السلام على الفور بعد الصراع، كما إنها تهيئ المدة الزمنية المطلوبة حتى يتسنى للقطاع الخاص تحقيق النمو المنشود على نحو كاف واستيعاب المعروض من القوى العاملة بأجور مستقرة وفق توازن السوق.¹⁷ وتشير خبرات وتجارب البنك في البلدان التي مرت بمراحل انتقالية بعد الصراع بصورة مباشرة إلى الدور بالغ الأهمية لتشغيل الشباب والتحويلات النقدية في "تهيئة العامل الزمني المطلوب لإرساء دعائم السلام"، أي دعم الجهود الطارئة بعد مرحلة تقديم خدمات الإغاثة والدخول في مرحلة تقديم الخدمات على نحو مستدام. وأياً ما كان الأمر، يجب أن تشير برامج التوظيف إلى الأمل المعقود لتحقيق الترابط الاجتماعي؛ وتهيئة السبيل لإيجاد فرص عمل لجمع الشباب.

خامساً. التنفيذ

ألف. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

47. يتولى برنامج الأمم المتحدة تنفيذ المشروع المقترح وفق اتفاق المبادئ الائتمانية. ونتيجة لذلك، سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً بالكامل عن التنفيذ، وأعمال التوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، والإجراءات الوقائية، وسيتم تطبيق إجراءات الصرف الخاصة به كهيئة منفذة. وسيكون مكتب تمثيل برنامج الأمم المتحدة في اليمن مسؤولاً عن تنفيذ هذا المشروع. وسيتم تنفيذ هذا المشروع بصورة جزئية من خلال التنفيذ المباشر ومن خلال عقود من الباطن مع شركاء التنفيذ وفق توصيفات مكوني المشروع (القسم 4 أ)، بالاستعانة بالاتفاقيات الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالمشروعات الفرعية.

48. يأتي هذا المشروع ضمن برنامج مجابهة المخاطر في اليمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي له 3 محاور تركيز: تشغيل الشباب وتوفير سبل كسب العيش، واستعادة الخدمات، وبناء السلام. وسيقوم المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء بإدارة هذا المشروع تحت إشراف المدير القطري، وسيسانده المكتب الفرعي في عدن، و3 مراكز إقليمية في صعدة والحديدة

¹⁶ كولبير، بول، 2007، التعافي بعد انتهاء الصراعات: كيف يجب أن تكون السياسات متميزة؟ جامعة أكسفورد، مركز دراسة الاقتصادات الأفريقية، قسم الاقتصاد.

¹⁷ بيسلي، كينيث دبليو، 2006، خلق فرص عمل في المجتمعات بعد انتهاء الصراع، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - مركز معلومات التنمية والتقييم.

واب، ومكاتب المشروع في سوقطرة وحجة. ويعمل في المراكز الإقليمية منسقو المراكز، ومسؤولو الرصد والتقييم، وموظفو خدمات الخدمات المعاونة، وهم يقدمون المساندة لجميع المحافظات. وسيقدم المركز الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن المساندة الاستشارية، كما سيستضيف البعثات المكلفة بإجراء الاستعراض الفني التابعة للبنك الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيساند الموظفون الميدانيون المحليون والدوليون أعمال التنفيذ والمتابعة والرصد تحت قيادة مدير المشروع.

49. حتى يتسنى تحقيق الهدف المتمثل في الحفاظ على القدرات التنفيذية ليهيكل تقديم الخدمات القائمة في الجمهورية اليمنية، تم اختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة على المستوى القطري لإسناد العقود من الباطن إليهم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساندة تنفيذ المكون 1. وبناء عليه، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتكليف الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة باعتبارهما شركاء تنفيذ تابعين له، وذلك على ضوء سجل إنجازاتهما في التنفيذ الفعال لإجراءات تدخلية مماثلة، وقدرتهما على التغطية الجغرافية، وضرورة تحقيق الهدف المتمثل في استعادة قدرات هاتين المؤسستين الوطنيتين المهمتين وحفظهما لنفادي المزيد من التدهور، وكذلك على ضوء انسحاب المانحين أو تراجع التمويل المقدم منهم بسبب الصراع الدائر. وقد قام برنامج الأمم المتحدة مؤخرًا بإجراء تقييم لقدرات ودرجة استعداد شركاء التنفيذ، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة حيث أكد هذا التقييم تمتعهم بقدرات تنفيذ وترتيبات انتمائية كافية. وبناء عليه، قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البت في الترتيبات التعاقدية المناسبة وفق إرشادات التشغيل والعمليات الخاصة بهذه الجهات.

باء. الآثار الانتمائية والخاصة بالحوكمة لاتفاق المبادئ الانتمائية

50. معالجة قضايا الاحتيال والفساد وفق اتفاق المبادئ الانتمائية: سيعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإجراءات الخاصة به للتصدي للاحتيال والفساد. ولما كان الأمر كذلك، لا تنطبق أحكام العقوبات المتضمنة في تطبيق إرشادات البنك الدولي الخاصة بالتوريدات والعقوبات (وبما فيها حق البنك في إجراء تحقيقات بشأن مزاعم الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها) على المنح المقدمة وفق اتفاق المبادئ الانتمائية للأمم المتحدة. وتتضمن المعايير والممارسات الانتمائية التي تمثل الأساس لاتفاق المبادئ الانتمائية مكونًا محددًا للتصدي للاحتيال والفساد، كما أن هذه المعايير قد وردت تفصيلًا في الملحق 3. وتغطي عناصر هذا المكون البنود الرئيسية الخاصة بنظام التصدي للاحتيال والفساد داخل المؤسسة وفيما يتعلق بالغير في سياق العمليات التي يجري القيام بها. وتتمثل هذه العناصر فيما يلي: (أ) لائحة العاملين والإجراءات والمتطلبات الإدارية لضمان السلوك الأخلاقي للإدارة والموظفين؛ (ب) وجود خط ساخن وبرنامج لحماية المبلغين عن الفساد؛ (ج) إدارة للتحقيقات الداخلية تتسم بالاستقلالية أو تعمل دون تدخل الإدارة في نطاق اختصاصها؛ و(د) نظام لاستبعاد الشركات أو الأفراد الذين تقرر الأمم المتحدة تورطهم وضلوعهم في أنشطة احتيال أو فساد من عملية التوريدات والتعاقدات بصورة مؤقتة أو دائمة. ونظرًا لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ضمن الأطراف الموقعة على اتفاق المبادئ الانتمائية، فإنه يؤكد للبنك الدولي على أن ممارساته وقواعده وسياساته الداخلية تتوافق مع العناصر الواردة في هذا المكون بشأن التصدي للاحتيال والفساد.

51. إجراءات التصدي للاحتيال والفساد: تمثل الإجراءات والخطوات المتفق عليها للتصدي للقضايا الخطيرة لا سيما الاحتيال والفساد أحد العناصر الأساسية في اتفاق المبادئ الانتمائية. وعلى الرغم من قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنظر في أي مزاعم بشأن الاحتيال والفساد وفق إطار المساءلة والرقابة الخاص به والإجراءات المحددة، من المتوقع أن يفتح الشرط الخاص بإحاطة البنك بمثل هذه المزاعم أو المعلومات، وكذلك سير التحقيقات ونتائجها وإجراءات المتابعة قنوات اتصال جديدة مع تأصيل ثقافة التعاون بين هاتين المؤسستين في هذا المجال المهم. وعلاوة على ذلك، ينص اتفاق المبادئ الانتمائية، إن اقتضى الأمر، على إجراء مشاورات رفيعة المستوى بين المؤسستين وتطبيق آليات تدابير علاجية لأوجه القصور التي تم الوقوف عليها في إطار هذه الخطوات والإجراءات بوجه عام.

52. معاملة الشركات المعاقبة بالحرمان من التعامل مع البنك أو غير المؤهلة وفق اتفاق المبادئ الانتمائية: سيلزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال إجراءات وسياسات التوريدات والتعاقدات الخاصة به، المقاولين أو موردي الخدمات بالإفصاح عن أي عقوبات أو وقف مؤقت من جانب البنك لهم؛ وإحاطة البنك بشأن التعاقد مع أي شركة محرومة من التعامل مع البنك قبل إبرام أي عقد مع هذه الشركة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون للبنك الحق في رفض تمويل أي عقود خاصة ببرنامج الأمم المتحدة مع الشركات المحرومة من التعامل مع البنك.

53. الإجراءات والخطوات المتفق عليها للتصدي للقضايا الخطيرة: يتضمن اتفاق المبادئ الانتمائية إجراءات وخطوات محددة للتصدي للقضايا الخطيرة ومعالجتها (ويشمل ذلك الاحتيال والفساد) بناء على عناصر الإحاطة والإبلاغ والتقييم وتطبيق الإجراءات العلاجية، إن لزم الأمر. وسيلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(أ) بإخطار البنك بأي معلومات تشير إلى ضرورة إجراء المزيد من الفحص والمراجعة لأي استخدام من جانبه للأموال التي ينطبق عليها اتفاق المبادئ الانتمائية (يشمل ذلك المزاعم بشأن الفساد أو الممارسات الاحتيالية أو القسرية أو التواطؤية المرتبطة باستخدام مثل هذه الأموال)؛

(ب) إبلاغ البنك بأي إجراءات اتخذها أو يقوم باتخاذها في الوقت الحالي بشأن هذه المعلومات وفق إطار المساءلة والرقابة الخاص به والإجراءات المعمول بها، ويشمل ذلك المعلومات المرتبطة بأي تحقيقات أو إجراءات متابعة (ويشمل ذلك تطبيق الإجراءات العلاجية الخاصة به بشأن التعاقدات، وجهود استرداد الأموال التي أسيئ استخدامها، إلخ)؛

(ج) المشاركة في المشاورات المباشرة رفيعة المستوى مع البنك إذا ارتأى على نحو معقول أن ثمة إجراء ملائم ينبغي اتخاذه في الوقت المناسب.

54. إذا ارتأى البنك على نحو معقول، بعد اتباع هذه الخطوات والإجراءات، أن الإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تكن كافية للوفاء بالتزاماته الائتمانية بشأن الأموال التي تمثل المنحة، يجوز له اتخاذ إجراءات علاجية من جانبه تتمثل في وقف أو إنهاء (العمل/التعاقد) وفق أحكام الاتفاق القانوني الخاص بهذه المنحة.

جيم. ترتيبات البنك الخاصة بمساندة التنفيذ

55. الترتيبات الخاصة بمساندة البنك للتنفيذ: يتطلب تطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية على أي عملية خاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية ترتيبات خاصة أثناء تنفيذ المشروع نظراً لأن سياسات البنك ذات الصلة بمساندة التنفيذ لا تنطق. وفي هذه الحالة، يتم اقتراح ترتيبات بحيث تتضمن مهام الاستعراض الفني التابعة للبنك الدولي بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إذا كانت الإرشادات الداخلية للبنك تسمح بمثل هذه المهام أو في حال الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيام بمهام مقابلة خارج الجمهورية اليمنية - ولجنة رقابة داخلية تابعة للبنك.

56. مهام الاستعراض الفني المشتركة/المهام المقابلة. من المقترح أن يقوم فريق العمل التابع للبنك بمهام الاستعراض الفني بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوقع أن تتضمن مهام الاستعراض الفني المبكرة الغرض المتمثل في تقييم هل موارد المؤسسة الدولية للتنمية تساند حقاً التنفيذ السريع. وأوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يقدر المساندة الفنية والإرشادات المقدمة على ضوء خبرات وتجارب البنك الموسعة في الأشغال كثيفة العمالة ونهج التنمية المجتمعية، وبناءً عليه من المقترح تخصيص 30 أسبوع عمل من الموظفين لهذا الغرض، إن كان ذلك ملائماً، في كل من السنة المالية 2017 والسنة المالية 2018.

57. إشراف ورقابة البنك. تشير وثيقة اتفاق المبادئ الائتمانية أنه بالنسبة للصناديق الاستثمارية التي يديرها البنك، يمكن إسناد أعمال الإشراف والرقابة ولجنة إشراف ورقابة داخلية تابعة للإدارة العليا للبنك. ومن المقترح أن يتم تكيف هذا المفهوم بما يواءم العملية المقترحة، حيث ستقوم لجنة الإشراف والرقابة بإصدار القرارات بشأن الإجراءات العلاجية ذات الصلة بالأنشطة التي يقوم بتنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتضمن مهام/مسؤوليات هذه اللجنة على وجه التحديد ما يلي: (أ) استعراض التقارير المالية المرحلية وتقارير سير العمل وتقارير النتائج المؤقتة مقاسة بالمستهدف والمعايير الاسترشادية المتفق عليها وقت الموافقة على المشروع؛ (ب) تطبيق الخطوات والإجراءات المتفق عليها بشأن التعامل مع القضايا المهمة والخطيرة ومنها الاحتيال والفساد؛ (ج) استعراض تقارير سير العمل والتقدم المحرز بشأن الإجراءات التي تم القيام بها لمعالجة المواقف الخطيرة والنتائج التي تم تحقيقها، ويشمل ذلك تفاصيل أي عمليات استرداد للأموال أو شطب الخسائر؛ و(د) اتخاذ إجراءات علاجية تتضمن وقف أو إنهاء الأعمال والتعاقدات وفق أحكام الاتفاق القانوني، إن دعت الضرورة إلى ذلك.

58. على ضوء أحكام وشروط اتفاق المبادئ الائتمانية، لن يقدم البنك مساندة بشأن التنفيذ، ولكن ستقوم لجنة الإدارة العليا بدور إشرافي ورقابي يماثل دور المراقب أو المراجع الداخلي. وستحصل اللجنة على تقارير سير العمل ومعدلات الإنجاز، وإن دعت الضرورة ستقوم بالعمل على الوفاء بتنفيذ الطارئة المقترحة في المواعيد المحددة ومتابعة ذلك، وعلاوة على ذلك الوفاء بالمسؤوليات المحددة في اتفاقية الصرف (أي اتفاقية المنحة)، وذلك عندما يتطلب موقف جاد وخطير ذلك. وقد اتخذ البنك الدولي هذا النهج بصورة ناجحة في المشروع الطارئ للصحة والتغذية في منطقة القرن الأفريقي (منحة رقم [H735] من المؤسسة الدولية للتنمية)، وقد تم إقفال هذا المشروع الآن. وفي إطار هذا المشروع، لم تجتمع لجنة الإشراف والرقابة وذلك لأن أداء المشروع قد جاء على نحو مرض، وكذلك لم تكن هناك مواقف خطيرة تستدعي توجيهاً أو قرارات من لجنة الإشراف والرقابة التابعة للإدارة العليا.

59. تاريخ الإقفال وجدول التنفيذ. على ضوء حجم الكارثة التي تواجهها الجمهورية اليمنية، يجري تخطيط العملية الطارئة المقترحة كي يتم تنفيذها في غضون سنتين (20 يوليو/تموز 2016 - 28 فبراير/شباط 2018). ومن المتوقع صرف 70 في المائة من منحة المؤسسة الدولية للتنمية المقترحة البالغة قيمتها 50 مليون دولار في السنة المالية 2017، وسيتم صرف بقية المبلغ في السنة المالية 2018. وموعد الإقفال المخطط هو 31 أغسطس/آب 2018.

دال. رصد وتقييم النتائج

60. سيجري تنفيذ هذا المشروع وفق اتفاق المبادئ الائتمانية، ونتيجة لذلك، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة الرصد والتقييم والمتابعة. وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن ضمان الرصد والمتابعة الدورية لتنفيذ المشروع، وكذلك المتابعة مع شركاء التنفيذ التابعين له بشأن التقدم في سير العمل بوجه عام، والتقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات النتائج وفق الملحق 1. ووفق اتفاق المبادئ الائتمانية، لن يقوم البنك بأداء مهام مساندة خاصة بالتنفيذ. لكن، بناء على اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيتم القيام بمهام استعراض فني مشتركة خارج الجمهورية اليمنية إلا إذا كان الموقف الأمني يسمح بسفر موظفي البنك إلى اليمن.

61. علاوة على أنشطة الرصد والتقييم الدورية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيقوم البرنامج بتكليف جهة رصد ومتابعة خارجية للتحقق من صحة ودقة الأداء والقيام بأعمال رصد ومتابعة ميدانية للمشروعات الفرعية الممولة في إطار هذا المشروع وذلك كل فترة ربع سنوية. وستقوم جهة الرصد والمتابعة بإعداد تقارير حول مخرجات المشروعات الفرعية، وتوفير فرص عمل للمستفيدين المعنيين، والخطوات والإجراءات والعمليات التي يقوم بتنفيذها شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة بعرض تقارير لجنة الرصد والمتابعة الخارجية على البنك، كما سيشير في التقرير المقدم إلى الإجراءات التي يتم القيام بها لمعالجة أي مشكلة خاصة بالتنفيذ قامت جهة الرصد والمتابعة الخارجية بتحديدتها.

هـ. الاستدامة

62. عند اتباع نهج التنمية المجتمعية الراسخة والترتيبات التي يقوم بتنفيذها الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، يتم ضمان استدامة الاستثمارات في المشروعات الفرعية من خلال اعتماد نهج يراعي متطلبات واحتياجات المجتمعات المحلية: إذ أن المجتمعات المحلية تكون مسؤولة عن تحديد وتشغيل وصيانة المشروعات الفرعية. وسيتم استبعاد المشروعات الفرعية التي تستلزم أعمال تشغيل وصيانة خارج نطاق المجتمع المحلي ما لم يثبت وجود ترتيبات التشغيل والصيانة المطلوبة. وسيتم ضمان استدامة الأعمال والأشغال كثيفة العمالة من خلال (أ) تسهيل وتيسير إجراءات وتدابير التشغيل والصيانة على مدى دورة المشروع الفرعي؛ (ب) ضرورة انخراط المجتمع المحلي على نحو تام على مدى دورة المشروع (التحديد والإعداد والتنفيذ والرصد والتشغيل والصيانة) لتشجيع إحساس المجتمع المحلي بالمسؤولية عن المشروع المعني؛ و(ج) استعراض ومراجعة المسؤولية عن التشغيل والصيانة كسمة واضحة للتقييم المسبق للمشروع الفرعي. وستتبع الإجراءات التدخلية المعنية بتشغيل وتوظيف الشباب المهارات المطلوبة التي تساعدهم في إمكانية توظيفهم في المستقبل. وستعمل شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة من أجل إنجاز المشروعات الفرعية على مساندة واستعادة والحفاظ على القدرات المحلية الخاصة بتقديم الخدمات والإجراءات التدخلية المعنية بشيكات الأمان الاجتماعي. وهناك حاجة ماسة إلى كل هذا في السياق الحالي، وكذلك بالنسبة للاستجابة السريعة بعد انتهاء الصراع. وقد استثمرت الحكومة اليمنية وشركاء التنمية التابعين لها بصورة كبيرة في بناء قدرات وكفاءة هذين البرنامجين الوطنيين. وفي حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل كمنفذ منفرد مسؤول عن منحة المؤسسة الدولية للتنمية، فالمتوقع أنه يعمل على تعبئة القدرات الهائلة للفريق القطري التابع للأمم المتحدة في اليمن داخل البلاد.

سادساً. المخاطر الرئيسية

الجدول 2. جدول موجز لتصنيف المخاطر

الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات	
التصنيف	فئة المخاطر
عالية	1. الجوانب السياسية والحوكمة
عالية	2. جوانب الاقتصاد الكلي
عالية	3. الاستراتيجيات والسياسات القطاعية
جوهرية	4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج
جوهرية	5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة
عالية	6. الجوانب المالية والتعاقدية
عالية	7. الجوانب البيئية والاجتماعية
عالية	8. أصحاب المصلحة
عالية	9. بنود أخرى - عدم وجود جهة مناظرة للحكومة
عالية	التصنيف العام للمخاطر

ألف. تفسير التصنيف العام للمخاطر

63. يعتبر التصنيف العام لمخاطر هذا المشروع المقترح "عالية". وجاء هذا التصنيف من السياق الاستثنائي لهذه العملية الطارئة والصراع الدائر في الجمهورية اليمنية. وتتضمن المخاطر الرئيسية التي قد تعوق التنفيذ الفعال لهذا المشروع ما يلي: المخاطر السياسية وتلك المتعلقة بالحوكمة وإدارة الحكم؛ ومخاطر التصميم الفني؛ والمخاطر البيئية والاجتماعية؛ والمخاطر الاستثمارية وتلك المتعلقة بأصحاب المصلحة.

64. المخاطر السياسية وتلك المتعلقة بالحوكمة وإدارة الحكم. من الممكن أن يُعاق تنفيذ المشروع بصورة كبيرة بسبب الصراع الدائر في الجمهورية اليمنية الذي يؤثر على جميع المحافظات تقريباً، وعلى الفقراء بوجه خاص، ويزيد من حالة التدهور الأمني. وهذا قد يمنع التنفيذ الفعال لأنشطة المشروع والإشراف المنتظم عليها، كما يمكن أن ينجم عن ذلك إهدار الموارد أو تخصيص الأموال للمستفيدين القاطنين في مناطق ومحافظات لها ارتباطات بالمصالح السياسية والدينية. وعلاوة على ذلك، فإن سيطرة الجماعات السياسية/الدينية المختلفة على المناطق الجغرافية في البلاد يمكن أن يؤدي إلى إعاقة العمل وتوجيه المنافع لغير المحتاجين واختيار مشروعات فرعية غير مناسبة و/أو سيطرة النخبة. ويعتبر اختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة باعتبارهما شريكين تنفيذيين تابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءً رئيسياً للتخفيف من الآثار والأضرار، وذلك بسبب شهرتهما بالحياد السياسي والموضوعية، وتوزيع وتخصيص الأموال على نحو يتسم بالشفافية والموضوعية، ونهج الاستهداف المتفق عليه والذي ستجري متابعته ورصده للتحقق من الامتثال والالتزام. وقد تم الاتفاق على الاستهداف الجغرافي واستهداف المستفيدين بناء على البيانات المتاحة والمنشورة للجمهور، وقد تم أيضاً الاتفاق على معايير الاختيار الخاصة بالموافقة على المشروعات الفرعية المراعية لاحتياجات المجتمعات المحلية أثناء إعداد هذا المشروع، كما ورد ذلك بوضوح في هذه الوثيقة الخاصة بالتقييم المسبق للمشروع. وسيشارك المواطنون والمجتمعات المحلية في اختيار المشروعات الفرعية، واختيار المستفيدين، وأعمال الإعداد والرصد والمتابعة والتشغيل والصيانة. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بتصميم وتنفيذ أنشطة الرصد والمتابعة والاتصال والتواصل داخل المجتمعات المحلية، واستخدام الآلية القائمة للانتصاف من المظالم (آلية الاستجابة لأصحاب المصلحة) التي ستعمل على معالجة أي انحراف محتمل عن الأدوار المرسومة للمشروع. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الجهة الخارجية المكلفة بالرصد والمتابعة بزيارة مواقع المشروع، وإجراء أعمال فحص منتظمة تعمل على تحديد الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات، إن لزم الأمر.

65. مخاطر الاقتصاد الكلي. أدى الأثر الاقتصادي للأزمة إلى تدمير الجمهورية اليمنية، وتفاقم الأداء الاقتصادي الذي كان مندهوراً بالفعل قبل اندلاع الصراع. وفي 2015، انكمش النشاط الاقتصادي بنسبة بلغت حوالي 28 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما أشارت التقديرات إلى أن معدلات التضخم قد بلغت حوالي 30 في المائة. وأدت ضغوط المالية العامة الناجمة عن ذلك إلى انخفاض حاد في الإنفاق (من حوالي 28 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 21 في المائة في 2015)، وفي الوقت نفسه عانت الإيرادات من صدمة أكبر حجماً (إذ تراجعت من 24 في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في نفس الفترة على التوالي). وجزت العادة أن تحقق صناعة الهيدروكربون (النفط والغاز) حوالي 50 - 60 في المائة من إيرادات المالية

العامة، وحوالي 80 - 90 في المائة من إيرادات التصدير، لكن الإنتاج توقف في مارس/آذار 2015، وهو ما حرم اليمن من مصدر رئيسي للإيرادات لتمويل الخدمات العامة أو تمويل واردات مثل المواد الغذائية التي يعتمد عليها السكان. ولم يتحسن الموقف في 2016، وتشير التقديرات إلى تفاقم الوضع. وعلى الرغم من أن هذه المخاطر لا يمكن تخفيفها من خلال هذا المشروع، لكن هذا المشروع يعتبر مساهمة متواضعة للحفاظ على الخدمات العامة والقدرات وهو أمر تمس الحاجة إليه.

66. مخاطر التصميم الفني والقدرات المؤسسية. يعتمد تصميم هذا المشروع على تصاميم وطرق تنفيذ ثبت جدواها في اليمن وعلى المستوى الدولي، وكذلك سجل قوي حافل بالإنجازات في مجال تنفيذ إجراءات تدخلية مماثلة أثناء الأزمات من جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. لكن على الرغم من الخبرة التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأشغال والأعمال كثيفة استخدام الأيدي العاملة، والإجراءات التدخلية المعنية باحتياجات واعتبارات المجتمع المحلي، وبرامج تطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فإن ذلك لم يكن محور تركيز برنامجنا في اليمن حتى السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن العمل يجري بصورة أكثر تقييداً. وستعتمد الشراكة التعاقدية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة على خبراتهما وسجلهما الحافل بالإنجاز في تنفيذ مثل هذه الإجراءات التدخلية على نطاق واسع. وأدى الصراع الدائر في اليمن والقيود على الواردات إلى نقص حاد في منتجات الوقود (المحروقات)، وزيادة كبيرة في تكاليفها، وهو ما يؤدي إلى إجهاد المقاولين عن المشاركة. وسيتم التخفيف من المخاطر من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات التدخلية وأساليب التنفيذ (تعاقبات المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والمقاولين)؛ واختيار مشروعات بنية تحتية صغيرة تعتمد على المواد المتاحة محلياً؛ وإعطاء وزن ترجيحي أكبر لنهج التعاقدات المجتمعية؛ واستخدام تصاميم بسيطة وموحدة للقيام بإجراءات وتدابير تخفيف معقولة؛ والمرونة في تخصيص الأموال داخل المشروعات الفرعية حسب الحاجة أثناء التنفيذ. وقد تؤدي التحديات الأمنية والنزوح المتكرر للسكان هرباً من المناطق الأشد تضرراً من الصراع إلى التأثير سلباً على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء التنمية التابعين له في تحديد المستفيدين المحتملين المؤهلين على نحو يتسم بالكفاءة. وسيتم التخفيف من وطأة ذلك من خلال التواجد الميداني القوي والمعرفة والخبرة التي يتمتع بها شركاء التنفيذ التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رصد ومتابعة الموقف عن كثب بالتنسيق مع الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة. ولدى منظومة الأمم المتحدة سجل حافل بالإنجازات في تحديد الأسر المعيشية المستحقة والمؤهلة في المناطق والبيئات المتضررة من الصراع. كما أن لديها شراكات قائمة حالياً مع منظمات غير حكومية محلية وجمعيات أهلية وخبرات وتجارب واسعة النطاق في الوصول إلى المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً.

67. المخاطر البيئية والاجتماعية. على ضوء تطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية على هذا المشروع، لن يتم تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك. لكن سيتم تطبيق الإرشادات البيئية والاجتماعية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذه العملية وفق آليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بتنفيذ المشروعات. وسيعمل تطبيق هذه الإرشادات التي تتوافق بصورة كبيرة مع إرشادات البنك على تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية السلبية التي من المرجح حدوثها والتي تنشأ عن اختيار وتنفيذ المشروعات الفرعية. وستقوم جهة الرصد والمتابعة الخارجية التي سيتم تكليفها برصد ومتابعة الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية والعمل على ضمان الامتثال لها. وقد يؤدي سياق الصراعات إلى توترات اجتماعية أثناء تنفيذ المشروع تتعلق بتحديد أولويات المشروعات الفرعية، ومواقع واختيار المشاركين. وسيضمن دليل العمليات والتشغيل الخاص بهذا المشروع الإجراءات والتدابير التي تتخذ للتخفيف من هذه المخاطر. وستضمن هذه الإجراءات والتدابير تعريفاً وتحديداً واضحاً لمعايير الاختيار والاستهداف؛ وإعداد وتنفيذ المشروعات على نحو تشاركي؛ واتصالات دورية ومتكررة مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين؛ وآلية لرد المظالم/إجراءات آلية الاستجابة لأصحاب المصلحة لضمان رد المظالم في الوقت المناسب؛ والإفصاح للجمهور عن أسباب رفض المشروعات الفرعية، إن وجدت، لزيادة الشفافية، إلخ.

68. المخاطر الائتمانية وتلك المتعلقة بأصحاب المصلحة وغيرها من المخاطر. على الرغم من أن إجراءات وتدابير الإشراف على هذا المشروع المقترح والإجراءات العلاجية وغيرها من إجراءات وتدابير التخفيف من الأضرار والتي تمت الإشارة إليها أعلاه تعتبر كافية، فإن الاستجابة المقترحة لهذه الأزمة الإنسانية ستعرض البنك لمخاطر تشغيل ومخاطر عمليات أعلى من المعتاد. لكن على الرغم من أن سياق هذه العملية المقترحة يعتبر مرتفع المخاطر، فإن النهج الذي تمت الإشارة إليه يعتبر السبيل الوحيد لضمان حصول الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية المتضررة بشدة من الصراع العنيف الدائر في اليمن على مساندة كبيرة للحصول على دخل من خلال فرص العمل على المدى القصير والحصول على الخدمات الأساسية الضرورية. وعلى الرغم من أن تطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية يعمل على معالجة هذه المخاطر، لا تزال هناك مخاطر سمعة تنجم عن قضايا ومشكلات التنفيذ ذات الصلة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر أصحاب المصلحة ومخاطر عدم وجود نظراء حكوميين رسميين. ويتضمن اتفاق المبادئ الائتمانية ولدى لجنة الإشراف والرقابة التابعة للإدارة العليا بالبنك سمات الهدف منها التخفيف من كل هذا: متطلبات متفق عليها لإعداد التقارير؛ وآلية مشتركة لحسم القضايا الخطيرة التي تتطلب المزيد من الفحص والتدقيق، ويشمل ذلك الاحتيال والفساد؛ وتضمين إجراءات وتدابير علاجية ملائمة (ويشمل ذلك الحق في وقف أو إنهاء صرف المزيد من الدفعات)؛ وتمييز واضح بين مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومسؤوليات البنك. وعلى الرغم من أن اتفاق المبادئ الائتمانية لا يقدم ضمانات مسبقة، فإنه يخدم الهدف المتمثل في الاستجابة العالمية الفعالة للطوارئ من خلال إبرام شراكة أكثر فعالية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على الثقة، واستكمال ذلك على أرض الواقع العملي بعناصر معقولة تمثل الاعتماد الذاتي والإخطار والتصعيد/تسريع وتيرة العمل، إن دعت الضرورة إلى ذلك، وكذلك إعداد التقارير والاستعراض والمراجعة. وعلى الرغم من سلامة هذه الإجراءات والتدابير، فإنها لا يمكن أن تساعد في التخلص من جميع المخاطر

المرتبطة بالموافقة على توفير موارد المؤسسة الدولية للتنمية للاستجابة لمواقف الأزمات، بوجه عام، وباستخدام نموذج اتفاق المبادئ الائتمانية بصورة محددة وخاصة. وبأخذ جميع العوامل في الاعتبار، فإن بدائل عدم العمل أو تأخير الاستجابة للأزمات ستكون أكثر كلفة من وجهة النظر الائتمانية.

سابعاً. موجز التقييم المسبق

ألف. الجانب الفني

69. عند تصميم هذه العملية المقترحة، أُخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من خبرات وتجارب سابقة لبلدان أخرى ومن خبرات وتجارب البنك الدولي واسعة النطاق في عمليات الاستجابة للطوارئ. ويشمل ذلك الاستعانة بالفدرات القائمة لل صندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في مجال الإجراءات التدخلية المعنية بالأعمال والأشغال كثيفة استخدام الأيدي العاملة وكذلك الاعتماد على الخبرات والتجارب من شركات التنفيذ السابقة التابعة للبنك مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في قطاع الرعاية الصحية.

70. يعتمد هذا التصميم أيضاً على الخبرات والتجارب البنينة والدولية باستخدام نهج متعدد الطبقات، وفي الوقت نفسه، الاهتمام بصورة خاصة بمجموعة جديدة من الديناميكيات التي صاغتها التوترات السياسية والطائفية، وزيادة المخاوف الأمنية، واهتراء النسيج الاجتماعي، والآثار المتفاوتة للحرب، والتركيز بوجه عام على المجتمعات المحلية التي تصارع للوقوف على حافة البقاء. وعلى الرغم من تغطية جميع محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة وذلك لاعتبارات سياسية واعتبارات خاصة بالصراع الدائر، فإن اختيار المناطق داخل المحافظات سيضمن المعايير الموضوعية والشفافة. وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء انتشار آثار الصراع على نسبة كبيرة من السكان والاعتبارات المتمثلة في عدم إحداث أي أضرار أو أذى، سيتم تطبيق التوجيه (الاستهداف) الذاتي على مستوى المستفيدين. وأياً ما كان الأمر، فإن العديد من الإجراءات التدخلية، بحسب التصميم، تنص على استهداف المرأة والشباب بصورة واضحة.

71. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإشراك برامج وطنية، وهي على وجه التحديد الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة لضمان الحفاظ على قدرات المؤسسات المحلية والقدرة على المجابهة لدى برامج توفير فرص العمل وتقديم الخدمات التي تمس الحاجة إليها. وسيعمل هذا المشروع أيضاً على إشراك شبكة واسعة النطاق من الشركاء غير التابعين للدولة، ومن بينهم الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (على سبيل المثال، مقاولين ومشروعات صغيرة ومتناهية الصغر). وبالتالي، سيساهم هذا المشروع في تهيئة الطريق نحو مستقبل أكثر اشتمالاً في اليمن من خلال العمل بصورة نشطة على بناء الترابط الاجتماعي وتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة، وتشجيع دور الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة.

باء. الإدارة المالية

72. الإدارة المالية وترتيبات الصرف. سيجري تنفيذ هذا المشروع وفق اتفاق المبادئ الائتمانية، ونتيجة لذلك، سيتم تطبيق إجراءات الإدارة المالية وإجراءات الصرف الخاصة بجهة التنفيذ التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع نظام للإدارة المالية يشتمل على دفاتر وحسابات كافية لتصوير المعاملات ذات الصلة بالأنشطة المختلفة وفق شروط ومتطلبات اللوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة. وسيمسك برنامج الأمم المتحدة حساب منفصل لدفتر الأستاذ (حساب الرقابة على المنحة) في سجلاته لتسجيل المعاملات المالية لهذا المشروع. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقارير مالية مؤقتة غير مراجعة كل 6 شهور وفق معايير المحاسبة المحددة ومع مراعاة اللوائح المالية للأمم المتحدة وبالصيغة المتفق عليها مع البنك لتصوير النفقات ذات الصلة بالمنحة على نحو كاف. وسيتم تقديم التقارير المالية المؤقتة (كل 6 شهور) إلى البنك الدولي في موعد أقصاه 45 يوماً بعد انتهاء مدة الستة شهور.

73. سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبنك القوائم المالية السنوية للحسابات المعتمدة من المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي توضح الإيرادات والمصروفات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول من كل سنة فيما يتعلق بالمنحة. وسيتم تقديم هذه القوائم المالية في غضون 6 شهور بعد إقفال حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن السنة المعنية. ويجب أن يخضع حساب الرقابة على المنحة لترتيبات المراجعة الداخلية والخارجية الحصرية المعمول بها لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هو موضح في اللوائح المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القوائم المالية التي قام مراقب الحسابات الخارجي بمراجعتها مع التقارير المرافقة لها للبنك وفق المادة 2 (ب) (ثانياً) من اتفاق الترتيبات الائتمانية. وسيحفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع السجلات التي تثبت جميع النفقات التي تم إجراء سحباتها بشأنها من حساب رقابة المنحة وذلك وفق اللوائح والقواعد والسياسات والإجراءات الخاصة به بشأن إمساك الدفاتر والسجلات.

74. سيتم تحويل حصيلة المنحة إلى الحساب البنكي الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على إشعار كتابي بالسحب يُقدم من المسؤول المعتمد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البنك. وسيغطي إشعار السحب الأول المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النفقات المتوقعة للأنشطة الخاصة بالشهور التسعة الأولى من التنفيذ. وبناءً عليه، سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إشعارات سحب كل 6

شهور بعد ذلك، وسيغطي كل إشعار مبلغًا من المال يمثل توقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنفقات عن الشهور التسعة القادمة (بناء على تقديرات تتسم بحسن النية) وذلك حتى تاريخ إقفال إقفال المشروع، مع تسوية المبالغ التي تم سحبها من قبل مقابل موازنة المشروع.

جيم. التوريدات والمشتريات

75. سيجري تنفيذ المشروع المقترح وفق اتفاق المبادئ الائتمانية، ونتيجة لذلك، سيتم تطبيق إجراءات التوريدات والمشتريات والتعاقدات الخاصة بجهة التنفيذ التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) مع أخذ في الاعتبار المكون 2 - الملحق 3 - فقرة 3، والملحق أ من اتفاق المبادئ الائتمانية. وستكون جميع العقود الخاصة بالأشغال والأعمال والسلع والخدمات الاستشارية بمبلغ أقل من 200 ألف دولار وفي حدود قدرات وإمكانات شركاء التنفيذ التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دال. الجوانب الاجتماعية

76. من المتوقع أن يكون لهذا المشروع أثر إيجابي على المجتمعات المحلية الفقيرة المشاركة والنازحين داخليًا، كما من المتوقع أن يساهم في تحقيق أجندة الاشتغال من خلال العمل بصورة نشطة على مساندة الترابط الاجتماعي، وتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة، وتعزيز وتشجيع دور الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة. وينطوي نهج تعاقدات المجتمعات المحلية وتشغيل الشباب من أجل تقديم الخدمات على محددات خاصة بالتصميم تضمن تكافؤ الفرص للنساء للاستفادة من فرص التشغيل وفرص العمل (على سبيل المثال، استهداف الأسر المعيشية التي تعولها امرأة، والسماح بالمرور في ساعات العمل، وتوفير رعاية للأطفال في مواقع العمل). ومن المتوقع إيجاد فرص عمل للنساء في إطار الإجراءات التدخلية المعنية بالخدمات المجتمعية (على سبيل المثال، مرشحات صحيات ومدرسات في المجتمعات المحلية). وتعتبر النساء المستفيدات الرئيسيات من الأصول المجتمعية. فعلى سبيل المثال، سيحقق توفير مصادر المياه منافع للنساء والفتيات من خلال توفير الوقت، وتمكينهن للاستفادة الأكثر إنتاجية من وقتهن. وسيتيح استهداف الشباب بدائل لهم للمشاركة والانخراط في أنشطة إنتاجية وسلمية، كما سيكون ذلك ملهمًا لهم للانخراط في عملية التغيير الاجتماعي الإيجابي. وسيحقق انخراط المواطنين ومشاركة المجتمعات المحلية في اختيار المشروعات الفرعية وإعدادها ورصدها ومتابعتها وتشغيلها وصيانتها الاستدامة لهذه المشروعات. وفي نهاية المطاف، ستؤخذ المسؤولية والمساءلة الاجتماعية في الاعتبار من خلال (أ) قدرة المستفيدين على رفع شكاوهم وتقديم آراء تقييمية من خلال آليات راسخة للانتصاف ومعالجة المظالم؛ (ب) معلومات عامة حول توفير فرص العمل التي يخلقها المشروع؛ (ج) إجراء التحقق المستقل من خلال جهة الرصد والمتابعة الخارجية؛ و(د) أنشطة الرصد والمتابعة الميدانية المنتظمة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرًا لأن هذا المشروع سيجري تنفيذه وفق اتفاق المبادئ الائتمانية، سيجري اعتماد المعايير البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014 لهذه النوعية من الإجراءات التدخلية، وسيعتمد البنك على سياسات وإجراءات وممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع.

هاء. البيئة

77. على ضوء تطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية بشأن هذه العملية، لن يتم تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية الخاصة بالبنك. وبدلاً من ذلك، سيتم تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014، وسيتم اعتمادها في هذه العملية، وسيعتمد البنك الدولي على سياسات وإجراءات وممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الأثر البيئي والاجتماعي لهذا المشروع.

الملحق 1: إطار ومتابعة النتائج

المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع	المؤشر الأساسي	وحدة القياس	نقطة البداية الأساسية للمشروع	القيم المستهدفة التراكمية **			التواتر والتقارير	مصدر البيانات/المنهجية	مسؤولية جمع البيانات	الوصف (تحديد وتعريف المؤشر، إلخ)
				السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	المجموع				
المؤشر الأول: عدد المستفيدين المباشرين من فرص العمل بأجور (مؤشر أساسي: عدد المستفيدين من برامج شبكات الأمان)	العدد		0	36,500	58,700	58,700	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	العدد الإجمالي لجميع المشروعات الفرعية في إطار المكون 1.1، و1.2، و1.3.
العدد الإجمالي إناث (%) مشردون داخليًا/عاندون (%) الشباب (الفئة العمرية 16-25)										
المؤشر الثاني: عدد الأشخاص المتاح لهم سبل الوصول إلى خدمات رئيسية	العدد		0	265,000	387,000	387,000	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المجموع الخاص بالصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات أساسية محددة.
العدد الإجمالي إناث (%)										
المؤشر الثالث: نسبة (%) الوظائف الرئيسية: الصندوق الاجتماعي للتنمية برنامج الأشغال العامة	%		%100	%70	%70	%70	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نسبة الموظفين الأساسيين في الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، وعدد الموظفين الأساسيين في الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة قبل الأزمة
المؤشرات على المستوى المتوسط	المؤشر الأساسي	وحدة القياس	نقطة البداية الأساسية	القيم المستهدفة التراكمية			التواتر والتقارير	مصدر البيانات/المنهجية	مسؤولية جمع البيانات	الوصف (تحديد وتعريف المؤشر، إلخ)

								المشروع		(حسب المكون الفرعي)		
				السنة المالية 2017		السنة المالية 2018		المجموع				
المكون 1: الأشغال كثيفة الاستخدام للعمالة والخدمات المجتمعية												
المكون الفرعي 1-1: برنامج الأموال مقابل العمل والخدمات المجتمعية التي تستهدف الشباب												
عدد أيام العمل في العدد الإجمالي	النساء	مشردون داخليًا/عائدون (%)	شباب (الشريحة العمرية 16 - 25 سنة) %	عدد	0	476 ألف (لعدد إجمالي يبلغ 18300 عامل)	900 ألف (لعدد إجمالي يبلغ 32,300 عامل)	900 ألف (لعدد إجمالي يبلغ 32,300 عامل)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	كل ستة أشهر	إجمالي عدد أيام العمل لجميع النساء/الذكور؛ النازحين داخليًا/العائدين؛ والشباب
	(%)					%30	%30	%30				
						%15	%15	%15				
						%35	%35	%35				
المتز المكعب لشبكات المياه التي تمت إقامتها/إعادة تأهيلها	م 3	0	10,200	84,100	84,100	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	سعة شبكات المياه التي تمت إقامتها/إعادة تأهيلها	كل ستة أشهر	84,100	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مساحة الأراضي الزراعية والمدرجات الزراعية التي تم إصلاحها	هكتار	0	212	390	390	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مساحة الأراضي والمدرجات الزراعية التي تم إصلاحها	كل ستة أشهر	390	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
طول الطرق التي تم تحسينها	كم	0	14	23	23	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الطرق المعبدة أو المحسنة	كل ستة أشهر	23	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
عدد الأشخاص المستفيدين (النساء والأطفال) من خدمات التغذية	العدد	0	النساء: 2,000 الأطفال: 2,000	المرأة: 4,750 الأطفال: 4,000	8,750	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	التحقق من معدلات الحضور والالتحاق والامتثال لإجراءات الإحالة/المتابعة	كل ستة أشهر	8,750	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكون الفرعي 1-2: البنية التحتية المجتمعية على نطاق صغير												
عدد أيام العمل العدد الإجمالي	مشردون داخليًا/عائدون (%)	عدد	0	167 ألف (لما يبلغ 15 ألف مستفيد مباشر)	256 ألف (لما يبلغ 20 ألف مستفيد مباشر)	256,000 (لما يبلغ 200 ألف - مستفيد مباشر)	256 ألف (لما يبلغ 20 ألف مستفيد مباشر)	256,000 (لما يبلغ 200 ألف - مستفيد مباشر)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	كل ستة أشهر	إجمالي عدد أيام العمل لجميع النساء/الذكور؛ النازحين داخليًا/العائدين
	(%)			%30	%30	%30	%30	%30				

أمتار مكعبة من شبكات المياه التي تمت إقامتها/إعادة تأهيلها	م 3	0	30,000	40,000	40,000	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	حجم شبكات المياه التي تمت إقامتها/إعادة تأهيلها
طول الطرق التي تم تحسينها	كم	0	30	40	40	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الطرق التي تم تعبيدها (رصفها) أو إعادة تأهيلها
عدد الفصول الدراسية التي أعيد تأهيلها	العدد	0	105	140	140	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	عدد الفصول الدراسية التي أعيد تأهيلها
المكوّن الفرعي 1 -3: إعادة إنعاش المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتوفير فرص عمل									
عدد عملاء التمويل الأصغر من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الذين تمت مساندتهم	العدد	0	1,000 %50	2,000 %50	2,000 %50	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الحاصلة على مساندة عينية من صندوق التكافل
عدد الأشخاص المستفيدين من فرص العمل بأجور في المزارع (فرص عمل قصيرة وطويلة الأجل تتضمن وظائف غير رسمية)	العدد	0	3,200 %20	6,400 %20	6,400	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مجموع جميع الأشخاص المستفيدين من فرص العمل بأجر التي هيأتها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمزارعين الحاصلين على مساندة من خلال المشروع
عدد مؤسسات التمويل الأصغر المستفيدة من المشروع	العدد	0	3	7	7	كل ستة أشهر	تقارير عن التقدم المحرز	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
المكوّن 2: إدارة المشروع وأعمال الرصد والمتابعة									
نسبة (%) التظلمات المسجلة والتي تمت معالجتها في سياق الإطار المحدد في دليل تنفيذ المشروع	%	0	%60	%90	%90	كل ستة أشهر	بيانات إدارية تقارير عن تقدم سير العمل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	عدد التظلمات التي تم التقدم بها معالجتها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأو شركاء التنفيذ التابعين له
عدد المستفيدين الذين تم استقصائهم والذين عبروا عن رضاهم عن النهج التشاركي للمشروع	%	0	%70	%70	%70	كل ستة أشهر	مهام الاستعراض الفني وتقارير جهة الرصد والمتابعة الخارجية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	عدد المستفيدين الذين تم استقصائهم من جانب جهة الرصد والمتابعة الخارجية/عدد حالات عدم الرضا التي إعداد تقرير بشأنها

الملحق 2: الوصف التفصيلي للمشروع

عرض عام:

1. يعمل هذا المشروع على تنفيذ إجراءات تدخلية سريعة على نطاق صغير فيما يتعلق بصرف مبالغ محددة لتكون بمثابة استجابة سريعة تتيح مساندة للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية المتضررة من الصراع فيما يتعلق بتحقيق الدخل (كأجور) لشراء الضروريات الأساسية. وستعمل الإجراءات التدخلية قصيرة الأجل على تحقيق منافع للمجتمع المحلي من خلال إنشاء أصول لهذا المجتمع، وإقامة بنية تحتية على نطاق صغير، وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات، وإن أمكن، استعادة سبل كسب العيش، ولم تشمل المجتمعات المحلية حول مبادرات إنسانية وإنمائية مشتركة، ومن ثم تعزيز الترابط الاجتماعي. وسيولي هذا المشروع اهتماماً خاصاً للشباب باعتبارهم ثمرة مهمة من ثمار السلام، كما سيبتيح لهم فرص تحقيق الدخل والمشاركة. وسيتم تنفيذ هذا المشروع من خلال مكونين اثنين مفصلين على النحو التالي:

المكون 1: برنامج الأشغال كثيفة العمالة والخدمات المجتمعية (تقدر مساهمة المؤسسة الدولية للتنمية فيه بما يعادل 45 مليون دولار أمريكي).

2. **تتمثل الأهداف العامة لهذا المكون في:** (أ) إيجاد فرص عمل مؤقتة للأسر المعيشية المشاركة؛ (ب) تقديم المساندة لتوفير الخدمات للمجتمع المحلي؛ و(ج) الحفاظ على القدرات التنفيذية للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. وسيتم تنفيذ هذا المكون من خلال 3 مكونات فرعية ستعمل على إشراك الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في ترتيبات تعاقدية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو التالي:

3. **المكون الفرعي 1-1: الأموال مقابل العمل والخدمات المجتمعية التي تستهدف الشباب (25 مليون دولار)** وتتمثل أهداف هذا المكون الفرعي في (أ) تقديم الأموال مقابل العمل للمجتمعات المحلية المستهدفة لسد فجوة الاستهلاك وفقدان الدخل الناجم عن الأزمة الحالية؛ (ب) زيادة الأصول الإنتاجية وسبل كسب العيش للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية المستهدفة؛ و(ج) الحد من قابلية تأثر الشباب العاطل بالأخطار من خلال فرص تستهدف الشباب وتقديم خدمات مجتمعية لهم.

4. **محور التركيز القطاعي:** سيعمل هذا المكون الفرعي على تنفيذ مشروعات فرعية للأشغال كثيفة العمالة تتضمن، على سبيل المثال وليس الحصر، مشروعات الري، أو تجميع مياه الأمطار، أو استصلاح المصاطب الزراعية، أو صيانة وتحسين الطرق المؤدية إلى القرى، أو تحسين موارد مياه الشرب، أو إدارة مستجمعات المياه، أو المستلزمات الزراعية، أو أي أعمال أخرى استناداً إلى الطلب والاحتياجات ذات الأولوية حسبما يحدد كل مجتمع من المجتمعات المحلية المستهدفة. وستكون الأصول المجتمعية التي يجري إعادة تأهيلها في إطار برنامج الأموال مقابل الأعمال صغيرة نسبياً، وستحقق منافع في معظمها بصورة مباشرة للأسر المعيشية التي توفر العمالة. وسيعمل هذا المكون الفرعي أيضاً على تمويل المشروعات الفرعية التي توفر فرصاً لتحقيق الدخل وخبرات عملية للشباب في الشريحة العمرية 16 - 25 سنة¹⁸ من خلال إشراكهم في تقديم خدمات التغذية وزراعة الأشجار، ورسف الطرق باستخدام الحصباء، وتنظيف الشواطئ، ومبادرات الشباب التي تشجع بناء السلام والترابط الاجتماعي (على سبيل المثال، استخدام الفن في التعبير، والتمثيل الفني الهادف لتحقيق التعلم والتثقيف)، والمبادرات الأخرى التي تعرضها المجتمعات المحلية وجماعات الشباب.

5. **حجم المنافع لكل مجتمع محلي/مستفيد:** حتى يتسنى تحديد المجتمعات المحلية والمستفيدين، يجري الأخصائيون الاجتماعيون في الصندوق الاجتماعي للتنمية من المكاتب الإقليمية أنشطة تواصل وتعبئة مجتمعية (تشمل رسم خرائط للمجتمعات المحلية وأنشطة للسير والمشي في المجتمعات المحلية، إلخ) في العديد من المجتمعات المحلية لدعوة الأشخاص للمشاركة في هذا المشروع. ويتم تحديد مخصصات الموازنة المقطوعة لكل مجتمع محلي من خلال (أ) تخصيص 100 دولار لكل ذكر أو أنثى من المتطوعين أو 500 دولار لكل أسرة معيشية تقدمت للعمل في البرامج كثيفة استخدام الأيدي العاملة، (ب) ضرب عدد الأسر المعيشية في 500 دولار، و(ج) جمع 40 في المائة إضافية مقابل تكاليف المواد والتشغيل (العمليات).

6. **تحديد المشروع الفرعي:** حتى يتسنى تحديد الإجراءات التدخلية الفعلي، يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية للمجتمع المحلي المعني قائمة بالخيارات التي يمكن تمويلها من مخصصات موازنة المجتمع المحلي، ويقرر هذا المجتمع المحلي نوعية الإجراءات التدخلية بناء على احتياجاته وأولوياته. وبناء عليه، يتم الإعلان عن الإجراءات التدخلية التي سيتم تمويلها، ويتم تسجيل الأفراد والأسر المشاركة من أجل التعاقدات المجتمعية ودفع الأجور باستخدام بطاقات الهوية.¹⁹ وبالتالي، سيقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ هذه المشروعات الفرعية من خلال مشاركة مباشرة من المجتمع المحلي وجماعات المجتمع المدني (على سبيل المثال، المنظمات المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية/الجمعيات الأهلية، وجماعات المستخدمين، ومجالس الجمعيات التعاونية القروية،

¹⁸يسمح القانون اليمني بعمل الشباب في سن 16 سنة وفق ما أقرته منظمة العمل الدولية. لكن هذا النص لا يطبق إلا على الأعمال الخفيفة.
¹⁹إذا لم يكن لدى الشخص المعني بطاقة هوية، يساعده الصندوق الاجتماعي للتنمية في استخراج بطاقة هوية، وذلك نظراً لأنها تمثل شرطاً لإثبات العمل والحصول على الأجر.

والمؤسسات غير الحكومية المحلية) باستخدام أساليب تنفيذ متنوعة تركز على النهج المراعية لاحتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية (مثل التعاقدات المجتمعية).

7. **تنفيذ المشروع الفرعي:** يختار المجتمع المحلي لجنة اجتماعية للتحقق من أهلية المستفيدين ورصد ومتابعة تنفيذ المشروع الفرعي. ويقوم مهندس وفني وأخصائي اجتماعي تابعين للصندوق الاجتماعي للتنمية بتقسيم المجتمع المحلي إلى مجموعات، وعلى رأس كل مجموعة قائد لتنفيذ العمل الفعلي. وبالنسبة للموارد المطلوبة، يقوم مهندس ميداني تابع للصندوق الاجتماعي للتنمية بتحديد كمية المواد المطلوبة ونوعيتها، ويقوم بتشكيل لجنة فرعية لتحديد جدول الكميات، وتقديمه للمكتب الفرعي للصندوق الاجتماعي للتنمية، ويصدر الشيكات للمحاسب الميداني الذي يقوم بشراء المواد مع أحد أفراد المجتمع المحلي.

8. **دفع مبالغ للمستفيدين:** يستخدم الاستشاري الميداني التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية بطاقة البرنامج للتوثيق الشهري لأفراد الأسر المعيشية الذين أدوا عملاً، وكذلك عدد أيام العمل. ويقوم المكتب الفرعي للصندوق الاجتماعي للتنمية (مسؤول المشروع) بمراجعة هذه القائمة، وبمجرد الموافقة عليها واعتمادها، يصدر الصندوق الاجتماعي للتنمية جداول الدفعات التي يتم تقديمها لجهة الصرف (على سبيل المثال بنك الأمل، ومكتب البريد، وشركات الصرافة الكبرى، وبنك التسليف التعاوني والزراعي). ويتم اختيار جهة الصرف في المراحل الأولى بحسب إمكانية الوصول إليها وتقوم بتحصيل عمولة قدرها 2.5 في المائة. وتحيط جهة الصرف المستفيدين علمًا بمواعيد صرف الدفعات النقدية لهم في وجود محاسب الصندوق الاجتماعي للتنمية، وفريق العمل الميداني واللجنة المجتمعية. ويشترط وجود بطاقة الهوية الوطنية للصرف. ويتم الصرف للأشخاص الذين أدوا عملاً (أحياناً يكونون أكثر من فرد في الأسرة) بغض النظر عن نوع الجنس و/أو وضعيته في الأسرة. وعلى وجه التحديد، يتم توقيع الكشف الذي يبين إنجازات العمال وما تم القيام به من أعمال من الموظف الميداني، ويقوم مسؤول المشروع والمحاسب الميداني والمحاسب المكتبي بالتوقيع على الشيكات. أما مخاطر السرقة المرتبطة بالتعامل مع المبالغ النقدية فهي متدنية للغاية نظرًا لأن المبالغ المدفوعة صغيرة، ويسبب انخراط المجتمع المحلي بأسره، ويشمل ذلك قيام أحد أفراد المجتمع المحلي بمرافقة مندوب الصرف، وكذلك التغطية التأمينية لمندوب الصرف الذي يتحمل مسؤولية دفع المبالغ.

9. **الكثافة في استخدام الأيدي العاملة:** تنتم المشروعات الفرعية في إطار المكون الفرعي 1.1 في معظمها بأنها كثيفة استخدام الأيدي العاملة بنسبة 50 - 60 في المائة أو أكثر من التكاليف المباشرة للمشروعات الفرعية. وسيعمل المكون الفرعي على إيجاد 900 ألف يوم عمل، ومن المتوقع أن يشارك حوالي 32 ألف مستفيد مباشر في العمل بأجر مع حوالي 60 - 100 يوم عمل لكل أسرة معيشية.

10. **مدة المشروع الفرعي:** بوجه عام، يستغرق استكمال وإنجاز المشروع الفرعي حوالي 6 - 9 شهور، أي 2 - 3 شهور بين تحديد المشروع الفرعي وبدء التنفيذ، و6 - 6 شهور للتنفيذ الفعلي للمشروع الفرعي.

11. **أنشطة الشباب:** يخرط الشباب في 3 أنواع من الأنشطة: (أ) مساندة مجالس الجمعيات التعاونية القروية في أنشطة المساعدة الذاتية القروية حيث يقوم الشباب بزيادة جهود التوعية وتسهيل القيام بالأعمال التي تحقق الصالح العام، مع قيام المجتمعات المحلية بأعمال تطوعية مثل تنظيف القرية، ومدخل القرية، وتنظيف آبار المياه؛ (ب) الأنشطة التي يساندها الصندوق الاجتماعي للتنمية وهي مشروعات أكبر حجمًا وتحتاج إلى مواد مثل الأسمنت والحديد؛ وسيقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية، على وجه التحديد، بمساعدة المجتمع المحلي بتقديم 50 في المائة من التكاليف كحد أقصى، على سبيل المثال، إعادة تأهيل الفصول المدرسية، أو عمل فصول محو أمية، أو تنظيف/صيانة الطرق الصغيرة؛ (ج) يحصل شباب الخريجين على دورات تدريبية ثم يتم توزيعهم بعد ذلك لتقديم الخدمات الاجتماعية التي يتمثل معظمها في حملات التوعية الصحية والتغذوية، وتحويل المرضى إلى مراكز الرعاية الصحية. وسيتم اختيار الأسر المعيشية المستفيدة من الأنشطة التغذوية وفق قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية.

12. **المكون الفرعي 1-2: البنية التحتية المجتمعية (للمجتمع المحلي) على نطاق صغير من أجل الخدمات الأساسية 15 مليون دولار) -** تتمثل أهداف هذا المكون الفرعي في (أ) توفير بنية تحتية مجتمعية على نطاق صغير لتحسين توفير الخدمات الأساسية؛ و(ب) خلق فرص عمل على المدى القصير للمجتمعات المحلية المستهدفة. وسيتم توفير مرافق البنية التحتية المشار إليها من خلال التعاقد مع مقاولين محليين من القطاع الخاص. وبالتالي، سيساعد هذا المكون الفرعي في استعادة أنشطة الأعمال الخاصة بمقاولي القطاع الخاص الصغار المشاركين فيه.

13. **محور التركيز القطاعي:** ستتضمن المشروعات الفرعية، على سبيل المثال وليس الحصر، مشروعات تجميع المياه، وتعبيد الطرق والشوارع المؤدية إلى القرى الريفية بالحصباء، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، وإعادة تأهيل المدارس والمنشآت التعليمية، وبنود أخرى، بناء على الاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها كل مجتمع محلي مستهدف.

14. **تحديد المشروع الفرعي والمستفيدين منه:** حتى يتسنى تحديد الإجراءات التدخل الفعلي المطلوب، يقوم مهندس وأخصائي اجتماعي من برنامج الأشغال العامة بزيارة المجتمعات المحلية التي من المحتمل أن تكون مستفيدة من المشروع لتعبئة هذه المجتمعات وترتيب اجتماعات مجتمعية لمناقشة أولويات المجتمع المحلي والبت فيها. وسيقدم برنامج الأشغال العامة للمجتمعات المحلية قائمة بخيارات المشروعات الفرعية التي تنتم بكثافة استخدام الأيدي العاملة، ومدة تنفيذ قصيرة، وحجم استثمارات أصغر. ومن خلال هذه القائمة، يختار المجتمع المحلي الإجراءات التدخل ذي الأولوية. وبمجرد أن يحدد المجتمع المحلي هذا الإجراء، يقوم

برنامج الأشغال العامة بعمل دراسة جدوى لضمان سلامة وجدوى الاختيار الذي قام به المجتمع المحلي فيما يتعلق بالمسائل الفنية والموازنة والإجراءات الوقائية وقضايا التشغيل والصيانة.

15. **حجم مخصصات الموازنة للمجتمع المحلي:** تستند مخصصات الموازنة للمشروع الفرعي إلى الأسعار المحلية الموحدة للوحدة بالنسبة للإجراءات التدخلية الخاصة بقطاع محدد. وجميع المشروعات الفرعية تنتم بأنها صغيرة ويتم تنفيذها في مدة تصل إلى حوالي 6 شهور وبمتوسط تكلفة يبلغ 80 - 100 ألف دولار. ويقوم برنامج الأشغال العامة بإعداد التصميم الكامل والتفصيلي لكل مشروع (ويشمل ذلك دراسة جدوى شاملة). ويقوم برنامج الأشغال العامة بالإعلان عن مناقصة عامة واختيار مقولين من القطاع الخاص على أساس تنافسي.

16. **تنفيذ المشروع الفرعي:** بالنسبة لتنفيذ المشروع الفرعي، يقوم المجتمع المحلي بتشكيل لجنة اختيار مجتمعية لتحديد مسؤول الاتصال بين المجتمع المحلي وبرنامج الأشغال العامة، ورصد ومتابعة تنفيذ المشروع الفرعي. ويقوم برنامج الأشغال العامة بتسليم تصميم المشروع الفرعي للمقاول للتنفيذ. وبالنسبة لكل مشروع فرعي، يكلف برنامج الأشغال العامة استشاري للإشراف على المشروع لضمان الالتزام بالموصفات الفنية ومعايير الجودة والترتيبات التعاقدية والإطار الزمني للمشروع وسياسات الوقاية وغير ذلك من الجوانب الأخرى. وستقوم اللجنة المجتمعية التي تم تشكيلها بالإشراف على تنفيذ المشروع الفرعي. وعند استكمال الأعمال المدنية على نحو مرضي، يسلم برنامج الأشغال العامة المشروع الفرعي لأصحاب المصلحة والأطراف المعنية المسؤولين عن تشغيل وصيانة هذه الاستثمارات: في حالة المنشآت التعليمية ومنشآت الرعاية الصحية، تكون هذه الأطراف هي الفروع المحلية للسلطة القطاعية المختصة المسؤولة عن التشغيل والصيانة، وفي حالة المشروعات الفرعية لتجميع المياه وتعبيد طرق وشوارع الوصول إلى القرى بالحصباء وإمدادات المياه والصرف الصحي، تكون المجتمعات المحلية مسؤولة عن التشغيل والصيانة. ولضمان أن المجتمعات المحلية قادرة على تشغيل وصيانة الاستثمار، يقدم برنامج الأشغال العامة دورات تدريبية متخصصة لهذه المجتمعات.

17. **مدة المشروع الفرعي:** بوجه عام، يستغرق إنجاز المشروع الفرعي 8 - 9 شهور وذلك بسبب المرونة التي تتمتع بها هذه العملية الطارئة من حيث تكثيف إجراءات المشتريات والتوريدات والتعاقدات، أي 10 أيام للإعلان عن المناقصة، وتحديد وتصميم المشروعات الفرعية في غضون 6 أسابيع، وبعدها إسناد العقد في غضون 6 أسابيع، وتنفيذ المشروع الفرعي في غضون 6 شهور.

18. **الكثافة في استخدام الأيدي العاملة:** تنتم المشروعات الفرعية في إطار المكون الفرعي 1.2 في معظمها بأنها كثيفة استخدام الأيدي العاملة بنسبة 35 - 60 في المائة أو أكثر من التكاليف المباشرة للمشروعات الفرعية. وسيعمل المكون الفرعي على إيجاد حوالي 256 ألف يوم عمل، ومن المتوقع أن يشارك حوالي 20 ألف مستفيد مباشر في العمل بأجر مع حوالي 18 يوم عمل لكل مستفيد.

19. **المكوّن الفرعي 1-3:** إعادة إنعاش المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتوفير فرص عمل (5 ملايين دولار): يتمثل هدف هذا المكون الفرعي في (أ) مساندة جهود الإنعاش والتعافي للمزارعين وعملاء مؤسسات التمويل الأصغر من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بعد انقضاء الصراع؛ (ب) دعم قدرات ومعدلات انتشار صناعة التمويل الأصغر لمواصلة تقديم الخدمات المالية للفقراء.

20. **محور التركيز القطاعي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغرة:** سيركز هذا المشروع الفرعي على توفير فرص كسب العيش في قطاعي الزراعة والتمويل الأصغر. وسيوفر هذا المشروع لمزارعي المحاصيل الأساسية (محاصيل البساتين والحبوب من قمح وذرة وخلافه) البذور الشتلات وشبكات الري بالتنقيط وغير ذلك من المستلزمات الزراعية. كما سيساند هذا المشروع عملاء مؤسسات التمويل الأصغر من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومؤسسات التمويل الأصغر الذين تضرروا من الصراع، وذلك بإعفاء هذه المؤسسات (الصغيرة ومتناهية الصغر) من قروضها القائمة، وتغطية عجز الموازنة التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر الأشد تضرراً والأصغر حجماً في جميع ربوع البلاد.

21. **المستفيدين، ونوعية ومستوى المنافع والمزايا:** سيساند هذا المكوّن الفرعي 800 مزارع من مزارعي المحاصيل الأساسية ممن تضرروا من الصراع، بتوفير المستلزمات الزراعية كي تكون بديلاً عن مستلزمات المزارعين التي دُمّرت، وذلك لاستعادة قدرتهم على زراعة المحاصيل الغذائية، وتحقيق الدخل، وتوفير فرص عمل بأجور. وسيطور محور التركيز حول مزارعي المنتجات البستانية مثل الطماطم والبطاطس والخيار والحبوب مثل القمح والذرة والشوفان. وستتم مساندة كل مزارع مستهدف بمستلزمات زراعية بقيمة 1500 دولار كحد أقصى (بذور وشتلات وشبكات ري بالتنقيط، إلخ). ومن المتوقع أن يحقق هذا الإجراء التدخل 6400 فرصة عمل موسمي ودائم بأجر في قطاع الزراعة. وعلاوة على ذلك، سيساند هذا المشروع الفرعي بصورة مباشرة ألفي عميل من عملاء التمويل الأصغر من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر الذين تضرروا من الصراع، وذلك بإعفاءهم من القروض المستحقة عليهم، ومن خلال تقديم المساندة لإعادة تأهيل مشروعاتهم ومؤسساتهم، ومن المتوقع أن يحافظ هذا الإجراء التدخل على 3 آلاف فرصة عمل على الأقل في هذه المشروعات والمؤسسات. وسيستعين هذا المكوّن الفرعي بصناديق التأمين (صندوق التكافل) القائم داخل كل مؤسسة تمويل أصغر لسداد الديون المستحقة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوجيه المساندة المطلوبة لإعادة تأهيل وإنعاش أنشطة الأعمال التي تضررت والتي كانت تقوم بتشغيلها هذه المشروعات. وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء الدور المهم الذي تقوم به صناعة التمويل الأصغر في المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر، سيساند هذا

المكوّن الفرعي العجز في مصروفات التشغيل لما يبلغ 7 مؤسسات تمويل أصغر في مناطق ريفية، وهو ما سيعمل على مؤازرة قدرات هذه المؤسسات ودعم انتشارها ومواصلة تقديم الخدمات المالية المطلوبة للفقراء.

22. **تحديد المجتمع المحلي والمستفيدين:** يستهدف هذا المكون الفرعي المزارعين المتضررين من الصراخ في المناطق ذات الأولوية التي تقوم بزراعة المحاصيل الأساسية على نطاق تجاري صغير. وسيستخدم الصندوق الاجتماعي للتنمية بطاقات تقييم، وسيعمل على حشد الاستشاريين الذين يقومون بجمع البيانات حول المزارعين. وستتم الاستفادة من بيانات بطاقات التقييم التي يتم جمعها لتحديد أهلية المزارعين، ويشمل ذلك ملكية المزرعة وعدد فرص العمل الذي توفره المزرعة (6 - 7 عمال في المتوسط)، ومستوى التأثر بالصراخ (خسارة مواسم بسبب نقص وقود الديزل، وعدم الحصول على البذور في التوقيت المحدد، والخسائر والأضرار الأخرى، إلخ)، ومستوى المحاصيل الزراعية والقدرة على المساهمة في تمويل هذا الإجراء التدخل. وبالنسبة لعملاء التمويل الأصغر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهؤلاء العملاء الذين سيتم استهدافهم هم من تُمّرت أصولهم بصورة مادية، وتُمرت أنشطة أعمالهم ومنازلهم و/أو توفي أو أصيب أحد أفراد الأسرة من الدرجة الأولى. وسيكون الاستهداف على مستوى مؤسسة التمويل الأصغر حيث ستقدم كل مؤسسة تمويل أصغر للصندوق الاجتماعي للتنمية حساباً تفصيلياً عن كل عميل مؤهل للحصول على مساندة بناءً على دليل التكافل القائم، وحجم القرض، ومعايير التأهل. أما العملاء المستهدفون فهم من لا يتجاوز متوسط حجم قروضهم 500 دولار. وبالنسبة للإجراءات التدخلية الداعمة لمؤسسات التمويل الأصغر، سيتم الاستهداف على مستوى مؤسسة التمويل الأصغر باستخدام تقارير مالية مراجعة من قبل مراقب حسابات خارجي لكل مؤسسة تمويل أصغر تطلب مساندة. وستسمح التقارير التي تمت مراجعتها من قبل مراقب الحسابات للصندوق الاجتماعي للتنمية بتحديد مستوى المخاطر إلى العملاء، وكذلك تحديد عجز الموازنة التشغيلية الذي تحملته كل مؤسسة تمويل أصغر في سنة 2015. وستخضع مؤسسات التمويل الأصغر لتقييم من فريق الصندوق الاجتماعي للتنمية يقوم بتقييم أداء هذه المؤسسات وقدرتها على النمو وتحقيق الاستدامة.

23. **تنفيذ المشروعات الفرعية، وأعمال المشتريات والتوريدات والتعاقدات، والدفع:** ستقوم جهة تابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية وهي وكالة تشجيع مؤسسات الأعمال الصغيرة والصغرى (متناهية الصغر)، وأخصائيو الإنتاج والتصنيع الزراعي لديها بتنفيذ الإجراءات التدخلية المراعية للمزارعين. وستجري الاستعانة باستشاريين لمساندة أنشطة الإرشاد الزراعي، وتقييم الاحتياجات، والمساندة الفنية للمزارعين والمساندة بشأن توريد المستلزمات اللازمة للمزارعين. وسيتم تنفيذ المساندة لمؤسسات التمويل الأصغر وعملاء التمويل الأصغر من شركات صغيرة ومتناهية الصغر بصورة مباشرة من خلال فريق وحدة برنامج تطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية ومن خلال صناديق التكافل بإشراف مباشر من فريق برنامج تطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية.

24. **الكثافة في استخدام الأيدي العاملة:** سيحقق هذا المكوّن الفرعي فرص عمل بأجر على المدى القصير لما يبلغ 6400 شخص في قطاعي الزراعة والتمويل الأصغر. كما سيعمل على إعادة تأهيل وإنعاش ألفي مشروع صغير ومتناهي الصغر وحوالي 800 مزارع يقومون بزراعة المحاصيل الأساسية.

المكوّن 2: إدارة المشروع ومتابعته (المساهمة التقديرية للمؤسسة الدولية للتنمية تبلغ ما يعادل 5 ملايين دولار أمريكي).

25. سيساند هذا المكوّن إدارة المشروع ومتابعته ورصده وتقييمه لضمان تنفيذه بنجاح وكفاءة حسب تصميمه. وسيمول هذا المكون (أ) التكاليف (المباشرة) لمساندة الإدارة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) التكاليف المباشرة لإدارة المشروع والإشراف عليه والمطلوبة لمساندة تنفيذه؛ (ج) تكليف هيئة متابعة ورصد خارجية؛ و(د) تقييم المشروع. وسيضم الفريق الأساسي لمساندة إدارة وتنفيذ المشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مديرًا للمشروع، ورئيسًا لفريق العمل، ومنسقًا للمشروع، وأخصائي اتصالات يكون مسؤولاً عن المسائلة الاجتماعية، وأخصائي رصد وتقييم، ومحلل توريدات، وأخصائي إدارة مالية، ومساعدًا إداريًا. وسيتم الاتفاق على نطاق اختصاص ومهام وصلاحيات جهة المتابعة والرصد الخارجية وتقييم المشروع مع البنك. وسيكون لدى المشروع نظام حيوي للرصد والمتابعة، وهو ما يستلزم القيام بأعمال جمع البيانات بصورة متواترة من أرض الواقع باستخدام التكنولوجيا الرقمية إن كان ذلك ممكنًا، وجمع القصص والوقائع ورفع تقارير بشأنها، وتحديد إجراءات لرفع المظالم ومعالجتها، وإجراء زيارات ربع سنوية شاملة والاستعانة بالتقارير المعدة من جهة المتابعة والرصد الخارجية. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقارير سير العمل ورفعها إلى البنك الدولي في موعد أقصاه 45 يوماً من نهاية كل فترة خاصة برفع التقارير والإبلاغ عن سير العمل. وسيتم رفع التقارير المالية للبنك وفق اتفاق المبادئ الائتمانية. وعلاوة على ذلك، سيتم تقديم التقارير النهائية المعدة من جهة المتابعة والرصد الخارجية للبنك.

الملحق 3: ترتيبات التنفيذ

أولاً. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للمشروع

هيئة التنفيذ والنهج الاستراتيجي للتنفيذ

1. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ المشروع المقترح من خلال تطبيق "اتفاق المبادئ الائتمانية بين البنك والأمم المتحدة للأزمات والمواقف الطارئة" لسنة 2008. ونتيجة لذلك، سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً بالكامل عن التنفيذ، وسيتم تطبيق أعمال التوريدات والتعاقدات، والإدارة المالية، وإجراءات الصرف، والإجراءات الوقائية الخاصة به كهيئة منفذة. وعلى وجه التحديد، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنفيذ بصورة مباشرة، وسيكون ذلك من خلال عقود من الباطن مع شركاء التنفيذ²⁰ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأشغال العامة) وفق وصف مكونات المشروع باستخدام الاتفاقيات الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المشروعات الفرعية. وعلاوة على ذلك، يأتي هذا المشروع تحت مظلة برنامج مجابهة المخاطر في اليمن الذي يهدف إلى بناء القدرة على المجابهة بصورة تصاعديّة من أسفل إلى أعلى باستخدام أنظمة وقدرات ومؤسسات محلية بهدف (أ) استعادة سبل كسب العيش، و(ب) استعادة الخدمات الأساسية، و(ج) المساهمة في بناء السلام، وسيتم كل ذلك بصورة تقديمية. وسيساهم هذا المشروع، على وجه التحديد، بصورة مباشرة في استعادة سبل كسب العيش واستعادة المكونات الخاصة بتقديم الخدمات في الجمهورية اليمنية.

إطار الحوكمة والإدارة الخاص بهذا المشروع

2. سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشكيل مجلس إدارة لهذا المشروع يكون له الصفة المؤسسية برئاسة المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليكون بمثابة سلطة إشرافية واستشارية بالدرجة الأولى. وسيعمل مجلس إدارة المشروع، الذي سيكون أعلى جهة مسؤولة عن التنسيق والتوجيه الاستراتيجي والإشراف والرقابة وضمان الجودة لهذا المشروع، على تسهيل وتيسير التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئتين المنفذين للمشروع (برنامج الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية)، وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ هذا المشروع. وسيضمن نطاق اختصاص ومهام وصلاحيات مجلس إدارة المشروع (أ) مراجعة واستعراض خطط العمل السنوية واعتمادها؛ (ب) إعطاء التوجيهات الاستراتيجية والإشراف والرقابة؛ و(ج) استعراض ومراجعة التقدم المحرز في التنفيذ وتقارير الإنجاز المالي والتقارير الأخرى الوصفية. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة بدعوة مجلس إدارة المشروع للاعتماد كل 6 شهور. وإن أمكن ستكون اجتماعات مجلس الإدارة أثناء مهام الاستعراض الفني المشتركة التي يحضرها البنك كمراقب.

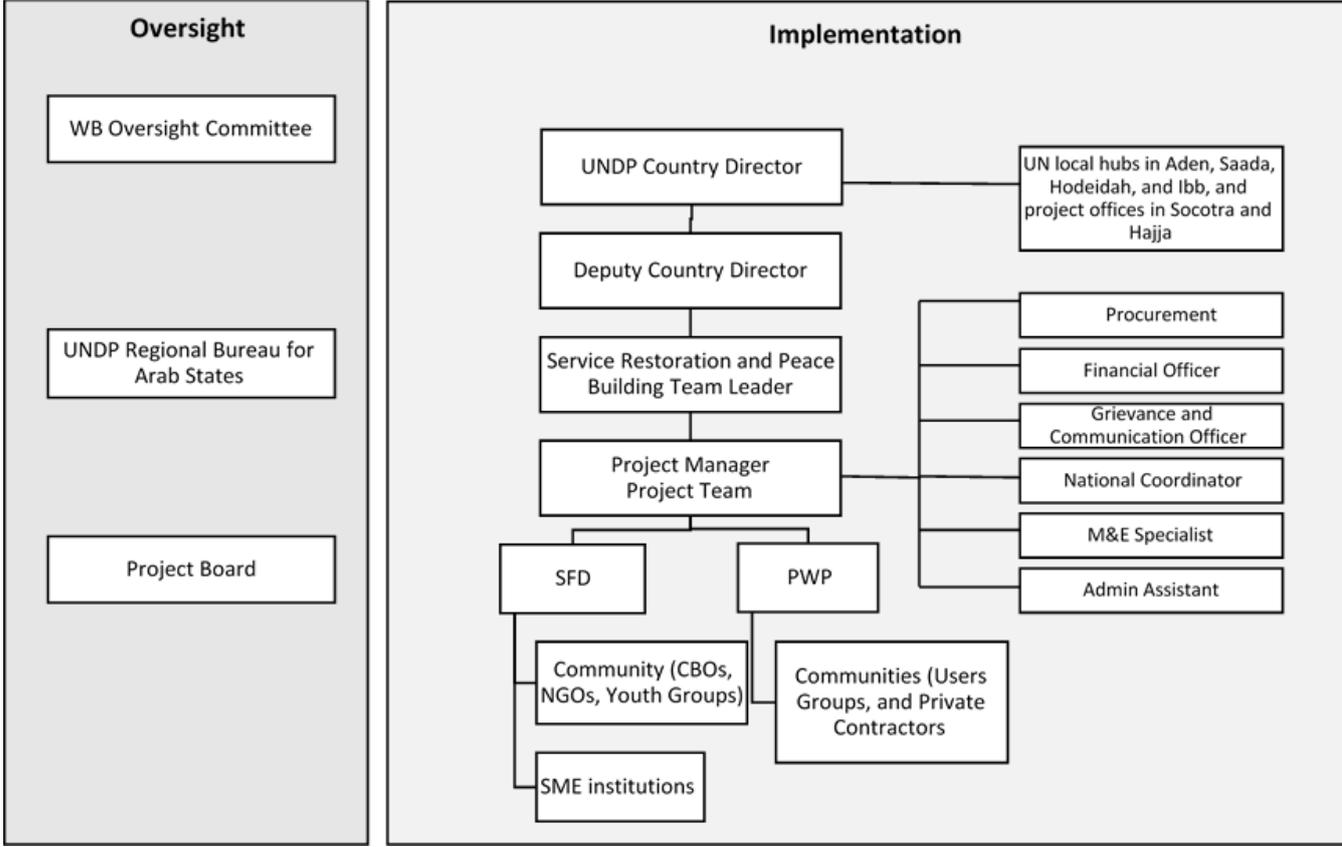
3. من ناحية البنك، فعلى الرغم من أن تطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية ينقل الدور الخاص بمساندة التنفيذ إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيتم تشكيل لجنة إشراف ورقابة لاتخاذ قرارات بشأن الإجراءات العلاجية الخاصة بالأنشطة المنفذة من برنامج الأمم المتحدة والقيام بأعمال الإشراف والرقابة في هذا الصدد. وعلى وجه التحديد، فإن وظائف ومسؤوليات هذه اللجنة ستتضمن (أ) استعراض التقارير المالية المرحلية وتقارير سير العمل وتقارير النتائج المؤقتة مقاسة بالمستهدف والمعايير الاسترشادية المتفق عليها وقت الموافقة على المشروع؛ (ب) تطبيق الخطوات والإجراءات المتفق عليها بشأن التعامل مع القضايا المهمة والخطيرة ومنها الاحتيال والفساد؛ (ج) استعراض تقارير سير العمل والتقدم المحرز بشأن الإجراءات التي تم القيام بها لمعالجة المواقف الخطيرة والنتائج التي تم تحقيقها، ويشمل ذلك تفاصيل أي عمليات استرداد للأموال أو شطب الخسائر؛ و(د) اتخاذ إجراءات علاجية تتضمن وقف أو إنهاء الأعمال والتعاقدات وفق أحكام الاتفاق القانوني، إن دعت الضرورة إلى ذلك.

4. على ضوء أحكام وشروط اتفاق المبادئ الائتمانية، لن يقوم البنك بالإشراف والرقابة على المشروع، ولكن ستقوم لجنة الإدارة العليا بدور إشرافي ورقابي يماثل دور المراقب أو المراجع الداخلي. وستحصل اللجنة على تقارير سير العمل ومعدلات الإنجاز، وإن دعت الضرورة ستقوم بالعمل على الوفاء بتنفيذ الاستجابة الطارئة المقترحة في المواعيد المحددة ومتابعة ذلك، وعلاوة على ذلك الوفاء بالمسؤوليات المحددة في اتفاقية الصرف (أي اتفاقية المنحة)، وذلك عندما يتطلب موقف جاد وخطير ذلك. وقد اتخذ البنك الدولي هذا النهج بصورة ناجحة في المشروع الطارئ للصحة والتغذية في منطقة القرن الأفريقي (منحة رقم [H735] من المؤسسة الدولية للتنمية)، وقد تم إقفال هذا المشروع الآن. وفي إطار هذا المشروع، لم تجتمع لجنة الإشراف والرقابة وذلك لأن أداء المشروع قد جاء على نحو مرض، وكذلك لم تكن هناك مواقف خطيرة تستدعي توجيهات أو قرارات من لجنة الإشراف والرقابة التابعة للإدارة العليا للبنك.

²⁰ يعتبر النهج الاستراتيجي للشراكات الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسات المحلية وأصحاب المصلحة في غاية الأهمية للمساعدة في الحفاظ على قدرات الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، ومن ثم تسهيل وتيسير إعادة انخراط البنك بصورة سريعة بمجرد عودة اليمن إلى مسار السلام. أما اختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة كشركاء تنفيذ محليين في الأخذ في الاعتبار (1) القدرات والإمكانات الموجودة وسجل الإنجاز الناجح للإجراءات التدخلية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية على المستوى الوطني؛ و(2) دعم القدرات والإمكانات الوطنية من أجل الاستجابة السريعة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وسيسمح أسلوب التنفيذ بالتنفيذ الأسرع وتيرة والأكثر مرونة لهذا المشروع المقترح.

5. يصف الشكل أدناه ترتيبات الحوكمة والإدارة التي سيجري تطبيقها في إطار هذا المشروع.

الحوكمة وترتيبات التنفيذ



إدارة المشروع

6. كما ذكرنا من قبل، سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن التنسيق العام لأنشطة المشروع وتنفيذها من خلال أسلوب التنفيذ الوطني - التنفيذ المباشر وعقود من الباطن مع شركاء تنفيذ محليين (الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة) باستخدام اتفاقيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموحدة للمشروعات الفرعية ووثائق المشروع. وفي هذا الجانب سيقوم المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء تحت قيادة المدير القطري بالإشراف العام والرقابة على فريق إدارة المشروع والعمل على ضمان الجودة لضمان التنفيذ الناجح للمشروع. وسيكون فريق إدارة المشروع مسؤولاً عن الإدارة اليومية للمشروع، ويشمل ذلك الجوانب الاستثنائية، وأعمال الرصد والمتابعة، وإعداد التقرير حول سير العمل في المشروع. وسيضم فريق إدارة المشروع الموظفين الأساسيين التاليين:

- مدير المشروع - يقود فريق المشروع بوجه عام ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن إنجاز المشروع بصورة ناجحة. وسيعمل مدير المشروع على ضمان إسناد الأعمال للغير بصورة ملائمة، وتقديم التقارير المالية وتقارير الإنجازات الرئيسية للبنك والنظراء، وكذلك إنجاز الأنشطة الرئيسية في حينها وتحقيق المخرجات المطلوبة. ومن خلال العمل بصورة وثيقة مع الشركاء الوطنيين وفريق المشروع، سيعمل مدير المشروع على ضمان الامتثال لسياسات العمليات والتشغيل المرتبطة بتنفيذ وإدارة المشروع. وسيعمل مدير المشروع على ضمان الإدارة الفعالة والدقيقة للموارد المالية، ويشمل ذلك رصد ومتابعة الإنجاز المالي من جانب برنامج الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية مقابل خطط العمل وإعداد التقارير الدورية ذات الصلة.
- منسق المشروع - سيقوم بتوجيه المشورة والإرشادات لمدير المشروع وفريق عمل المشروع عند الانخراط مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، ويشمل ذلك الانخراط مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية على الصعيد الوطني، إن كان ملائماً. وسيقدم منسق المشروع المساندة لمدير المشروع فيما يتعلق بإدارة المشروع وتحقق النواتج المطلوبة، وفي الحفاظ على علاقات وثيقة مع الشركاء الرئيسيين في اليمن من جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. ويقوم منسق المشروع بتقدير جميع التطورات السياسية والاقتصادية،

وتوجيه المشورة لفريق العمل بشأن أثرها على المشروع. وسيقوم بالإشراف والرقابة على الدعم الإداري واللوجستي من جانب الموظفين الوطنيين الآخرين، ورفع تقارير بذلك لمدير المشروع.

- أخصائي رصد وتقييم - سيعمل على إضفاء الصبغة المؤسسية على إطار الرصد والتقييم الخاص بالمشروع. وسيقدم المشورة للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول ممارسات الرصد والمتابعة الجيدة، وتصميم أنظمة رصد ومتابعة المشروع وصيانتها. وسيعمل على ضمان قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة بتقديم تقارير سير العمل والإنجاز في حينها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والانتهاج من تقارير سير العمل والإنجاز المرفوعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبنك في التوقيت المناسب. ويتبع مسؤول الرصد والتقييم مدير المشروع.
- مسؤول الاتصال والمساءلة الاجتماعية - يعمل على إضفاء الصبغة المؤسسية على آلية معالجة الشكاوى الخاصة بالمشروع. وسيكون مسؤولاً عن توفير الآليات وتنسم بالكفاءة والعدل وسهولة الوصول إليها لحسم شكاوى المستفيدين/الشركاء. كما سيقوم بتوجيه موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة فيما يتعلق بمعالجة الشكاوى، وتصحيح الأخطاء، والتنبيه بوجود مشكلات، والمساعدة في التعلم والتحسين على نحو مستمر. ويتبع مسؤول الاتصال والمساءلة الاجتماعية مدير المشروع.
- المسؤول المالي - يساعد مدير المشروع في ضمان المساءلة عن استخدام أموال المشروع على نحو يتسم بالكفاءة. وسيكون مسؤولاً عن إدارة ومتابعة طلبات الحصول على موارد مالية، وضمان دقة وموثوقية التقارير المالية. كما سيقوم بإنجاز طلبات الحصول على سلع وبضائع (طلبات التوريد) وطلبات الشراء وطلبات الدفع باستخدام نظام أطلس (ATLAS)، وضمان إجراء التحديثات الشهرية بشأن أداء الأعمال المالية وتقديم هذه التحديثات لمدير المشروع. ويتبع المسؤول المالي مدير المشروع.
- سيتم تدعيم فريق إدارة المشروع بمحلل توريدات ومشتريات، ومساعد مشروع، ومسؤول موارد بشرية وسفريات، ومسؤول أمن ميداني وسائق.

7. بالإضافة إلى الفريق الأساسي، سيتم تعيين قائد لفريق استعادة الخدمة وبناء السلام للقيام بأعمال الرقابة والإشراف بصورة مباشرة على تنفيذ المشروع، وسيكون مسؤولاً بصورة عامة، كما سيعمل في إطار توجيهات المدير القطري وتحت إشراف مباشر من نائب المدير القطري. وسيعمل بوجه عام على ضمان الجودة الشاملة، وضمان تحقيق النتائج وفق مستوى مرتفع على نحو كاف من الجودة عند رفع التقارير للبنك. كما سيقوم بمساندة فريق عمل المشروع عند الضرورة بتوجيهات منهجية وآراء ثاقبة من الخبرات والتجارب السابقة، وسيعمل على إرساء علاقات رفيعة المستوى مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. ويتبع مدير المشروع قائد فريق العمل.

8. على المستوى الإقليمي، ستتم مساندة التنفيذ من خلال المكتب الفرعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدن، والمراكز الإقليمية في صعدة والحديدة وإيب، ومكاتب المشروع في سوقطرة وحجة. ويعمل في المراكز الإقليمية منسقو المراكز، ومسؤولو الرصد والتقييم، وموظفو خدمات الخدمات المعاونة، ويقدمون المساندة لجميع المحافظات.

9. سيقيم المركز الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة في عمان المساندة المالية لفريق عمل اليمن إن دعت الحاجة إلى ذلك.

ثانياً. الإدارة المالية

10. الإدارة المالية وترتيبات الصرف. سيجري تنفيذ هذا المشروع وفق اتفاق المبادئ الانتمائية، ونتيجة لذلك، سيتم تطبيق إجراءات الإدارة المالية وإجراءات الصرف الخاصة بجهة التنفيذ التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع نظام للإدارة المالية يشتمل على دفاتر وحسابات كافية لتصوير المعاملات ذات الصلة بالأنشطة المختلفة وفق شروط ومتطلبات اللوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة. وسيتمسك برنامج الأمم المتحدة حساب منفصل لدفتر الأستاذ (حساب الرقابة على المنحة) في سجلاته لتسجيل المعاملات المالية لهذا المشروع. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقارير مالية مؤقتة غير مراجعة كل 6 شهور وفق معايير المحاسبة المحددة ومع مراعاة اللوائح المالية للأمم المتحدة وبالصبغة المتفق عليها مع البنك لتصوير النفقات ذات الصلة بالمنحة على نحو كاف. وسيتم تقديم التقارير المالية المؤقتة (كل 6 شهور) إلى البنك الدولي في موعد أقصاه 45 يوماً بعد انتهاء مدة السنة شهور.

11. سيقيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبنك القوائم المالية السنوية للحسابات المعتمدة من المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي توضح الإيرادات والمصروفات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول من كل سنة فيما يتعلق بالمنحة. وسيتم تقديم هذه القوائم المالية في غضون 6 شهور بعد إقفال حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن السنة المعنية. ويجب أن يخضع حساب الرقابة على المنحة لترتيبات المراجعة الداخلية والخارجية الحصرية المعمول بها لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هو موضح في اللوائح المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القوائم المالية التي قام مراقب الحسابات

الخارجي بمراجعتها مع التقارير المرافقة لها للبنك وفق المادة 2 (ب) (ثانيًا) من اتفاق الترتيبات الائتمانية. وسيحفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع السجلات التي تثبت جميع النفقات التي تم إجراء سحبها بشأنها من حساب رقابة المنحة وذلك وفق اللوائح والقواعد والسياسات والإجراءات الخاصة به بشأن إمساك الدفاتر والسجلات.

12. سيتم تحويل حصيلة المنحة إلى الحساب البنكي الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على إشعار كتابي بالسحب يُقدم من المسؤول المعتمد لدى برنامج الأمم الإنمائي إلى البنك. وسيغطي إشعار السحب الأول الخاص المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النفقات المتوقعة للأنشطة الخاصة بالشهور التسعة الأولى من التنفيذ. وبناءً عليه، سيقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إشعارات سحب كل 6 شهور بعد ذلك، وسيغطي كل إشعار مبلغًا من المال يمثل توقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنفقات عن الشهور التسعة القادمة (بناءً على تقديرات تتسم بحسن النية) وذلك حتى تاريخ إقفال المشروع، مع تسوية المبالغ التي تم سحبها من قبل مقابل موازنة المشروع.

ثالثًا. التوريدات والمشتريات

13. سيجري تنفيذ المشروع المقترح وفق اتفاق المبادئ الائتمانية، ونتيجة لذلك، سيتم تطبيق إجراءات التوريدات والمشتريات والتعاقدات الخاصة بجهة التنفيذ التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) مع أخذ في الاعتبار المكون 2 - الملحق 3 - فقرة 3، والملحق أ من اتفاق المبادئ الائتمانية. وستكون جميع العقود الخاصة بالأشغال والأعمال والسلع والخدمات الاستشارية أقل من مبلغ 200 ألف دولار وفي حدود قدرات وإمكانات شركاء التنفيذ التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعًا. الجوانب الاجتماعية

14. من المتوقع أن يكون لهذا المشروع أثر إيجابي على المجتمعات المحلية الفقيرة المشاركة والنازحين داخليًا، كما من المتوقع أن يساهم في تحقيق مستقبل أكثر اشمالًا للجميع في الجمهورية اليمنية من خلال العمل بصورة نشطة على بناء الترابط الاجتماعي، وتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة، وتعزيز وتشجيع دور الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة. وينطوي نهج تعاقدات المجتمعات المحلية وتشغيل الشباب من أجل تقديم الخدمات على محددات خاصة بالتصميم تضمن تكافؤ الفرص للنساء للاستفادة من فرص التشغيل وفرص العمل (على سبيل المثال، استهداف الأسر المعيشية التي تعولها امرأة، والسماح بالمرونة في ساعات العمل، وتوفير رعاية للأطفال في مواقع العمل). ومن المتوقع إيجاد فرص عمل للنساء في إطار الإجراءات التدخلية المعنية بالخدمات المجتمعية (على سبيل المثال، مرشحات صحيات ومدرسات في المجتمعات المحلية). وتعتبر النساء المستفيدات الرئيسيات من الأصول المجتمعية. فعلى سبيل المثال، سيحقق توفير مصادر المياه منافع للنساء والفتيات من خلال توفير الوقت، وتمكينهن للاستفادة الأكثر إنتاجية من وقتهن. وسيتيح استهداف الشباب بدائل لهم للمشاركة والانخراط في أنشطة إنتاجية وسلمية، كما سيكون ذلك ملهمًا لهم للانخراط في عملية التغيير الاجتماعي الإيجابي. ويؤدي انخراط المواطنين ومشاركة المجتمعات المحلية في اختيار وإعداد ومتابعة ورصد وتشغيل وصيانة المشروعات الفرعية إلى تحقيق الاستفادة لهذه المشروعات، لكن الشيء المهم أيضًا في البيئة الحالية هو توفير الفرصة لاستعادة الترابط الاجتماعي. ويقوم هذا المشروع أيضًا بإشراك أطراف فاعلة غير تابعة للدولة تتضمن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (الصغرى)، وأجهزة تقديم الخدمات الاجتماعية. ويعتبر ذلك عنصرًا مهمًا في تمكين الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة من أسباب القوة، وبناء قدراتها كي تصبح شركاء مع الدولة عندما يعم السلام وتبدأ الجمهورية اليمنية في إعادة بناء نفسها. وتعتبر هذه النهج مهمة بالنسبة لليمن في العقد الاجتماعي الجديد بعد انقضاء الصراع. وفي نهاية المطاف، ستؤخذ المسؤولية والمساءلة الاجتماعية في الاعتبار من خلال (أ) قدرة المستفيدين على رفع شكاوهم وتقديم آراء تقييمية من خلال آليات راسخة للانتصاف ومعالجة المظالم؛ (ب) معلومات عامة حول توفير فرص العمل التي يخلقها المشروع؛ (ج) إجراء التحقق المستقل من خلال جهة الرصد والمتابعة الخارجية؛ و(د) أنشطة الرصد والمتابعة الميدانية المنتظمة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

15. نظرًا لأن هذا المشروع سيجري تنفيذه وفق اتفاق المبادئ الائتمانية، سيجري اعتماد المعايير البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014 لهذه النوعية من الإجراءات التدخلية، وسيعتمد البنك على سياسات وإجراءات وممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع.

خامسًا. إجراءات الوقاية البيئية

16. على ضوء تطبيق اتفاق المبادئ الائتمانية بشأن هذه العملية، لن يتم تطبيق سياسات الإجراءات الوقائية الخاصة بالبنك. وبدلاً من ذلك، سيتم تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014، وسيتم اعتمادها في هذه العملية. وقد تم تصنيف هذا المشروع كعملية من الفئة ب.

سادسًا. شركاء التنفيذ التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

17. سيدخل برنامج الأمم المتحدة في ترتيبات تعاقدية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة لتنفيذ المكونات الفرعية للمكون الأول. وسيقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ المكونين الفرعيين 1.1، و1.3 من خلال العاملين التابعين له في المقر الرئيسي بصنعاء و9 مكاتب فرعية في جميع أرجاء اليمن والبالغ عددهم 185. وسيقوم برنامج الأشغال العامة بتنفيذ المكون الفرعي 1.2 من خلال العاملين التابعين له في المقر الرئيسي بصنعاء و9 مكاتب إقليمية والبالغ عددهم 53.

سابعًا. الإشراف والرصد والتقييم

الإشراف على المشروع

18. يتحمل فريق إدارة المشروع والمراكز الإقليمية مسؤولية إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة يومية على شركاء التنفيذ التابعين له ومقدمي الخدمة. وسيجري الإشراف على هذا المشروع بصورة متعمقة من خلال دعوة مجلس إدارة المشروع للاجتماع كل 6 شهور لاستعراض ومراجعة تقارير سير العمل والتقدم المحرز وخطط العمل، وتحديد القضايا والمشكلات والمخاطر، وتقديم المشورة واتخاذ القرار بشأن إجراءات المتابعة المناسبة. وتضم قائمة المشاركين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة ومانحين آخرين، في حالة الحاجة إلى تنسيق. وسيضم البنك الدولي كمرآب في أعمال الاستعراض والمراجعة التي تتم كل 6 شهور إن أمكن ذلك. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بأعمال استعراض ومراجعة فنية²¹ مرتين على الأقل في السنة للوقوف على التقدم المحرز والتحقق من الامتثال للالتزامات المحددة في الاتفاقية القانونية للمنحة. وعلاوة على ذلك، سيقدم فريق عمل البنك مساندة فنية كافية أثناء هذه المهام لضمان إنجاز الأهداف الإنمائية للمشروع.

متابعة المشروع وإعداد تقاريره وتقييمه

19. سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن ضمان الرصد والمتابعة الدورية لتنفيذ المشروع، وكذلك المتابعة مع شركاء التنفيذ التابعين له بشأن التقدم في سير العمل بوجه عام، والتقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات النتائج وفق إطار نتائج المشروع (الملاحق 1). وفي هذا الجانب، سيقوم برنامج الأمم المتحدة بأعمال المتابعة والرصد الدورية من خلال عقد اجتماعات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة وأصحاب المصلحة والأطراف المعنية على المستوى المحلي لضمان الجودة والتحقق من صحة ما يجري القيام به. وعلاوة على ذلك، سيقوم منسق في كل مركز تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل كفائد فني، وسيكون مسؤولاً عن أعمال الرصد والتقييم الخاصة بالمشروع. وبالنسبة لأعمال الإشراف، سيقوم منسق المركز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء زيارات ميدانية منتظمة للمشروعات الفرعية، بينما ستقوم الإدارة المالية ومسؤولي التوريدات والمشتريات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأعمال تفتيش وفحص مفاجئة على المشروعات الفرعية والتحقق من سلامة ما يجري فيها من أعمال، وكذلك القيام بزيارات للمكاتب الإقليمية للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة وعقد لقاءات مع المستفيدين من المشروعات الفرعية.

20. سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبنك تقارير عن سير العمل والتقدم المحرز وتقارير وصفية بناء على الصيغة المتفق عليها، وكذلك تقارير عما تم إنجازه في النواحي المالية (تقارير مالية مرحلية غير مراجعة لتصوير النفقات ذات الصلة بالمنحة) كل 6 شهور وفي موعد غايته 45 يوماً بعد نهاية كل فترة يعد عنها التقرير. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبنك القوائم المالية السنوية للمسابات المعتمدة من المدير المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي توضح الإيرادات والمصروفات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول من كل سنة فيما يتعلق بالمنحة. وسيتم تقديم هذه القوائم المالية في غضون 6 شهور بعد إقفال حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن السنة المعنية. وفي نهاية المطاف، سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبنك التقارير النهائية التي أعدتها الجهة الخارجية المكلفة بالمتابعة والرصد.

21. علاوة على أنشطة الرصد والتقييم الدورية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيقوم البرنامج بتكليف جهة رصد ومتابعة خارجية للقيام بأعمال رصد ومتابعة ميدانية للمشروعات الفرعية الممولة في إطار هذا المشروع وذلك كل فترة ربع سنوية فيما يتعلق بالجوانب الائتمانية. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن تقوم جهة الرصد والمتابعة الخارجية (أ) بتتبع الأداء من خلال جمع البيانات المناسبة والموثوقة وغير ذلك من الأدلة والشواهد؛ (ب) تحليل الأدلة والشواهد لإثراء إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس إدارة المشروع بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والتوصية بإدخال تحسينات على الكفاءة والفعالية، إن دعت الضرورة إلى ذلك؛ و(ج) رفع تقارير بشأن الأداء والدروس المستفادة لتسهيل عملية التعلم ومساندة أعمال المساءلة، ويشمل ذلك التعلم من خبرات وتجارب المستفيدين.

22. من ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن حجم العينة المتوقعة لأعمال الرصد والمتابعة ربع السنوية للمشروعات الفرعية فيما يتعلق بالأداء والجوانب الائتمانية مخطط أن يكون 5 في المائة من جميع المشروعات الفرعية لكل مكون فرعي، فإن الاختيار الفعلي الجغرافي والقطاعي للعينة سيأخذ المخاطر الأمنية في الاعتبار. وستقوم الجهة الخارجية المكلفة بالمتابعة والرصد بإعداد تقارير حول مخرجات المشروعات الفرعية، وتوفير فرص العمل للمستفيدين المستهدفين، وإجراءات الوقاية البيئية والاجتماعية

²¹ ستُعد هذه الاجتماعات خارج اليمن (المهام المقابلة) ما لم يسمح الموقف الأمني بسفر موظفي البنك إلى اليمن.

للمساعدة في ضمان الامتثال، وكذلك تقارير بشأن العمليات التي يقوم شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذها. وسيتم استبعاد أعمال الرصد والمتابعة الخاصة بقضايا الإدارة المالية، حيث سيقوم المراقب (المراجع) المالي بهذه الإجراءات. وفيما يتعلق باكتمال التقارير، سيقوم منسقو المراكز التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك الإدارة المالية، ومسؤولو التوريدات والمشتريات بتبادل وتقديم البيانات والمعلومات التي يقومون بجمعها أثناء الزيارات الميدانية مع الجهة الخارجية المكلفة بالمتابعة والرصد ومناقشتها والتحقق من صحتها. وسيتم استعراض ومراجعة الأدلة والشواهد التي قامت الجهة الخارجية المكلفة بالمتابعة والرصد بجمعها بصورة دورية من جانب مجلس إدارة المشروع لتقييم أداء المشروع وتقديم المعلومات اللازمة لتدعيم الإجراءات والقرارات التي تتخذها الإدارة. وتعتبر الأدلة والشواهد المجمعّة من أعمال المتابعة والرصد بمثابة مدخلات في غاية الأهمية لأعمال التقييم، وتساعد في إعداد التقارير بناء على الأدلة والشواهد. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة بعرض تقارير لجنة الرصد والمتابعة الخارجية على البنك، كما سيشير في التقرير المقدم إلى الإجراءات التي يتم القيام بها لمعالجة أي مشكلة خاصة بالتنفيذ قامت جهة الرصد والمتابعة الخارجية بتحديدتها.

23. في نهاية المطاف، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم في نهاية مدة المشروع قبل تاريخ الإقفال يركز على فترة التنفيذ بأكملها. وسيتناول هذا التقييم تقدير الأداء، ويشمل ذلك الموضوعية والفعالية والكفاءة واستدامة النتائج، واحتمالية حدوث الأثر. وعلى وجه التحديد سيتناول هذا التقييم تقدير العمليات والإنجازات التي تحققت، وكذلك سيعمل على توثيق مخرجات ونتائج المشروع لاستخلاص دروس من أعمال التنفيذ في سياق الصراع، وذلك لإثراء عملية إعداد أي مشروع مستقبلي في اليمن بالمعلومات، و/أو تعزيز التصاميم وأعمال التنفيذ اللاحقة.

الملحق 4: خطة مساندة التنفيذ

استراتيجية ونهج مساندة التنفيذ

1. يُعد هذا المشروع بمثابة عملية طارئة جرى إعدادها وفق منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (10.00)، مع الاستعانة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كهيئة منفذة وفق إطار المبادئ الائتمانية. وسيقوم البنك بإبرام اتفاق قانوني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصرف الأموال بصورة مباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفق شروط وأحكام هذا الاتفاق. ووفق اتفاق المبادئ الائتمانية، سيخضع هذا المشروع لسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالتوريدات والمشتريات، ومكافحة الاحتيال والفساد، والإدارة المالية، والإجراءات الوقائية، والرقابة والإشراف، والمتابعة والرصد والتقييم، وليس سياسات البنك. وعلى وجه التحديد، لن يتم تطبيق سياسات البنك المرتبطة بالرقابة والإشراف على المشروع. وبدلاً من ذلك، من المقترح أن تتضمن الترتيبات أثناء تنفيذ المشروع مهام وبعثات البنك الدولي المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالاستعراض والمراجعة، ولجنة الإشراف والرقابة الداخلية التابعة للبنك الدولي، وذلك لأعمال الإشراف والرقابة.

خطة مساندة التنفيذ

2. نظراً لاستخدام اتفاق المبادئ الائتمانية لتنفيذ هذا المشروع من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستتم الاستعانة بترتيبات خاصة لضمان الإشراف والرقابة على التنفيذ بصورة كافية وعلى نحو مرض. ومن المقترح أن تتضمن هذه الترتيبات لجنة إشراف ورقابة داخلية تابعة للبنك، ومهام وبعثات مشتركة بين البنك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعمال الاستعراض والمراجعة.

المهام والبعثات المشتركة للاستعراض والمراجعة الفنية

3. من المقترح أن يقوم فريق عمل البنك بمهام استعراض ومراجعة فنية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع التركيز بصورة خاصة على أعمال الرصد والمتابعة والتقييم للمشروع المقترح. وأثناء هذه المهام والبعثات، سيتم التركيز بصورة خاصة على رصد ومتابعة امتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للالتزامات المحددة في الاتفاق القانوني الخاص بالمنحة. علاوة على ذلك، سيقوم فريق عمل البنك برصد ومتابعة العمل على ضمان امتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للالتزامات الخاصة به بشأن إعداد التقارير (التقارير المالية المرحلية وتقارير معدلات سير التنفيذ)، وتجميع هذه التقارير وتقديمها للجنة الإدارة العليا (للعلم)؛ وإحاطة لجنة الإدارة العليا بأي حالات عدم امتثال، والتشاور مع لجنة الإدارة العليا حول تطبيق الإجراءات العلاجية المناسبة. وسيتم تقديم مساندة فنية كافية طوال مدة تنفيذ العملية لضمان جودة المساعدة الفنية في المجالات الفنية الرئيسية من خلال الخبرات والتجارب التي يتمتع بها البنك على المستوى الداخلي.

تقارير إنجاز التنفيذ ونتائج المشروعات

4. سيتم إعداد تقرير عن استكمال وإنجاز أعمال التنفيذ والنتائج المحققة في نهاية المشروع لتقييم وتقدير العمليات، وأساليب التنفيذ، والإنجازات التي تحققت، وكذلك العمل على توثيق مخرجات ونتاج المشروع لاستخلاص دروس من أعمال التنفيذ في سياق الصراع، وذلك لإثراء عملية إعداد أي مشروع مستقبلي في اليمن بالمعلومات، و/أو تعزيز التصاميم وأعمال التنفيذ اللاحقة.

متطلبات إعداد التقارير من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

5. كما ورد في اتفاق المبادئ الائتمانية، تتضمن متطلبات إعداد التقارير للبنك الدولي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن هذا المشروع المقترح تقارير وصفية مرتين كل سنة على الأقل، وكذلك تقارير عن إنجاز الأعمال المالية كل 6 شهور، تتضمن القوائم المالية وتغطي المشروع بأكمله. ويُشترط أن يتضمن التقرير الوصفي الخاص بسير العمل ومعدلات الإنجاز: ملخص عن المشروع وسياق تنفيذه؛ والأنشطة التي تم تنفيذها بالفعل أثناء فترة إعداد التقرير؛ وأي تحديات تمت مواجهتها والإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها للتغلب على هذه التحديات؛ والتغيرات التي تم إدخالها عند التنفيذ، والتي تتضمن التغيرات في الموازنة المالية؛ وإنجازات ونتائج المشروع بالرجوع إلى المؤشرات المحددة؛ وخطة العمل على الفترة التالية. ويطلب البنك هذه التقارير عند الاقتضاء والضرورة وبصورة متكررة لضمان أن تكون هذه التقارير أداة مفيدة للإدارة، وإعداد تقارير ذات معنى، وعمل وتقديرات للنقد المحرز في سير العمل والإنجازات المحققة والتحديات التي تتم مواجهتها. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بإعداد تقييم في نهاية مدة المشروع قبل تاريخ إقفاله لتقييم أداء المشروع، ويشمل ذلك الموضوعية والفعالية والكفاءة واستدامة النتائج، واحتمالية حدوث الأثر.

الجدول 1. مساندة التنفيذ

الوقت	محور التركيز	المهارات المطلوبة	تقدير الموارد
24-0 شهراً	الجودة الشاملة للتنفيذ	- أخصائي أول في مجال الحماية الاجتماعية - أخصائي أول التخطيط الحضري	200 ألف دولار أمريكي

	<ul style="list-style-type: none"> - خبير اقتصادي أول في الحماية الاجتماعية - مستشار قانوني أول - كبير مسؤولي العمليات - أخصائي أول تنمية القطاع الخاص - خبير شؤون الحماية الاجتماعية - محلل عمليات - محلل مختص بشؤون التمويل وتنمية القطاع الخاص - مساعدة برامج 	
--	--	--

الجدول 2: مزيج المهارات المطلوبة

عدد أسابيع عمل الموظفين/السنة	عدد السفريات	المهارات المطلوبة
16	رحلتان على الأقل سنوياً	فريق إدارة العمل (رؤساء فرق العمل)
1	حسب الحاجة	مستشار قانوني أول
1	حسب الحاجة	كبير مسؤولي العمليات
2	رحلة على الأقل سنوياً	خبير اقتصادي أول في الحماية الاجتماعية
2	متواجد على المستوى الميداني	خبير شؤون الحماية الاجتماعية
4	رحلة - رحلتان سنوياً	محلل عمليات
1	حسب الحاجة	أخصائي أول تنمية القطاع الخاص
1	حسب الحاجة	محلل مختص بشؤون التمويل وتنمية القطاع الخاص
2	لا يوجد	مساعدة برامج

الجدول 3: شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الموقع	وقت عمل الموظفين/السنة	المهارات المطلوبة
صنعاء	دوام جزئي/غير متفرغ (10%)	قائد الفريق المعني باستعادة الخدمات وبناء السلام
صنعاء	دوام كامل	مدير مشروع
صنعاء	دوام جزئي/غير متفرغ (10%)	رئيس قطاع الأمن
صنعاء	دوام كامل	أخصائي مالي
صنعاء	دوام كامل	أخصائي رصد وتقييم ومتابعة
صنعاء	دوام كامل	المنسق الوطني
صنعاء	دوام كامل	مسؤول تسوية التظلمات والاتصال والتواصل
صنعاء	دوام جزئي/غير متفرغ (15%)	محلل عمليات
صنعاء	دوام جزئي/غير متفرغ (10%)	موظف موارد بشرية
صنعاء	دوام جزئي/غير متفرغ (10%)	محلل مشتريات
صنعاء	دوام جزئي/غير متفرغ (5%)	محلل سفريات
صنعاء	دوام كامل	مساعد المشروع
صنعاء	دوام كامل	سائق

الملحق 5: نهج الاستهداف

عرض عام

1. سيتم تنفيذ هذا المشروع في 22 محافظة. وسيستند تخصيص الأموال لكل محافظة إلى مجموعة من مؤشرات الإجهاد التي تأخذ في الحسبان عدد النازحين، ومن هم في حاجة ماسة إلى مساعدة، ومستوى انعدام الأمن الغذائي. وسيجري استخدام مصادر مختلفة من البيانات عند وضع مؤشرات الإجهاد، تتضمن بيانات الهيئات التابعة للأمم المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة/مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، الفاو، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) حول أثر الصراع على السكان، وانعدام الأمن الغذائي، والتوقعات الخاصة بالسكان (انظر الجدول 1 أدناه). وستكون عملية تخصيص الموارد في صالح المحافظات الأشد تضرراً والأشخاص الأكثر تعرضاً للأخطار داخل هذه المحافظات، مع أخذ في الاعتبار أهمية الحياض السياسي وحساسية الصراع.

الجدول 1: مصادر البيانات

المؤشر	مصدر البيانات
النزوح والتشرد	فريق العمل المعني بنزوح السكان في اليمن، المنظمة الدولية للهجرة/مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، فبراير/شباط 2016
من هم في أشد الحاجة إلى مساعدة	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015
انعدام الأمن الغذائي	الفاو، يونيو/حزيران 2015.
مجموع السكان	تنبؤات تعداد 2014، الجهاز المركزي للإحصاء اليمني

2. سيتم استخدام نهج متعدد الطبقات لاستهداف المستفيدين من المشروع: تخصيص أموال على مستوى المحافظات، واستهداف المناطق داخل المحافظة على أساس كثافة (نسبة) التشرد والنزوح، والاستهداف المجتمعي، واختيار الأسر الأشد احتياجاً وعوزاً داخل المجتمعات المحلية التي تم تحديدها. وإذا ثبت أن المنطقة المستهدفة من الصعب الوصول إليها بسبب انعدام الأمن أو الصراع، سيحل محلها المناطق التالية ذات الأولوية للسماح بالتنفيذ التام وفي الوقت الملائم، وصرف الأموال المخصصة للمحافظات المعنية.

الاستهداف الجغرافي

مؤشر الإجهاد على مستوى المحافظة

3. كما أشرنا أعلاه، سيتم تنفيذ هذا المشروع في جميع المحافظات. وسيتم تحديد المخصصات المالية على مستوى المحافظة بناء على مؤشر الإجهاد الذي تم وضعه من 4 مؤشرات هي: مستوى كثافة (نسبة) الأشخاص ذوي الاحتياجات الطارئة والذين يعانون من انعدام الأمن؛ ومستوى وكثافة (نسبة) التشرد والنزوح (أي عدد النازحين داخلياً في المحافظة ونسبتهم من إجمالي سكان المحافظة المضيفة).

4. **الاحتياجات في الطوارئ وانعدام الأمن الغذائي.** يتضمن تصنيف الفاو لانعدام الأمن الغذائي 5 مستويات، من المرحلة 1 إلى المرحلة 5: المرحلة 1: تمتع بأمن غذائي، والمرحلة 2: انعدام متوسط للأمن الغذائي، المرحلة 3: أزمة حادة في المواد الغذائية وسبل كسب العيش، والمرحلة 4: طوارئ إنسانية، والمرحلة 5: مجاعة. ويأتي مؤشر انعدام الأمن الغذائي من استقصاء الأمن الغذائي في اليمن الذي أصدرته الفاو، والأمانة الفنية للأمن الغذائي في يونيو/حزيران 2015. وقد وجد هذا الاستقصاء أن 14.4 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وقد وصل 7.6 منهم إلى المرحلة 4 أي حالة الطوارئ الإنسانية. وأوضح هذا التقرير أيضاً وصول 10 محافظات إلى المستوى 4 أي الوصول إلى حالة طوارئ تتمثل في انعدام الأمن الغذائي، ووصل 18 محافظة من محافظات اليمن البالغ عددها 22 بالإضافة إلى مدينة صنعاء إلى المرحلتين 3، و4.

الجدول 2: توزيع السكان حسب مستويات انعدام الأمن الغذائي وحسب المحافظة، يونيو/حزيران 2015:

المحافظة	عدد السكان 2015	عدد السكان في المرحلتين 1، 2 (تمتع بأمن غذائي، متوسط للأمن الغذائي)	عدد السكان في المرحلة 3 (الأزمة)	عدد السكان في المرحلة 4 (الطوارئ)	إجمالي عدد السكان في المرحلتين (3 & 4)	شدة الاحتياجات في الطوارئ وانعدام الأمن الغذائي (نسبة السكان في المرحلتين 3)	التوزيع النسبي لمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي

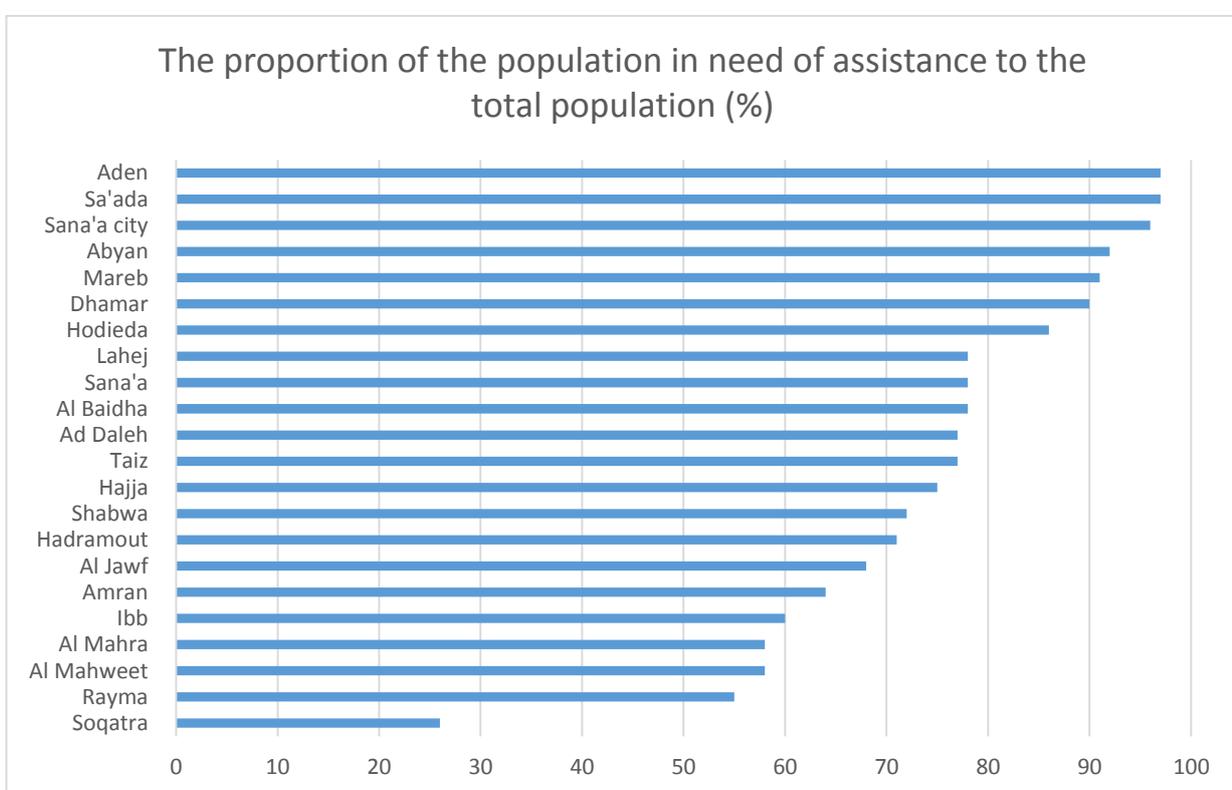
		(4و)						
10.5	50	1,355,017	638,120	716,897	1,363,983	2,719,000	إب	
2.6	62	339,241	147,370	191,871	206,759	546,000	أبين	
6.1	27	787,274	374,153	413,122	2,168,726	2,956,000	مدينة صنعاء	
3.7	65	475,340	175,172	300,168	253,660	729,000	البيضاء	
13.1	55	1,687,488	816,432	871,056	1,363,512	3,051,000	تعز	
1.8	41	233,354	70,619	162,734	330,646	564,000	الجوف	
9.7	62	1,253,500	762,074	491,425	762,500	2,016,000	حجة	
9.9	43	1,281,317	350,266	931,052	1,724,683	3,006,000	الحديدة	
1.5	14	192,000	69,475	122,526	1,216,000	1,408,000	حضرموت	
7.8	56	1,007,371	415,123	592,248	803,629	1,811,000	ذمار	
3.2	67	407,774	230,994	176,779	197,226	605,000	شبوة	
6.3	80	812,107	510,262	301,846	197,893	1,010,000	صعدة	
3.9	45	499,278	245,680	253,598	615,722	1,115,000	صنعاء	
2.8	42	367,200	209,555	157,646	497,800	865,000	عدن	
5.2	72	674,532	407,071	267,461	264,468	939,000	لحج	
1.0	42	130,498	76,054	54,444	183,502	314,000	مأرب	
1.9	37	241,689	85,457	156,232	418,311	660,000	المحويت	
0.1	8	11,527	1,437	10,090	127,473	139,000	المهرة	
3.2	40	410,440	167,600	242,840	615,560	1,026,000	عمران	
3.8	72	485,545	189,279	296,267	190,455	676,000	الضالع	
1.9	46	244,348	123,750	120,598	291,652	536,000	ريمة	
0.1	26	14,002	5,890	8,112	39,518	53,520	سوقطرة	
100	48	12,910,843	6,071,831	6,839,011	13,833,677	26,744,520	المجموع	

5. **النزوح والتشرد:** يأتي مؤشر النزوح والتشرد من تقرير فريق العمل حول نزوح السكان في اليمن الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة/مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في مارس/أذار 2016 باستخدام عدد النازحين داخليًا في جميع المحافظات. ويأخذ هذا المؤشر في الاعتبار نسبة النازحين داخليًا إلى إجمالي عدد سكان المحافظة.

الجدول 3: عدد النازحين داخليًا ونسبتهم إلى سكان المحافظة المضيفة، مارس/أذار

المحافظة	% التشرد والنزوح	عدد السكان 2015	عدد النازحين والنازحين	عدد الأسر المعيشية المشردة والنازحة	نسبة والنزوح والنازحين (المحافظة)	التشرد للمشردين والنزوح (%)	النسبي
إب	3.8	2,719,000	104,304	17,384	0.64	4	
أبين	4.3	546,000	23,454	3,909	0.72	1	
مدينة صنعاء	3.5	2,956,000	103,924	17,374	0.59	4	
البيضاء	6.0	729,000	43,476	7,246	0.99	2	
تعز	18.2	3,051,000	555,048	92,508	3.03	23	
الجوف	7.5	564,000	42,516	7,083	1.26	2	
حجة	17.5	2,016,000	353,219	58,905	2.92	15	
الحديدة	2.0	3,006,000	59,992	10,117	0.34	2	
حضرموت	0.6	1,408,000	8,706	1,451	0.10	0	

5	1.14	20,632	122,687	1,811,000	6.8	ذمار
0	0.18	1,101	6,606	605,000	1.1	شبيوة
10	3.93	39,728	237,978	1,010,000	23.6	صعدة
10	3.80	42,398	253,962	1,115,000	22.8	صنعاء
1	0.50	4,306	25,836	865,000	3.0	عدن
2	0.90	8,472	50,832	939,000	5.4	لحج
3	3.25	10,213	60,650	314,000	19.3	مأرب
2	1.52	10,028	59,932	660,000	9.1	المحويت
0	0.22	306	1,836	139,000	1.3	المهرة
10	4.00	41,021	245,689	1,026,000	23.9	عمران
1	0.62	4,206	25,236	676,000	3.7	الضالع
2	1.42	7,626	44,295	536,000	8.3	ريمة
	0.00			53,520	0.0	سوقطرة
100	1.52	406,014	2,430,178	26,744,520	9.1	المجموع



مؤشر الإجهاد على مستوى المحافظة

6. تم إعطاء كل مؤشر من المؤشرات المشار إليها أعلاه وزن ترجيحي مساو يبلغ 25 في المائة في مؤشر الإجهاد العام. ويقدم الجدول التالي تفاصيل حول كيفية وضع مؤشر الإجهاد والمؤشر النهائي لكل محافظة. ويستند توزيع موارد المشروع على كل محافظة إلى مؤشرات الإجهاد الخاصة بكل محافظة على حدة في الجدول أدناه. على سبيل المثال، يبلغ مؤشر الإجهاد في محافظة حجة 9.68، وبالتالي، فإن حصتها في موارد هذه المكون ستكون $100/9.68 \times$ إجمالي المخصص الخاص بالمكون المعني.

الجدول 6: مؤشر الإجهاد على مستوى المحافظة

المحافظة	تقديرات عدد السكان 2015	النازحين داخلياً من/إلى المحافظة، فبراير/شباط 2016	نسبة التشرّد والنزح داخل المحافظة (كثافة) (1)	التوزيع النسبي للمشردين والنازحين (2)	شدة الاحتياجات في الطوارئ واتعدام الأمن الغذائي (3)	التوزيع النسبي لمؤشر الأمن الغذائي (4)	المتوسط (4+3+2+1) / 4
إب	2,719,000	105,539	1.1	2.2	4.7	10.5	4.63
أبين	546,000	27,438	1.4	0.6	5.9	2.6	2.62
مدينة صنعاء	2,956,000	431,849	4.0	8.9	2.5	6.1	5.39
البيضاء	729,000	85,049	3.2	1.8	6.2	3.7	3.73
تعز	3,051,000	1,288,632	11.6	26.5	5.3	13.1	14.12
الجوف	564,000	91,453	4.5	1.9	3.9	1.8	3.02
حجة	2,016,000	673,571	9.2	13.9	5.9	9.7	9.68
الحديدة	3,006,000	75,832	0.7	1.6	4.1	9.9	4.06
حضر موت	1,408,000	11,066	0.2	0.2	1.3	1.5	0.80
ذمار	1,811,000	125,334	1.9	2.6	5.3	7.8	4.40
شبوة	605,000	9,677	0.4	0.2	6.4	3.2	2.56
صعدة	1,010,000	799,957	21.8	16.5	7.6	6.3	13.06
صنعاء	1,115,000	446,475	11.0	9.2	4.3	3.9	7.09
عدن	865,000	73,064	2.3	1.5	4.0	2.8	2.67
لحج	939,000	69,620	2.0	1.4	6.8	5.2	3.87
مأرب	314,000	117,517	10.3	2.4	4.0	1	4.41
المحويت	660,000	61,450	2.6	1.3	3.5	1.9	2.31
المهرة	139,000	2,096	0.4	0	0.8	0.1	0.33
عمران	1,026,000	283,185	7.6	5.8	3.8	3.2	5.10
الضالع	676,000	35,039	1.4	0.7	6.8	3.8	3.19
ريمة	536,000	45,409	2.3	0.9	4.3	1.9	2.37
سوقطرة	53,520	0	0.0	0	2.5	0.1	0.65
المجموع	26,744,520	4,859,252	100	100	100	100	100

الاستهداف على مستوى المنطقة

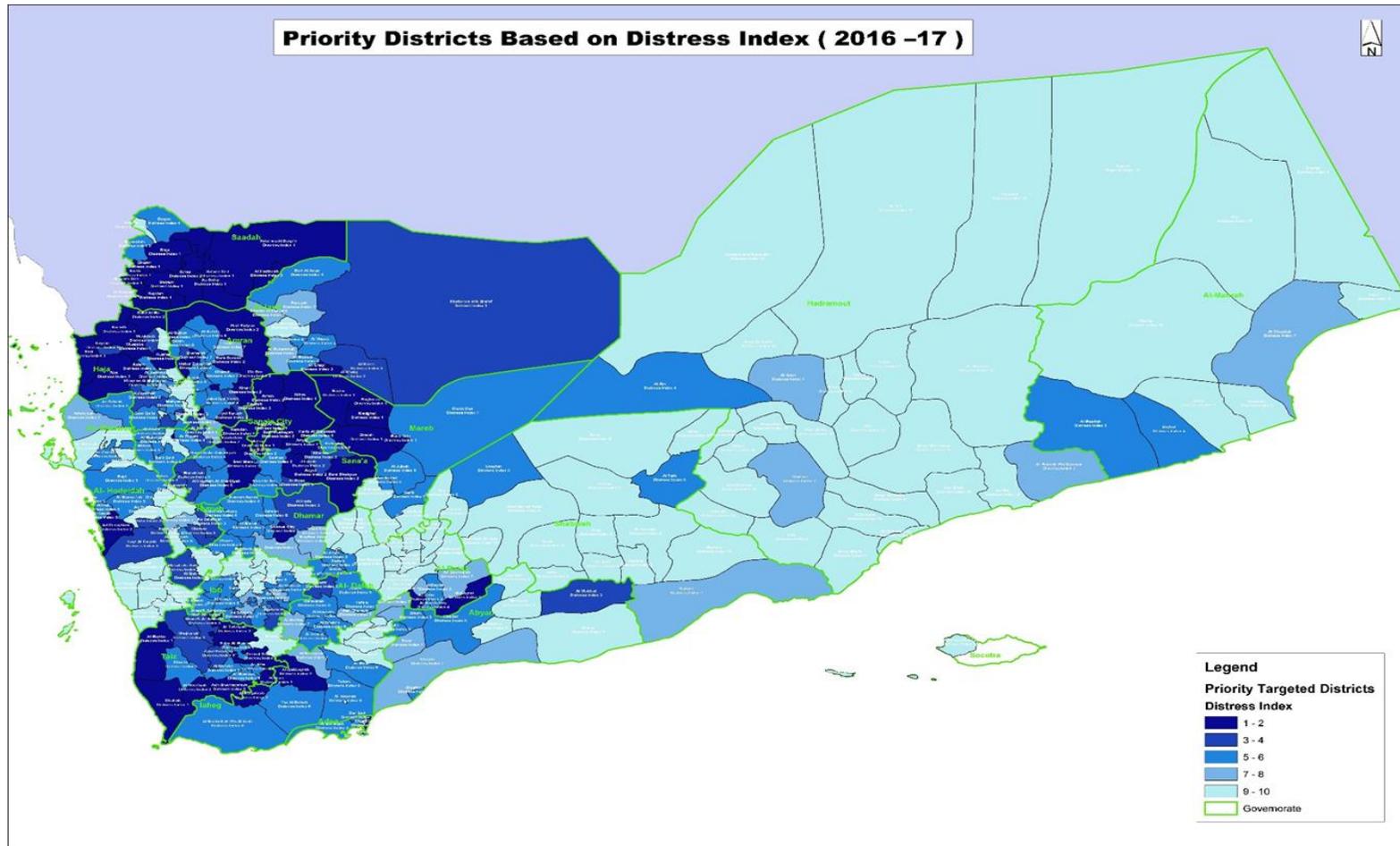
7. قد تكون الموارد المخصصة لكل محافظة غير كافية لتقديم المساندة لجميع المناطق والمديريات داخل المحافظة المعنية. وبالتالي، سيتم إعطاء كل منطقة (مديرية) مؤشر يحدد مستوى الإجهاد الذي تعاني منه بالنسبة لجميع المناطق الأخرى في البلد. ويتحدد مؤشر الإجهاد الخاص بالمنطقة بمستوى النازحين داخلياً (كنسبة من إجمالي النازحين داخلياً في المحافظة) وكثافة (نسبة) التشرّد والنزوح (التي تُعرّف كنسبة النازحين داخلياً في المنطقة من إجمالي عدد سكان المنطقة). ويتم إعطاء كلا المؤشرين وزن ترجيحي يبلغ 50 في المائة.

8. يتم تصنيف جميع المناطق على المستوى الوطني من 1 إلى 333 حيث 1 يعني أشد إجهاداً و333 أقل إجهاداً. وبناء على تكاليف المشروعات الفرعية، تشير التقديرات إلى أن موارد المشروع ستساعد في اتخاذ إجراءات تدخلية في حوالي 100 منطقة. وأياً ما كان الأمر، فإن المناطق المائة الأكثر إجهاداً ليست منتشرة في جميع المحافظات البالغ عددها 22، وبالتالي، إذا كان الاستهداف قاصراً على المائة منطقة الأشد إجهاداً، سيتم استبعاد بعض المحافظات. وبناء على الحساسية السياسية والتوترات الإقليمية التي يوججها الصراع، من الأهمية بمكان اشتراك جميع المحافظات. وسيعمل هذا المشروع على ضمان اشتراك جميع المحافظات مع وجود منطقتين (مديريتين) على الأقل في كل محافظة، وفي الوقت نفسه الوصول إلى رقم أعلى من المناطق في المحافظات الأشد إجهاداً. وبناء عليه، يتم تصنيف المناطق في مجموعات كل مجموعة مكونة من 10 مناطق للمساعدة في الاختيار بناء على المؤشرات الأعلى للإجهاد، مع ضمان اشتراك جميع الأقاليم/المحافظات.

الجدول 7: عينة لمؤشر الإجهاد على مستوى المناطق وتصنيف المناطق²² (محافظة تعز)

التصنيف على المستوى الوطني (333-1)	المتوسط 2/(2+1)	التوزيع النسبي للمشردين داخلياً (2)	نسبة التشرد والنزوح (كثافة) (1)	تقديرات عدد السكان 2015	عدد النازحين داخلياً	المنطقة
2	%4.46	%7.19	%1.73	283,094	373,507	المظفر
8	%2.50	%3.91	%1.09	243,878	203,190	القاهرة
10	%2.14	%3.37	%0.92	250,389	175,131	صالة
12	%2.07	%3.08	%1.06	198,277	159,854	الشمائتين
13	%1.98	%1.05	%2.92	24,490	54,576	ذباب
19	%1.19	%1.40	%0.99	96,587	72,725	حيفان
20	%1.18	%1.55	%0.82	128,851	80,287	المسراخ
22	%1.17	%1.29	%1.05	83,708	66,796	المخاء
33	%0.81	%1.12	%0.50	152,469	58,201	خدير
41	%0.68	%1.08	%0.29	251,917	55,929	التعزية
45	%0.54	%0.36	%0.72	34,009	18,821	الوزاعية
65	%0.35	%0.47	%0.23	140,143	24,265	شرعب السلام
84	%0.24	%0.37	%0.11	238,347	19,422	مقينة
88	%0.23	%0.31	%0.14	153,484	16,352	جبل حبشي
98	%0.20	%0.29	%0.11	188,044	15,270	شرعب الرونة
113	%0.17	%0.10	%0.23	31,277	5,401	مشرعة وحدثان
143	%0.11	%0.09	%0.12	46,738	4,458	موزع
144	%0.10	%0.10	%0.10	63,464	5,068	الصلو
161	%0.08	%0.11	%0.05	141,666	5,657	المعافر
185	%0.05	%0.07	%0.03	139,573	3,620	صير الموادم
192	%0.05	%0.04	%0.06	52,839	2,228	سامع
197	%0.05	%0.06	%0.03	147,441	3,275	المواسط
281	%0.01	%0.01	%0.01	166,186	742	ماوية
	%100	%100	%100	3,256,871	555,048	المجموع

²² المناطق المظلة ستكون ذات الأولوية الأعلى في الاختيار



الاستهداف المجتمعي:

9. سيتم تطبيق الاستهداف الجغرافي الذي تمت الإشارة إليه أعلاه على كل من المكونين الفرعيين 1.1، و1.2. وفي داخل المناطق المستهدفة، ستختار المكاتب الإقليمية لشركاء التنفيذ التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة المجتمعات المحلية بناءً على البيانات والمعلومات الميدانية المتاحة والموثقة على مستوى المجتمع المحلي (عدد النازحين داخلياً/العائدين، والبنية التحتية المدمرة، وفقدان سبل كسب العيش، إلخ)، وكذلك من خلال مشاورات مع القادة المحليين، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

استهداف المستفيدين:

10. يتباين الاستهداف على مستوى المستفيدين بين المكون الفرعي 1.1 (الأموال مقابل العمل والمبادرات التي تقودها الشباب)، والمكون الفرعي 1.2 (البنية التحتية في المجتمعات المحلية على نطاق صغير). وسيتم توفير المعلومات اللازمة لذلك من خلال نهج التنفيذ المختلف. ويستعين المكون 1.1 بنهج التعاقد مع المجتمع المحلي، الذي يسمح بالمزيد من الابتكار والمرونة في استهداف أفراد المجتمع المحلي الأكثر تعرضاً للأخطار وتأثراً بها، ومنهم النساء والشباب مقارنة بنهج مقاولي القطاع الخاص المستخدم في إطار المكون الفرعي 1.2 والذي يعتمد على مقاولي القطاع الخاص لاختيار العمال.

استهداف المستفيدين في إطار المكون الفرعي 1.1:

11. يعتبر الاستهداف على مستوى الأفراد نهج استهداف ذاتي. لكن أيًا ما كان الأمر، فحتى يتسنى توزيع المنافع والمزايا على نحو يراعي أوضاع الصراخ، سيبلغ إجمالي الحد الأقصى للمنافع التي تحصل عليها كل أسرة معيشية مشاركة 500 دولار في صورة أجور بغض النظر عن عدد العمال المشاركين من الأسرة المعيشية. وسيتم توفير فرص للأسر المعيشية التي تعولها نساء وللنساء الراغيبين في المشاركة في العمل مقابل أجر من خلال الإجراءات والتدابير الداعمة التالية. وسيعمل هذا المكون الفرعي على استيعاب جميع الأسر المعيشية المتقدمة، لكن إذا كان الطلب لا يزال يزيد على الأموال المتاحة المخصصة لمجتمع محلي محدد، سيتم خفض مستوى المنافع والمزايا للسماح باشمال جميع المشاركين؛ وإن اقتضى الحال، ستجرى مشاورات مع المجتمع المحلي لتحديد الأسر المعيشية الأشد احتياجًا وعودًا لإعطائها الأولوية.

12. **استهداف/مشاركة المرأة.** في الإجراءات التدخلية المعنية بتوفير الأموال مقابل العمل، فإن وحدة الاستهداف هي الأسرة المعيشية. وسيتم تشجيع النساء للمشاركة من خلال إجراءات وتدابير تعمل على تسهيل وتيسير مشاركتهن وتكون أكثر قبولاً للأسر المعيشية والمجتمع: السماح بساعات عمل في الموقع تتسم بالمرونة، وتوفير رعاية للأطفال في موقع العمل (سيعمل ذلك على تعيين مربيات من المجتمع المحلي)، وجعل المشروع الفرعي على مستوى المجتمع المحلي وفي موقع قريب من سكان القرى، ومن خلال التشاور مع النساء حول نوعية المشروعات الفرعية التي يمكن أن يشاركن فيها. ومن المتوقع أن يشارك في المكون الفرعي 1.1 حوالي 30 في المائة من النساء، وتبلغ نسبة النساء أكثر من 50 في المائة من عملاء التمويل الأصغر في إطار المكون الفرعي 1.3. ومن المتوقع أن تحصل النساء على قدر عادل من المنافع المتأتية من مشروعات البنية التحتية التي تقام في المجتمع المحلي. وتعتبر النساء هن المستفيدات الأوليات من مشروعات تجميع المياه نظرًا لأن هذه المشروعات تعمل على تقليل الوقت والجهد في جلب المياه، وهو مسؤولية النساء والإناث. والنساء هن المشاركات الأوليات في العمل بأجر في مشروعات تقديم الخدمات التغذوية، والمستفيدات الأوليات منها.

13. **مشاركة الشباب.** تستهدف الإجراءات التدخلية المعنية بالخدمات الاجتماعية في إطار المكون الفرعي 1.1 الشباب من الجنسين في الشريحة العمرية 16 - 25 سنة، ويتم الاستهداف للشباب أصحاب المهارات وغير أصحاب المهارات من خلال الخدمات المناسبة لكل شريحة. على سبيل المثال، ستناسب مشروعات تشجيع الشباب وتقديم الخدمات التغذوية الشباب من أصحاب المؤهلات الدراسية الذين سيحصلون أيضًا على تدريب، وكذلك مبادرات الوفاق الاجتماعي وتعبئة المجتمع المحلي والمبادرات المدفوعة باعتبارها المجتمع المحلي. أما مشروعات زرع الأشجار وإزالة الأنقاض، على سبيل المثال، فستكون مناسبة للشباب من غير أصحاب المهارات

استهداف المستفيدين في إطار المكون الفرعي 1.2:

14. يكون اختيار العمال في إطار هذا المكون الفرعي مسؤولية المقاول. لكن أيًا ما كان الأمر، فنظرًا لأن المشروعات الفرعية ستكون صغيرة من حيث الحجم، من المتوقع جذب صغار المقاولين من نفس المنطقة أو من مناطق قريبة في معظم الحالات، وتشغيل عمال من نفس المنطقة أو من مجتمعات محلية مجاورة. وسيطلب من المقاولين تشغيل 50 في المائة على الأقل من العمال من نفس المجتمع المحلي، وسيجري العمل على رصد ومتابعة ذلك. وسيكون اختيار العمال من المجتمع المحلي بناءً على الاستهداف الذاتي، ما لم يتجاوز الطلب العرض، وفي هذه الحالة سيتم اللجوء إلى الاستهداف المجتمعي أو الاختيار بالقرعة، إن كان منطقيًا. وعلى الرغم من عدم إمكانية استفادة النساء من هذه الإجراءات التدخلية في إطار هذا المكون، فمن المتوقع أن تكون هذه الإجراءات جاذبة بصورة كبيرة للعمالة الفقيرة غير الماهرة.

نهج الاستهداف الخاص بالمكون الفرعي 1 - 3:

15. عند استهداف المناطق المستفيدة من الإجراءات التدخلية المعنية بالزراعة والمزارعين كي يستفيدوا من هذه الإجراءات، وعند استهداف المزارعين المستفيدين، ستنم الاستعانة بالبيانات الموجود في برنامج تطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية بشأن المنتجات الزراعية/المحاصيل المزروعة في كل محافظة، والبيانات المتاحة عن انعدام الأمن الغذائي، وقرب المزارع من الأسواق المحلية. وسيأخذ الاستهداف في الاعتبار قدرة البرنامج على الوصول إلى هذه المواقع. وسيكون اختيار المزارع بناءً على معايير موضوعة سلفاً، على سبيل المثال، نوعية المنتجات المزروعة، وحجم المزرعة، والقرب من الأسواق المحلية، والقدرة على تشغيل العمال، إلخ.

16. سيركز استهداف عملاء التمويل الأصغر على الشرائح الأشد تضرراً في جميع أنحاء البلاد (وعددهم قليل)، لكن ستنم الاستعانة بصورة أكثر تحديداً بمعلومات عن الأماكن التي تستطيع أن تعمل فيها مؤسسات التمويل الأصغر حالياً أو التي يمكنها فيها أن تصل إلى العملاء. وسيتحدد ذلك من خلال البيانات الموجودة التي يتم تحديثها بصورة دورية.

